المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشاريع الميزانيـــــــات الفرعيــة لـ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 – 2018
دورة أكتوبر 2017

التقديـــم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2018.
وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسادة المستشارين أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من ممثلي الفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الإجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 6 اجتماعات، واستغرقت 17 ساعة عمل و30 دقيقة، وامتدت إلى ساعات متأخرة.
وأخيرا، توجـــت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يـــوم الاثنين 11 دجنبر 2017 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

مشاريع الميزانيات الفرعيه		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــــكي		الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	ميزانية التسيير	10	5	3
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية	ميزانية التسيير	10	5	3
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	ميزانية التسيير	10	5	3
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة:

عبد الصمد مريمي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانيـــــة المذكورة في اجتماعـــها المنعقد بتـــاريخ 30 نونبر 2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

- القوائم المدنية: 26.292.000 درهم.
- مخصصات السيادة: 517.164.000 درهم.
- البلاط الملكي:
  * الموظفون والأعوان: 487.613.000 درهم.
  * المعدات والنفقات الأخرى: 1.504.183.000 درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2018.

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية إجتماعا بتاريخ 30 نونبر2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حيث تفضل هذا الأخير بتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2018، مؤكدا أن مشروع الميزانية المعروضة لا يعكس البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، وإنما هو مشروع ميزانية تسيير وتدبير مصالح رئاسة الحكومة.

وأشار السيد الوزير إلى السياق العام لإعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، مشيرا أنه يندرج في إطار تنزيل الإلتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي، مواصلة للجهود التي تم بذلها سنة 2017 من جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع التحديات والرهانات التي تحرص الحكومة على التفاعل والتجاوب معها في هذا الاطار، والتي تتماشى معها مصالح رئاسة الحكومة من جهة أخرى.

هذا، وأفاد أن مجموع الاعتمادات التي تم رصدها لمصالح رئاسة الحكومة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018، تبلغ 1.135.433.000 درهم، بزيادة 2,33% مقارنة مع ميزانية 2017، حيث أوضح أن هذه الزيادة تهم أساسا نفقات باب الموظفين (إحداث

50 منصبا ماليا لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة) وكذا نفقات الاستثمار المتعلقة بميزانية الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والاشعاعي.

كما استعرض اعتمادات التسيير والاستثمار التي تبلغ على التوالي:

- ميزانية التسيير : 673.758.000 درهم؛
- ميزانية الاستثمار : 461.675.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة فرصتا لطرح إشكالية ضعف الميزانية المرصودة لهاته المؤسسة، حيث أنها لم تتطور ولا ترقى إلى مكانتها الحقيقية بعد دستور 2011.

كما تم التساؤل عن دواعي مساهمة الدولة في ميزانية جامعة الأخوين.

وفضلا عن ذلك، استفسر بعض السادة المستشارون حول المبالغ المرصدة لعدد من الهيئات والمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة بالنظر لمردوديتها ونجاعتها من قبيل مجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حيث تمت المطالبة بضرورة ربط الاعتمادات بمردودية هاته الهيئات على المواطن.

وفي نفس السياق، أثيرت إشكالية التأخر في تفعيل مجلس المنافسة في ظل الارتفاعات التي تعرفها أسعار المحروقات بعد تحرير القطاع، كما تم التساؤل عن دور الشركة الوطنية لدراسة المضيق، وإن كان هناك تقييم لما أنجزته منذ إحداثها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أشاد السيد الوزير بروح النقاش البناء الذي ساد أطوار المناقشة، وأكد أنه سيعمل على تبليغ السيد رئيس الحكومة بكل الملاحظات المطروحة.

وبخصوص مشكل الحكامة في بعض المؤسسات والهيئات التي تم ذكرها، أكد السيد الوزير أن السبب الرئيسي يرجع إلى غياب الإلتقائية والتشاور في السياسات العمومية.

أما فيما يتعلق بالاعتمادات المرصدة لجامعة الأخوين، أفاد أن هذه الإعتمادات مخصصة للطلبة المبرزين من الطبقات غير الميسورة الذين يتابعون دراستهم بهذه الجامعة، فضلا عن صعوبة الظروف الطبيعية وبعد المسافة بالمقارنة مع باقي الجامعات الخاصة بالمغرب.

وجوابا على موضوع إرتفاع أسعار المحروقات، أكد أن المشكل الحقيقي يكمن في الاتفاقات (les ententes) بين الشركات، مشيرا أن الشركات الأجنبية هي من زادت أكثر في الأسعار مستغلة الظرفية الحالية.

كما أضاف أن وزارة الشؤون العامة والحكامة عملت على إحداث تطبيق للهاتف(application mobile) سيسمح للمواطنين بمقارنة أسعار توزيع الوقود بين مختلف نقاط البيع.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

—

تدخل السيد لحسن الداودي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالشؤون العامة والحكامة

لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2018

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

الخميس 11 ربيع الأول 1439

الموافق لـ 30 نونبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2018 .

وبداية، يسعدني أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وأمانيه الطيبة في أن يحالف التوفيق والسداد كل أعمالنا وأعمالكم، وأن يوفقنا الله سبحانه وتعالى جميعاً في بلوغ الأهداف المنشودة، وتحقيق الآمال والتطلعات الطموحة لكافة المواطنات والمواطنين، ونكون عند حسن ظنهم وظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد تم وضع مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2018، في نطاق تنزيل الالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي، مواصلة للجهود التي تم بذلها سنة 2017 من جهة، وأخذاً في الاعتبار مجموع التحديات والرهانات التي تحرص الحكومة على التفاعل والتجاوب معها في هذا الإطار، والتي تتماشى معها مصالح رئاسة الحكومة من جهة أخرى.

./.

فمن خلال برمجة المشاريع وضبط تلاؤمها مع الاعتمادات المرصودة، والحرص على مواصلة الترشيد في عمليات صرف النفقات، يلاحظ أن الاعتمادات التي تم رصدها لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2018، تكاد لا تتجاوز نفس مبالغ اعتمادات سنة 2017 بالنسبة لميزانيتي التسيير والاستثمار، إلا فيما يخص نفقات باب الموظفين، أخذاً في الاعتبار، المناصب المالية المحدثة، وعددها خمسون منصباً (50)، موجهة بالأساس إلى الطلبة الذين سيلتحقون كفوج ثان بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة من جهة، وكذا مواجهة النفقات الخاصة أيضاً بميزانية الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي التي بدأت تحتل موقعها من حيث اعتمادات الاستثمار، بين المؤسسات العمومية المماثلة من جهة أخرى.

وبالرجوع إلى الأرقام، فإن مجموع الاعتمادات التي تم رصدها لمصالح رئاسة الحكومة وللهيئات والمؤسسات المتصلة بها، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018، تبلغ في مجموعها ملياراً ومائة وخمسة وثلاثين مليوناً وأربعمائة وثلاثة وثلاثين ألف درهم (1.135.433.000)، بزيادة بلغت خمسة وعشرين مليوناً وثمانمائة وتسعة وعشرين ألف درهم (25.829.000) كقيمة مطلقة، ونسبة 2,32٪ .

وتحظى ميزانية التسيير باعتماد يصل إلى ستمائة وثلاثة وسبعين مليوناً وسبعمائة وثمانية وخمسين ألف درهم (673.758.000)، بزيادة عن سنة 2017، تبلغ عشرين مليوناً وخمسمائة وتسعة وعشرين ألف درهم (20.529.00) بنسبة 3,14٪ .

وقد رصد من هذه الميزانية اعتماد يبلغ خمسمائة وخمسة وسبعين مليوناً ومائتين وأربعة وعشرين ألف درهم (575.224.000) لباب المعدات والنفقات المختلفة، بنسبة زيادة عن سنة 2017، لا تتجاوز 3,23٪ ، في حين خصص لباب الموظفين اعتماد يبلغ ثمانية وتسعين مليوناً وخمسمائة وأربعة وثلاثين ألف درهم

./.

(98.534.000)، بنسبة زيادة لا تتعدى ٪ 2,63، وهي تخص أساساً المناصب المالية المحدثة لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة من جهة، ولمواجهة العمليات العادية لترقي الأطر والموظفين والأعوان من جهة أخرى.

وكما يتضح لكم من تبويب اعتمادات ميزانية التسيير، فإنها تتضمن كالعادة، اعتمادات التسيير الخاصة بمجموعة من الهيئات الدستورية أو التابعة، والتي نوردها مفصلة فيما يلي :

1 - **الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر ب :**

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري : 55.000.000 درهم؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان : 85.081.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 14.250.000 درهم.

2 - **الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر ب :**

- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : 12.700.000 درهم؛
- وحدة معالجة المعلومات المالية : 10.950.000 درهم؛
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي : 13.920.000 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي : 25.000.000 درهم.

./.

3 - **مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر ب :**

- أكاديمية المملكة المغربية : 27.000.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسة المضيق : 5.000.000 درهم؛
- جامعة الأخوين : 25.000.000 درهم.

كما أن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً يتعلق بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، ورصد له مبلغ يناهز مليوناً وتسعمائة وثلاثة آلاف درهم (1.903.332)، وبنداً ثانياً بمبلغ سبعمائة واثنين وعشرين ألفاً وخمسمائة درهم (722.500) يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات.

وأخيراً، هناك البند المتعلق بالإعانة التي تخصص للمنظمات النقابية في حدود مبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه طبقاً للمعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل،إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

أما ميزانية الاستثمار فإن اعتماداتها برسم السنة المالية 2018، تبلغ أربعمائة وواحد وستين مليوناً وستمائة وخمسة وسبعين ألف درهم (461.675.000)، بزيادة مبلغها خمسة ملايين وثلاثمائة ألف درهم (5.300.000)، ونسبة ٪ 1,12، وتهم هذه الزيادة أساساً الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي.

./.

وقد تم توزيع اعتمادات الاستثمار على الشكل التالي :

- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له، على غرار السنة الجارية، مبلغ مائتي مليون درهم (200.000.000)؛

- كما رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة، والأقاليم الجنوبية، والجهة الشرقية.

كما أن المدرسة الوطنية للإدارة العليا ستستفيد من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000) والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي مبلغ عشرة ملايين درهم (10.000.000)؛ أي أن هذه الأخيرة تضاعفت بالنسبة لسنة 2017 .

فيما رصد، وعلى غرار سنة 2017، مبلغ مليون وثمانين ألف درهم (1.080.000)للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومبلغ ثلاثة ملايين وخمسين ألف درهم (3.050.000) لفائدة وحدة معالجة المعلومات المالية، ثم مبلغ مليون وخمسمائة وخمسين ألف درهم (1.550.000) للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وباقتطاع مجموع هذه الاعتمادات، فإن المبلغ المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ تسعمائة وخمسة وتسعين ألف درهم (995.000).

./.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم خلاصة معطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2018؛ وأجدد التأكيد على أن هذه الميزانية، كما تلاحظون، ليست سوى ميزانية تسيير وتدبير مصالح رئاسة الحكومة، وهي لا تعكس بأي حال، البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه.

أشكر لكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، جميل إنصاتكم وحسن تتبعكم، وإنني لعلى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تتفضلون بطرحها حول مشروع هذه الميزانية الفرعية، مؤكداً لكم في نفس الوقت، أنني سأحرص بأمانة، على إبلاغ كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الإجتماع المنعقد يوم الخميس 7 دجنبر 2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الاله الحلوطي الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

هذا، وتصل الاعتمادات المرصودة في مشروع ميزانية مجلس النواب برسم السنة المالية 2018 إلى مبلغ 452.581.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

أ- ميزانية التسيير:

* باب النواب والموظفين: 363.381.000 درهم
* باب المعدات والنفقات المختلفة: 69.200.000 درهم

ب- ميزانية الإستثمار:

* اعتمادات الأداء لسنة 2018: 20.000.000 درهم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع هذه الميزانية، فرصة طرح خلالها السادة المستشارون ضرورة حضور ممثل عن مكتب مجلس النواب لتقديم الميزانية، حيث تم التذكير بأن هذا المطلب ما فتئ أن عبر عنه أعضاء اللجنة السنة الماضية خلال مناقشة الميزانية الفرعية لهذا المجلس، مستحسنين إحالة مشروع الميزانية على اللجنة في وقت مناسب مكن من الإطلاع عليها.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات أخرى على أنه جرت العادة أن لا تناقش الميزانية الفرعية المتعلقة بمجلس النواب إحتراما لإستقلالية المؤسسة التشريعية، وفي إطار التعامل بالمثل.

كما اقترح استصدار توصية تهم طريقة تقديم الميزانية، وعرضها على مستوى لجنة التنسيق بين المجلسين.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الإجتماع المنعقد يوم الخميس 7 دجنبر 2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين والسيد عبد الإلاه الحلوطي الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، الذي قدم عرضا أوضح من خلاله أن مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2018 تم إعداده انطلاقا من المنطلقات التالية:

* جاء هذا التقديم على بعد 6 أشهر تقريبا على عرض ميزانية المجلس للسنة المالية2017، ما مكن من استحضار مجموعة ملاحظات هامة منها المرتبطة باحترام مقتضيات النظام الداخلي،ولاسيما تلك التي تنص على إرفاق الميزانية الفرعية للمجلس بتقرير مالي للمحاسبين حول ظروف تنفيذ الميزانية.

* مراجعة وتعديل الكراسة الموازناتية للمجلس بمراعاة مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وباعتماد هيكلة ميزانياتية مبينة على برامج ومشاريع وعمليات خطة عمل مكتب المجلس.

* استحضار السمات البارزة لحصيلة عمل المجلس خلال سنة 2017.

* الإكراهات المرتبطة بالاعتمادات المفتوحة من طرف الحكومة بميزانية المجلس.

وقد تطرق هذا التقديم إلى محورين أساسيين،حيث تناول المحور الأول السمات البارزة لحصيلة المجلس خلال سن 2017،ففي إطار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية تميزت دورة أكتوبر 2016 من السنة التشريعية 2016-2017 بتواجد الحكومة السابقة في فترة تصريف الأعمال، هذا ماترتب عنه توقف العمل التشريعي والرقابي للمجلس على أعمال الحكومة في تدبيرها للشأن العام، وذلك إلى حين تعيين الحكومة الجديدة من قبل جلالة الملك وتنصيبها برلمانيا من قبل مجلس النواب.

ففيما يخص حصيلة العمل التشريعي في السنة نفسها صادق مجلس المستشارين على 47 مشروع قانون شملت مختلف المجالات إضافة إلى المصادقة على العديد من الإتفاقيات الدولية لتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

كما اشتغل المجلس عن طريق المجموعة الموضوعاتية المختصة على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي تحضيرا للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية وذلك على المحاور التالية:

- المراكز الجهوية للإستثمار،
- الخدمات الصحية،
- منظومة التربية والتعليم.

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية أطلق مجلس المستشارين مجموعة من المبادرات النوعية على مختلف الواجهات والمستويات الجيوستراتيجية، سعيا منه للإرتقاء بالعمل البرلماني الدبلوماسي ليكون مواكبا للمبادرات والتوجهات الاستراتيجية للخطب السامية لصاحبة الجلالة نصره الله وأيده والمتمثلة في :

* مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الخاص بإفريقيا من خلال تقوية العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة.

* إطلاق دينامية متميزة في علاقات التعاون بين المجلس والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا في إطار وضع"شريك من أجل التعاون"

*مواصلة تفعيل الاستراتيجية الخاصة بأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

* اعتماد بند طارئ تقدم به السيد رئيس مجلس المستشارين حول إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة،الاضطهاد،والهجمات العنيفة على الروهينغا.

*مواصلة الانفتاح على المحيط الخارجي والشراكة،وتكثيف أنشطة المجلس مع مختلف المؤسسات وعلى رأسها مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية والبنك الدولي.

* إفشال متواصل لمناورات وحدتنا الترابية بالمؤسسات الأوربية وعلى رأسها البرلمان الأوروبي والبرلمان الإيطالي.

* الإنخراط المكثف لأعضاء مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية من أجل ضمان حضور قوي ومؤثر في القرارات والتوصيات.

* احتضان المؤتمرات والندوات القارية والدولية.

*تكثيف الزيارات النوعية المتبادلة لبعض الدول.

* ترأس السيد رئيس المجلس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

*تفعيل مجموعات الصداقة وإحداث مجموعات جديدة.

أما في إطار الديمقراطية التشاركية والانفتاح على المحيط الخارجي فقد استثمر المجلس فرصة مؤسساتية فريدة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي وفق تصور استراتيجي جسدته خطة عمل المجلس برسم الفترة 2016-2018،والمتمثل في الموقع المؤسساتي لمجلس المستشارين كغرفة برلمانية تتميز بتعدد

التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية،وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجح لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين .

أما فيما يخص المحور الثاني فقد تطرق السيد النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين إلى مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية2018 ،والتي لم تأخذ بعين الاعتبار البرامج والمشاريع الموضوعة من طرف مكتب المجلس والاعتمادات الضرورية لتنفيذها،كما العجز البنيوي المسجل ببعض أسطر الميزانية، فضلا عن تجاهل معطى الاعتمادات الإضافية المفتوحة خلال السنة المالية المنصرمة مع أنها تؤشر على مستوى اتفاق مرتبط بعمليات قارة،وهذا ماأدى إلى اعتماد مساطر استثنائية من قبيل طلب اعتمادات إضافية،الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات،إضافة إلى اللجوء إلى تحويل الاعتمادات.

وفي نفس السياق استعرض السيد نائب الرئيس توزيع الاعتمادات المفتوحة بميزانية المجلس برسم السنة المالية 2018 على النحو التالي:

* ميزانية التسيير : 271.293.000 درهم

- المستشارون والموظفون والأعوان : 226.293.000 درهم

- المعدات والنفقات المختلفة : 45.000.000 درهم

* ميزانية الاستثمار : 12.850.000 درهم

كما اعتبر في الإطار نفسه أن ميزانية سنة 2018 ميزانية التدبير العادي للحاجيات لا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب المجلس ولا يواكب دينامية الدبلوماسية البرلمانية،حيث أنها تصطدم بالإكراهات الخاصة بملائمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية،كما أنها تجمد عناصر هامة من البرنامج التوقعي

للصفقات العمومية،فضلا عن فرضها اللجوء إلى الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

لهذا سيعمل مكتب المجلس على طلب فتح اعتمادات إضافية مناسبة لضمان السير العادي للمجلس في ظل غياب إمكانية واقعية لتعديل مشروع ميزانية المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية المذكورة فرصة طرح خلالها السادة المستشارون مجموعة من القضايا والصعوبات التي يعيشها مجلس المستشارين، إن على المستوى الدستوري أو على المستوى الإداري والمالي، فضلا عن مختلف القضايا التي تهم السادة المستشارين أو الموظفين، بغية تحسين أداء عمل المجلس وتأهيل دوره على المستوى التشريعي أو الرقابي أو الدبلوماسي.

في البداية، تمت المطالبة بإحالة الوثائق المرفقة بمشروع هذه الميزانية على الفرق والمجموعات البرلمانية قبل موعد عقد الاجتماع حتى يتسنى للسادة المستشارين الاطلاع عليها ودراستها في حيز زمني معقول، وفي هذا الإطار، لوحظ وجود تحسن على مستوى تقديم الميزانية.

كما استحسن العديد من المتدخلين التوجه المعتمد من لدن المجلس في اتجاه الانفتاح على محيطه الخارجي من خلال عقد مجموعة من الندوات والأيام الدراسية مع مجموعة من المؤسسات الدستورية الفاعلة، مما من شأنه أن يعطي إشعاعا كبيرا للمجلس، ويعرف بالدور الكبير الذي يقوم به على مختلف المستويات، وتصحيح الصورة النمطية عن العمل البرلماني التي لا تزال بعض وسائل الإعلام تسوق لها، إلا أنه لوحظ أن تسويقها إعلاميا من طرف المجلس يبقى ضعيفا.

وارتباطا بالموضوع، اقترح تنظيم مكتب المجلس لقاءا لتقييم عمل السادة المستشارين قصد الخروج بمقترحات وتوصيات للنهوض بعمل المجلس.

وفي الجانب المالي، لوحظ أن الاعتمادات المخصصة لميزانية المجلس لا ترقى لمستوى الصلاحيات التي منحها إياه الدستور في المجال التشريعي والرقابي والدبلوماسي، مطالبين مكتب المجلس بالتدخل لدى رئيس الحكومة خلال فترة برمجة الميزانية من طرف المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية، أو عرض الأمر للمناقشة خلال دراسة لجنة المالية لمشروع القانون المالي، وفي هذا الإطار، تمت الدعوة الى أن يوجه المرسوم الذي تفتح بموجبه اعتمادات إضافية إلى النفقات الطارئة فقط وليس للسير العادي للمجلس.

هذا، واستفسر عدد من المتدخلين عن أسباب تأخر اجتماع لجنة مراقبة صرف ميزانية المجلس طبقا لأحكام المادة 45 من النظام الداخلي.

وقد حظي موضوع الدبلوماسية البرلمانية بحيز وافر في المناقشة، نظرا لأهميتها في التعريف بالقضايا الكبرى لبلادنا في المحافل الدولية على مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية، وكذا قضية وحدتنا الترابية ومشروع الحكم الذاتي، حيث طرحت نوعية الدبلوماسية التي يساهم فيها السادة المستشارون، والمعايير المتطلبة في الاختيار بالنظر لنوعية المهمات سواء بالنسبة للمستشارين أو الموظفين المرافقين لهم، وفي هذا السياق، لوحظ أن الاعتمادات المرصودة لها داخل أبواب الميزانية لا تعكس الطموحات المنتظرة من الدبلوماسية البرلمانية في دعم الدبلوماسية الرسمية، بما يحقق التكامل والتنسيق بينهما لتوحيد الرؤية حول الملفات المطروحة التي ترهن مستقبل البلاد، وهو ما يعكسه مبلغ التعويضات الممنوحة للمستشارين والموظفين والتي لا تغطي نفقات مهامهم.

وفي السياق ذاته، تمت المطالبة بإعداد دليل الدبلوماسية البرلمانية لمساعدة المستشار على المشاركة البناءة في الملتقيات الدولية، وكذا خلق لجنة مشتركة بين

المجلسين ووزارة الخارجية للتنسيق في هذا المجال، وأداء مساهمات المجلس في بعض المنتديات خاصة الاتحاد البرلماني العربي، كما تم التطرق الى بعض الإشكالات التنظيمية التي تصادف أعضاء المجلس أثناء القيام بمهامهم في إطار الدبلوماسية الموازية، ولاسيما ظروف الإقامة التي تختلف من بلد لآخر، علاوة على المطالبة بخلق توازن بين الغرفتين بخصوص التمثيلية في المهام الدبلوماسية.

كما تمت المطالبة بتفعيل مجموعات الصداقة المتعلقة بالقارة الإفريقية تماشيا مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الرامية الى إضفاء طابع متميز في علاقة بلادنا مع الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار، تم استحضار الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك بأديس بابا والذي يمثل خارطة طريق من أجل تنمية القارة الإفريقية والنهوض بشعوبها.

وفضلا عن ذلك، أكد السادة المستشارون في كل تدخلاتهم على ضرورة إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية، وتحسين ظروف عملهم ومنحهم تحفيزات على أساس المردودية بما يضمن تحفيزهم للرقي بالعمل التشريعي والرقابي والدبلوماسي الذي يضطلع به مجلسنا الموقر، ودعم التكوين المستمر باعتباره الآلية الكفيلة بتطوير القدرات والكفاءات داخل المجلس سواء على مستوى اللغات الأجنبية أو الأرشفة أو إعداد التقارير، فضلا عن معالجة الترقيات وإعادة انتشارهم في إطار التوزيع العادل للموارد البشرية وتلبية احتياجات مختلفة المصالح الإدارية، وإجراء تقييم لأدائها والرفع من الاعتمادات المخصصة لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس.

كما تمت المطالبة بمعالجة ظاهرة الموظفين الأشباح، ووضعية السائقين المتدربين، وتحسين أجور عمال النظافة العاملين بالمجلس.

مواضيع أخرى متفرقة، طرحت على مستوى المناقشة منها على الخصوص ضرورة تحسين الموقع الالكتروني للمجلس بما يكفل متابعة مختلف أنشطة المجلس

ونشر التقارير الصادرة عنه وحصيلة المجلس وإطلاع الرأي العام الوطني والباحثين عليها، تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تحيين وتفعيل منظام المجلس، تفعيل الاقتطاع بالنسبة للمستشارين المتغيبين، ضرورة عقد جلسة عامة للتنديد بتصريح الرئيس الأمريكي باعتبار القدس الشريف عاصمة إسرائيل.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، ينبغي التذكير بأن الجواب على مداخلات السادة المستشارين تعاقب عليه كل من السيد عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين والسيد عبد الإله الحلوطي الخليفة الثاني للرئيس والسيدين العربي المحرشي ورشيد المنياري محاسبي المجلس، حيث تم التنويه بطبيعة الملاحظات والتدخلات المقدمة من طرف السادة المستشارين، واعتبارها بمثابة مساهمة في تجويد عمل المؤسسة، كذا التنويه بعمل أطر مجلس المستشارين.

وبخصوص التصريح الذي تقدم به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول القدس الشريف ذكر بالمطالب التي تقدمت بها مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية حول عقد جلسة عمومية للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

أما بخصوص تدبير ميزانية الفرق، فقد أشار إلى الإشكال الكبير الذي يعرفه هذا التدبير وذلك نظرا لطريقة تبويبه داخل الميزانية، كما أكد على التطور الذي عرفه حيث أصبح دعم الفرق والمجموعات البرلمانية متضمنا في سطر واحد في تنفيذ الميزانية.

وفي نفس السياق طالب الفرق والمجموعات البرلمانية التي تعرف خصاصا فيما يخص "تجهيزات المكتب أن تقوم بكتابة مراسلة بهذا الخصوص وإرسالها إلى مكتب المجلس ليتم النظر فيها في حدود الميزانية المتوفرة.أما فيما يتعلق بمساهمة مجلس المستشارين في الاتحاد البرلماني العربي، فقد أكد السيد الرئيس على أن المكتب قد قرر صرف اعتمادات مساهمة مجلس المستشارين ودفع المتأخرات التي كانت على المجلس.

وأفاد أن الاتفاقية التي تخص التكوين والتي سيتم إبرامها مع جامعة الرباط، ستكون مفتوحة في وجه الموظفين والأطر والسادة البرلمانيين في كل المجالات وحسب الحاجيات، والتي تم رصد ميزانية لها.

أما بخصوص الترقيات، فقد أكد على أن مكتب مجلس المستشارين يشتغل على كل الترقيات ودون أي اعتراض أو تمييز سواء كانت الترقية في الرتبة أو في الدرجة وأن القرارات المتخذة من طرف المكتب تتخذ بشكل جماعي.

أما بخصوص الدبلوماسية البرلمانية، فقد ذكر السيد الرئيس أن اختيار السادة المستشارين للتمثيل في المهام الدبلوماسية خارج أرض الوطن يتم عن طريق العضوية في الشُعَبْ البرلمانية، وأنه تم تكليف الخليفة الأول للرئيس بإعطاء تصور حول العمل الدبلوماسي للمجلس.

وفيما يتعلق بالسائقين الذين أجروا تدريبا داخل مجلس المستشارين، والذين اختلفت مدة تدريبهم، فقد أشار إلى أنه قد تبين لمكتب المجلس أن مدة التدريب محصورة في شهر واحد حسب النظام الأساسي لموظفي مجلس المستشارين، وأن الإدماج لا يتم إلا وفق معايير يحددها القانون كإجراء مباراة، وأنه في حالة وجود مناصب مالية يتم فتح باب الترشيح أمام الجميع وفق القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص الفائض ومسألة طلب ميزانيات إضافية فقد أشار السيد الرئيس إلى أن إشكالية تدبير الفائض تخلق نقاشا داخل مكتب مجلس المستشارين،

موضحا أن السبب يرجع إلى التوصل بالميزانية الإضافية يوم 30 شتنبر 2018 نظرا للتأخر في تشكيل الحكومة، كما أشار إلى اللقاء الذي سيكون مع السيد رئيس الحكومة لإضافة هذه الميزانية الإضافية في أسطر الميزانية المتعلقة بالمجلس.

كما أكد على أن جدول أعمال مكتب مجلس المستشارين قد ضم بالإضافة إلى دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي مجلس المستشارين، وضعية عمال النظافة وتمتيعهم بالحد الأدنى للأجر "السميك".

كما عبر عن استعداد مكتب مجلس المستشارين للعمل على الحد من ظاهرة الموظفين الأشباح، مذكرا بقرارات المكتب الأخيرة التي تم اتخاذها في حق الموظفين الأشباح من عزل وإيقاف للراتب وأكد على أن مكتب مجلس المستشارين لا يمكن أن يدافع عن هذه الحالات تحت أي ظرف كان.

كما تطرق السيد الرئيس إلى مكانة وموقع مجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية والذي تعزز في السنوات الأخيرة سواء في المجال التشريعي أو في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

وأشار إلى عدد التعديلات المقدمة من طرف السادة المستشارين وعدد مقترحات القوانين والتي تفوق المقترحات المقدمة في مجلس النواب.

كما أشاد بحصيلة المجلس المشرفة والتي لم يتم التسويق لها بالشكل الكافي داخل وسائل الإعلام، الشيء الذي يطرح هذا المطلب ضمن الأوراش الملحة الذي يجب الاشتغال عليها، معبرا عن إستنكاره لبعض الخرجات الإعلامية التي تمس بسمعة المجلس.

أما فيما يتعلق بلجنة فحص ميزانية مجلس المستشارين، فقد أكد السيد الرئيس على أن المكتب قد اتخذ قرار الشروع في تشكيل اللجنة في سنة 2016، إلا أن الفترة التي عرفت تعطيل في تشكيل الحكومة ساهمت في تأخيرها، حيث أن النظام الداخلي لمجلس المستشارين ينص على أن رئيس اللجنة ومقررها يجب أن

تختلف انتماءاتهم السياسية بين الحكومة والمعارضة في حين أن السادة البرلمانيين في هذه الفترة لم يحددوا تشكيلتهم البرلمانية، الشيء الذي جعل مجلس المستشارين يؤجل تشكيل لجنة فحص الميزانية.

كما عبر عن إلتزام مكتب مجلس المستشارين بعقد لجنة فحص الميزانية مباشرة بعد انتهاء المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2018.

كما أكد السيد الرئيس على إلتزامه باستخراج كل التوصيات المقدمة من خلال هذا الاجتماع وجعلها أرضية عمل لتطوير أداء المجلس في كل المجالات، مذكرا بالترتيبات الأخيرة حول تعديل النظام الداخلي للمجلس، وتنظيم ندوة في أخر الدورة التشريعية بحضور فقهاء دستوريين وخبراء لتقييم سنتين من تجربة مجلس المستشارين في الوظائف الدستورية المنوطة به، فضلا عن اللقاء الذي سينعقد يوم 19 دجنبر 2017 بحضور رؤساء الفرق والمجموعات ورؤساء اللجان للتداول حول بعض الأمور التنظيمية التي تهم المجلس.

عرض السيد الخليفة الثاني
لرئيس مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقديم مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2018

تقديم مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2018

-مقدمة-

السيد رئيس اللجنة المحترم

السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين

الحضور الكريم

أتشرف باسم مكتب المجلس بتقديم العرض الخاص بمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2018، والذي تم إعداده انطلاقا من المنطلقات التالية:

1- تقديم مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2018 يأتي على بعد ستة أشهر تقريبا على عرض ميزانية المجلس للسنة المالية 2017، ما مكن من استحضار مجموعة ملاحظات هامة منها تلك المرتبطة باحترام مقتضيات النظام الداخلي ولا سيما تلك التي تنص على إرفاق الميزانية الفرعية للمجلس بتقرير مالي للمحاسبين حول ظروف تنفيذ الميزانية (المادة 44) وهو التقرير الذي بين أيديكم.

2- مراجعة وتعديل الكراسة الموازناتية للمجلس بمراعاة مقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، باعتماد هيكلة ميزانياتية مبنية على برامج ومشاريع وعمليات خطة عمل مكتب المجلس.

3- استحضار السمات البارزة لحصيلة عمل المجلس خلال السنة 2017
4- الإكراهات المرتبطة بالاعتمادات المفتوحة من طرف الحكومة بميزانية المجلس

وعلى هذا الأساس، اسمحوا لي أن أقدم العرض من خلال محورين أساسيين هما:

محاور العرض

المحور الأول: السمات البارزة لحصيلة المجلس خلال السنة 2017

1- التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية
2- الدبلوماسية البرلمانية
3- الديمقراطية التشاركية والانفتاح على المحيط الخارجي

المحور الثاني: مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2018

1- مسطرة تحديد الأغلفة وتوزيعها
2- المعطيات المرقمة لمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2018
3- إكراهات وصعوبات

خلاصة عامة

المحور الأول : السمات البارزة للحصيلة

التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية

- تميزت دورة أكتوبر 2016 من السنة التشريعية 2016-2017 بتواجد الحكومة السابقة في فترة تصريف الأعمال وفقا لأحكام الفصل 47 من الدستور، والمادة 37 من القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة؛

- ترتّب عن ذلك توقف العمل والتشريعي والرقابي للمجلس على أعمال الحكومة في تدبيرها للشأن العام، وذلك إلى حين تعيين الحكومة الجديدة من قبل جلالة الملك وتنصيبها برلمانيا من قبل مجلس النواب.

- **تميزت حصيلة أشغال مجلس المستشارين للسنة التشريعية 2016/2017 بالمصادقة على 47 مشروع قانون، شملت المجالات التالية:**
- الموافقة على النصوص التشريعية المرتبطة باستكمال تنزيل الوثيقة الدستورية:
  - مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
  - مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.
  - الموافقة على عدة نصوص تشريعية مهمة في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية:
  - مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017؛
  - مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته؛
  - مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية؛
  - مشروع قانون رقـم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
  - مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات؛
  - مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
  - مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛
  - مشروع قانون رقم 15.99 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

- **الطابع المميّز للحصيلة السنة التشريعية 2016/2017:** المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية لتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة ومواكبة السياسية الأفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله: حوالي 74 % من النصوص المصادق عليها، همت المجالات التالية:

  - المصادقة النوعية على الاتفاقية القاضية بعودة المغرب للاتحاد الإفريقي وعلى الاتفاقيات المتعلقة بالالتزامات المترتبة على ذلك، همّت المؤسسات الافريقية التالية:

    - مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي؛
    - البرلمان الإفريقي؛
    - الجماعة الاقتصادية الإفريقية؛
    - الموافقة على 20 اتفاقية ثنائية مع دول افريقية في مجال الضرائب وحماية الاستثمارات وتشجيعها، وخدمات النقل الجوي وتعزيز التجارة والتعاون في المجال الأمني والصيد البحري.
    - الموافقة على 10 اتفاقيات ذات طابع مؤسساتي ومتعددة الأطراف.

- **النصوص القانونية الموافق عليها:** 47 مشروع قانون؛
- **النصوص القانونية المعدلة:** 7 مشاريع قوانين من أصل 11 مشروع قابل للتعديل؛ (63.63%)
- **النصوص القانونية الموافق عليها بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:**
  - مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين: 3 مشاريع قوانين؛ (6.38 %)
  - مشاريع القوانين المحالة من مجلس النواب: 44 مشروع قانون. (93.61%)
- **- تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:**
  - الإجماع: 42 مشروع قانون (89.36 %).
  - الأغلبية: 5 مشاريع قوانين (10.63 %).
- **عدد التعديلات المقترحة على مشاريع القوانين الموافق عليها:** 549 تعديلا على 8 مشاريع قوانين.
- **نسبة قبول تعديلات مجلس المستشارين في إطار البت النهائي من لدن مجلس النواب:** 97.33 %.
- **المعدل العام للحضور في الجلسات العامة:** 58 % خلال دورة أكتوبر 2016 وحوالي 56 % خلال دورة أبريل 2017.

- **الرقابة على مستوى الجلسات العامة:**

- تميزت حصيلة أشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017 بعقد 41 جلسة عامة، 35 جلسة عامة منها في دورة أبريل 2017، يمكن الاشارة الى أهمها كالتالي:
- مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد في جلستين عامتين خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2017 ؛
- تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي؛
- الاستماع إلى عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية ومناقشته بحضور أعضاء من الحكومة.
- عقد ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بـتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.
- عقد أربعة عشر جلسة للأسئلة الشفهية خلال دورة أبريل 2017 أجابت خلالها الحكومة على 242 سؤالا من ضمنها 51 سؤالا آنيا و191 سؤالا عاديا.
- أجابت الحكومة على 147 سؤالا كتابيا خلال دورة أبريل 2017.

- **العمل الرقابي للجان الدائمة:**
  - طلبات القيام بزيارات ميدانية ومهام استطلاعية؛
  - طلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة.

- **لجن تقصي الحقائق:**
  - إيداع ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد في دورة استثنائية في مارس 2017؛
  - استكملت الفرق والمجموعات بالمجلس خلال السنة التشريعية 2016-2017 لائحة أعضاءها بلجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

- تحضيرا للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية 2016-2017، اشتغل المجلس عن طريق المجموعة الموضوعاتية المختصة على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي، وذلك على المحاور التالية:
  - المراكز الجهوية للاستثمار؛
  - الخدمات الصحية؛
  - منظومة التربية والتعليم.
- وبناء على طلب المجموعة الموضوعاتية المعنية، فقد وافق المكتب على تمديد أجل تقديم تقريرها إلى حين استكمال شروط إنجاز تقييم المحاور المذكورة.

- تجويد العمل البرلماني والرفع من نجاعته؛
- ورش القوانين التنظيمية والنصوص المكملة للدستور التي لم يتم إخراجها إلى حيز الوجود؛
- مراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين؛
- ورش البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛
- عقد الجلسة الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور؛
- تأهيل وملاءمة القوانين الوطنية مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛
- ورش الجهوية المتقدمة؛
- مأسسة العلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيره من المؤسسات والهيئات الأخرى؛

الدبلوماسية البرلمانية

في مجال الدبلوماسية البرلمانية أطلق مجلس المستشارين مجموعة من المبادرات النوعية على مختلف الواجهات والمستويات الجيوستراتيجية، سعيا منه إلى الارتقاء بالعمل البرلماني الدبلوماسي ليكون مواكبا للمبادرات والتوجهات الإستراتيجية للخطب السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كمرجعيات أساسية ومنطلقات جوهرية. ومن أهم هذه المبادرات:

1. **مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الخاص بإفريقيا من خلال تقوية العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، في ضوء ترسيم انضمام البرلمان المغربي لبرلمان عموم إفريقيا كمحفل إفريقي هام، والانضمام للجمعية التشريعية لسيداو، واقتحام معاقل أخرى، لاسيما على مستوى إفريقيا الانغلوساكسونية؛**

- فبالإضافة لاحتضان التظاهرات الإفريقية، نظم مجلس المستشارين زيارات نوعية لرؤساء المجالس المماثلة لبلادنا، ويتعلق الأمر بكل من رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية رواندا، ورئيس برلمان عموم افريقيا، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الفيدرالية، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مدغشقر، تخللتها مباحثات ثنائية ولقاءات مع مسؤولين حكوميين، وتوجت بالتوقيع على مذكرات تفاهم ثنائية؛

2. **إطلاق دينامية متميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار وضع "شريك من أجل التعاون" ومواكبة لعلاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وهنا تجدر الإشارة إلى:**

- الزيارة الهامة التي قامت بها لبلادنا رئيسة الجمعية؛
- الزيارة التي قام بها وفد عن الجمعية لبلادنا والندوة الهامة المنظمة بهذه المناسبة حول ظاهرة انتشار التطرف العنيف، حيث كانت فرصة للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وبللتعريف بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف؛
- **بالاضافة لمشروع احتضان مجلس المستشارين للدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.**

3. مواصلة تفعيل الإستراتيجية الخاصة بأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية

وفي هذا الإطار تمت خلال هذه السنة:

- مواصلة تنزيل برنامج العمل المشترك بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، الذي انبثق عن الاجتماع التاريخي للمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والاجتماع المشترك بين مكتب مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى، في إطار الزيارة التي قام بها هذا الأخير لمدينة العيون في يوليوز 2016؛
- احتضان الدورة 35 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييبي (FOPREL) وإصدار إعلان الرباط بحمولة سياسية قوية لصالح قضية وحدتنا الترابية؛
- الانفتاح على التجمعات النقابية القارية والدولية ولاسيما منطقة أمريكا اللاتينية، من خلال المشاركة في المؤتمر التأسيسي لمنظمة "البديل الديمقراطي للأمريكتين" Democratica de las Américas Alternativa، انسجاما مع المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الرامي إلى إبراز المكونات والخصوصيات السوسيو-اقتصادية، وتعزيز التواجد في أمريكا الجنوبية، وهو ما تجلى كذلك في المبادرة إلى تقديم طلب الانضمام للشبكة البرلمانية للأمريكتين PARLAMERICAS، إضافة للعمل الجبار على مستوى برلمان أمريكا الوسطى ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والكاراييبي (الفوبريل). **(مع الإشارة إلى مشروع زيارتين هامتين لبلادنا لكل من رئيس البرلمان الانديني ورئيس منظمة «البديل الديمقراطي للأمريكتين»**؛
- إطلاق مبادرة تهم إرساء منتدى برلماني إفريقي امريكو-لاتيني، كإطار للعمل المشترك والحوار المثمر، وآلية للترافع لصالح قضايا وشعوب القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية؛

4. **اعتماد بند طارئ مقدم من السيد رئيس مجلس المستشارين، حول «إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار»، وذلك خلال الجمعية العامة 137 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بروسيا خلال شهر أكتوبر 2017.**
5. **مواصلة تقوية الانفتاح على المحيط الخارجي والشراكة، وتكثيف أنشطة مجلس المستشارين مع مختلف المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي. كما فتح المجلس أوراشا مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار خلق آلية التوأمة المؤسساتية؛**
6. **تكثيف الشراكة وإبرام المزيد من مذكرات التفاهم مع المجالس المماثلة،** حيث عرفت هذه الفترة التوقيع على 5 مذكرات تفاهم مع دول هامة بالنسبة للمملكة المغربية، وهي رواند، ومدغشقر، والشيلي، والارجنتين، وسلوفينيا **بالإضافة لمشروع التوقيع على مذكرة تفاهم مع مجلس الشيوخ البرازيلي من أجل محاصرة أعداء وحدتنا الترابية داخل هذه المؤسسة التشريعية، وتفعيل مقترح تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة الصداقة ولجنة الخارجية في كلا المجلسين من أجل بلورة برنامج عمل مشترك ومواكبة التعاون الحكومي في مختلف المجالات؛**
7. **إفشال متواصل لمناورات أعداء وحدتنا الترابية بالمؤسسات الأوروبية وعلى رأسها البرلمان الأوروبي والبرلمان الايطالي،** حيث تمكن مجلس المستشارين في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الايطالية، من التصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية داخل البرلمان الايطالي ومن إفشال مناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية بالبرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن مشاريع التقارير والقرارات الصادرة عن هذه المؤسسة، وآخرها **"مشروع التقرير حول توصية البرلمان الأوروبي للمجلس بخصوص الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة"** خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بستراسبورغ في شهر يوليوز 2017.

8. انخراط مكثف لأعضاء مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية من أجل ضمان حضور قوي ومؤثر في القرارات والتوصيات، ويتعلق الأمر ب:

- رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- رئاسة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- رئاسة اللجنة الاقتصادية بالجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- رئاسة لجنة العدل بالبرلمان العربي
- نيابة رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- العضوية باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي
- العضوية باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي
- رئاسة لجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية
- تولي مهمة مقرر **"الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية كوب22"**
- تولي مهمة مقرر مشترك للاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع: **"تأمين الحماية المستدامة للموروث الثقافي المادي واللامادي للإنسانية من التدمير والتلاشي"**
- **العضوية في الشبكة البرلمانية حول سياسات الشتات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا**

9. احتضان المؤتمرات والندوات القارية والدولية، ويتعلق الأمر ب:

- المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي؛
- المؤتمر العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛
- المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول **"تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية"** بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة؛
- اللقاء البرلماني الإفريقي التشاوري التحضيري لكوب23 حول موضوع: **«المساهمة البرلمانية الإفريقية في المفاوضات المتعلقة بالتغيرات المناخية»**؛
- الاجتماع الثاني للشبكة البرلمانية الخاصة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط للبنك الدولي والصندوق النقد الدولي؛
- احتضان الدورة 35 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييبي (FOPREL)؛
- اجتماع الشبكة البرلمانية حول السيدا ومرض السل وحمى المستنقعات التابعة للجمعية البرلمانية للفروكوفونية؛
- اليوم الدراسي حول موضوع: **"العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية"** بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث؛
- الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماع لجنة التميز العربي.

10. تكثيف الزيارات النوعية المتبادلة، وعلى رأسها:

- **زيارة نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ لبلادنا:** وهي الزيارة التي فتحت آفاقا واعدة في مسلسل التعاون بين البلدين والمؤسستين البرلمانيتين، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلسين؛
- **زيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي والرئيس الأسبق للجمهورية لبلادنا:** تم الاتفاق خلال الزيارة على إحداث لجنة مشتركة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، لمواكبة التعاون بين حكومتي البلدين في مختلف المجالات؛
- **زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ السلوفيني لبلادنا:** توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلسين؛
- **زيارة عمل السيد رئيس مجلس المستشارين لليابان:** توجت بالاتفاق على إحداث **"منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني"**، سينظم مجلس المستشارين أول نسخة منه بالرباط.
- **زيارة عمل السيد رئيس مجلس المستشارين لفلندا،** حيث كانت حدثا استثنائيا في إطار تنويع الشراكات مع مختلف الدول، لا سيما دول شمال أوروبا، وقد حضي الوفد خلال هذه الزيارة بشرف استقبال من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية؛
- **الزيارة الثانية لجمهورية الشيلي والتي أسهمت بشكل كبير وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ"الجمهورية الوهمية".** وقد توجت هذه الزيارة بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية، وتميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للرقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين؛
- على مستوى القارة الإفريقية زيارة كل من رئيس برلمان عموم افريقيا، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الفيدرالية، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية رواندا، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مدغشقر.

11. ترأس السيد رئيس مجلس المستشارين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي كتتويج واعتراف بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية من أجل تطوير التعاون والتنمية في القارة الإفريقية في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب- جنوب فعالة وتضامنية، وعمل تشاركي ينطلق من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في أكثر من مناسبة.

أهم الانشطة في إطار برنامج عمل الرابطة ل2017-2018

1. **تنظيم "منتدى برلماني اقتصادي إفريقي عربي"** بشراكة مع كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب واتحادات غرف التجارة والصناعة وغرف اتحادات غرف الفلاحة في إفريقيا والعالم العربي ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)؛
2. تنظيم لقاء تشاوري حول موضوع: **"التجارب العالمية التي أفضت إلى مصالحات وبناء السلام"** بشراكة مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمجلس الوطني لحقوق الانسان؛
3. تنظيم اجتماع مشترك بين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي وجمعية مجالس الشيوخ بأوروبا.

12. تفعيل مجموعات الصداقة وإحداث مجموعات جديدة

على مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الفترة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية، وتبادل الزيارات، ومن أهمها : زيارة عمل مجموعة الصداقة المغربية-الأوروبية لبروكسيل وستراسبورغ لتقوية سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعيتين، وزيارة عمل لوفد مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ العمانية لسلطنة عمان، وزيارة عمل لوفد مجموعة التعاون والصداقة المغربية الايطالية للبرلمان الايطالي، وزيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة المغربية النيجيرية لمجلس الشيوخ النيجيري، وزيارات العمل لبلادنا لكل من رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية، ورئيس مجموعة الصداقة البيروفية ـ المغربية، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الإيطالية ـ المغربية.

الديمقراطية التشاركية والانفتاح على المحيط الخارجي

- قناعة منا، داخل مكتب المجلس، بالمكانة الدستورية التي يحتلها مجلس المستشارين في المشهد المؤسساتي المغربي وبالأدوار المتعين عليه القيام بها، استثمرنا فرصة مؤسساتية فريدة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، في ارتباط بجيل الوظائف الجديدة التي أقرتها روح الدستور، وذلك وفق تصور استراتيجي جسدته خطة عمل المجلس برسم الفترة 2016-2018.
- تتمثل هذه **الفرصة المؤسساتية** في الموقع المؤسساتي لمجلس المستشارين كغرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجح لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين.
- ولقد تم تأكيد هذه الفرصة المؤسساتية الفريدة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حين أكد جلالة الملك أن الدستور قد أعطى " ***لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.***"
- وهكذا، فقد أطلق المجلس مجموعة من المبادرات والأوراش المهيكلة التي تتغيى التميز وإضفاء مقروئية واضحة لأدواره ووظائفه ضمن نظام الثنائية البرلمانية.

- ومن ضمن هذه المبادرات والأوراش، إثنان منها حظيت بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. ويتعلق الأمر أولا بالملتقى البرلماني للجهات الذي نظمت نسخته الثانية يوم 16 نونبر المنصرم وفق مقاربة علمية وعملية مؤطرة بالخبرة، أفضت إلى اعتماد 36 توصية تخاطب مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين، تم رفعها إلى العلم السامي لجلالة الملك وأحيلت على الحكومة والفرق البرلمانية ومختلف المؤسسات والشركاء المؤسساتيين للمجلس؛ وثانيا، بالمنتدى البرلملني للعدالة الاجتماعية الذي ورد بشأنه تكليف ملكي سامي لمجلس المستشارين "بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية"، وهو المنتدى الذي نتهيأ لتنظيم نسخته الثالثة يوم 20 فبراير المقبل في موضوع "مراجعة النموذج التنموي: مدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية".
- وجدير بالذكر، أن الوثائق والمخرجات التي انبثقت عن أشغال هذا المنتدى في نسخته الأولى (إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية" تم اعتمادها من طرف اللتحاد البرلماني الدولي ضمن مرجعيات استراتيجية عمله المرحلية برسم الفترة 2017-2021.
- ويجدر التذكير أيضا بأن المنتدى الثاني للعدالة الاجتماعية والذي تناولت أشغاله موضوع "مأسسة الحوار الاجتماعي، بمشاركة المركزيات النقابية والباطرونا إلى جانب خبراء معاربة وأجانب، تكلل هو الآخر باعتماد أرضية عمل من أجل مأسسة الحوار الاجتماعي.
- وحري بالذكر في هذا الصدد، أننا نعكف منذ مدة على تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المنتدى في نسختيه الأولى والثانية وفق ورقة منهجية تنفيذية اعتمدها المكتب شهر ماي المنصرم، وكل ذلك وفق مقاربة تشاركية صرفة.

- وتكريسا لهذا التوجه الاستراتيجي الذي يرمي إلى جعل المجلس فضاء حاضنا للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي في القضايا التي تستأثر بانشغالات واهتمامات المواطنات والمواطنين، عمد المجلس إلى تنظيم مجموعة من الندوات والأيام الدراسية في مواضيع مختلفة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
  - الندوة الدولية التي نظمها المجلس يوم 19 يناير 2017 في موضوع "أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والتي تكللت أشغالها بصياغة "دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" الذي وزعت نسخ منه على كل الفرق والمجموعات؛
  - الندوة الدولية التي نظمها المجلس بشراكة مع معهد غرانتهام للدراسات المناخية بلندن، في مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى برلمانات العالم، في موضوع "ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس في مجال التغيرات المناخية"، والتي توجت باعتماد ورقة مرجعية بمتابة "أرضية عمل من أجل ملاءمة التشريع الوطني مع مضامين اتفاق باريس"، وهي الأرضية التي تحدد كل النصوص التشريعية التي تستوجب التحيين.
- وضمن نفس المنطق، دأب المجلس على الاحتفاء بمجموعة من الأيام العالمية: اليوم العالمي للمرأة، اليوم العالمي للديمقراطية، اليوم العالمي لحقوق الإنسان... وبالمناسبة، يهمني التذكير بأن المجلس سينظم يومي 14 و15 دجنبر الجاري مؤتمرا إقليميا حول "حقوق الإنسان والأعمال التجارية"، وذلك بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية.
- وللتذكير، فإن كل هذه الأوراش والمبادرات تتغيى كلها توفير المادة لدعم عمل السيظات والسادة المستشارين البرلمانيين على مختلف الواجهات (التشريع، الرقابة، تقييم السياسات العمومية...).
- وعلى صعيد آخر، يشتغل المجلس على مبادرات نوعية أخرى ترمي إلى دعم قدرات السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين. ومنها برنامج تعبئة مساعدين برلمانيين لفائدة الفرق والمجموعات، والإعداد لتنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعضاء والأطر في مجالات المساطر والصياغة التشريعية.

المحور الثاني : مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2018

إعداد الميزانية وتحديد الأغلفة المالية :

مسطرة تحديد الأغلفة المالية السنوية :

- قرار يصدر عن رئيس الحكومة يتجسد في الرسالة التوجيهية المتضمنة للخطوط العريضة للسياسة العامة السنوية، ترفق بوثيقة تحدد الأغلفة المالية التي ترى الحكومة تخصيصها لميزانية مجلس المستشارين.

وقع ذلك:

- عدم اعتبار البرامج والمشاريع الموضوعة من طرف مكتب المجلس والاعتمادات الضرورية لتنفيذها،
- عدم الأخذ بعين الإعتبارات العجز البنيوي المسجل ببعض أسطر الميزانية،
- تجاهل معطى الاعتمادات الإضافية المفتوحة خلال السنة المالية المنصرمة مع أنها تؤشر على مستوى إنفاق مرتبط بعمليات قارة.

تدبير الإكراهات على النحو التالي :

- اللجوء إلى مساطر استثنائية :
  - طلب اعتمادات إضافية،
  - الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات،
  - اللجوء إلى تحويل الاعتمادات.

عناصر للمقارنة في شأن الأرصدة المفتوحة بميزانية المجلس

اعتمادات التسيير والاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين ومجلس النواب
ونسبتها من اعتمادات الميزانية العامة الخاصة بالتسيير والاستثمار برسم السنوات من سنة 2009 إلى سنة 2018

تنديد / السنة	نفقات التسيير		نفقات الاستثمار		النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة		النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة	
	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب
2009	206 779 000	254 178 000	0	40 000 000	0,14%	0,17%	0,00%	0,09%
2010	223 699 000	259 474 000	0	40 000 000	0,16%	0,19%	0,00%	0,07%
2011	235 065 000	271 546 000	0	0	0,15%	0,18%	0,00%	0,00%
2012	252 026 000	342 221 000	0	43 000 000	0,13%	0,18%	0,00%	0,07%
2013	260 069 000	367 821 000	0	42 400 000	0,13%	0,18%	0,00%	0,07%
2014	304 480 000	402 208 000	0	20 000 000	0,15%	0,20%	0,00%	0,04%
2015	312 543 000	412 421 000	0	20 000 000	0,16%	0,21%	0,00%	0,04%
2016	242 058 000	415 121 000	2 850 000	20 000 000	0,13%	0,22%	0,00%	0,03%
2017	251 058 000	425 108 000	12 850 000	24 700 000	0,13%	0,22%	0.02%	0,03%
2018	271 293 000	432 581 000	12 850 000	20 000 000	0,14%	0,22%	0,02%	0,03%

فارق الاعتمادات المفتوحة بميزانيتي كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب برسم الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة وبميزانية الاستثمار برسم السنوات 2009 إلى سنة 2018

السنة	المعدات والنفقات المختلفة				الاستثمار			
	مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق		مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق	
			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية
2009	26 379 000	42 451 000	16 072 000	38	0	40 000 000	40 000 000	100
2010	30 835 000	46 251 000	15 416 000	33	0	40 000 000	40 000 000	100
2011	28 500 000	41 000 000	12 500 000	30	0	0	0	
2012	37 800 000	39 800 000	2 000 000	5	0	33 000 000	33 000 000	100
2013	37 640 000	69 400 000	31 760 000	46	0	42 400 000	42 400 000	100
2014	47 850 000	73 900 000	26 050 000	35	0	20 000 000	20 000 000	100
2015	47 850 000	73 900 000	26 050 000	35	0	20 000 000	20 000 000	100
2016	45 000 000	73 900 000	28 900 000	39	2 850 000	20 000 000	17 150 000	86
2017	45 000 000	69 200 000	24 200 000	35	12 850 000	24 700 000	11 850 000	48
2018	45 000 000	69 200 000	24 200 000	35	12 850 000	20 000 000	7 150 000	36

تتوزع الاعتمادات المفتوحة بميزانية المجلس برسم السنة المالية **2018** ما بين مختلف فصول الميزانية على النحو المبين في الجدول بعده:

ميزانية التسيير		
تحديد	مبلغ الإعتمادات	النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة
▪ المستشارون والموظفون والأعوان	226.293.000	-
▪ المعدات والنفقات المختلفة	45.000.000	-
المجموع	271.293.000	% 0,14

ميزانية الاستثمار		
تحديد	مبلغ الإعتمادات	النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة
اعتمادات الأداء المرصودة لسنة 2018	12.850.000	%0,02

بالنسبة للفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة وميزانية الاستثمار

يلاحظ بالأساس ما يلي :

الاعتمادات المرصودة لهذين الفصلين لا تتناسب مع الاعتمادات المطلوبة

المقارنة من خلال الجدول التالي :

تحديد	الاعتمادات المطلوبة	الاعتمادات المفتوحة	الفرق	
			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية
ميزانية التسيير-المعدات والنفقات المختلفة	85 567 200	45 000 000	40 567 200	47,41%
ميزانية الاستثمار	21 050 000	12 850 000	8 200 000	38,95%

يسجل:

جمود في الاعتمادات المفتوحة بالفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة كما هو مبين بالجدول بعده:

السنة المالية	الاعتماد المفتوح بقانون المالية
2014	*47.850.000
2015	*47.850.000
2016	45.000.000
2017	45.000.000

* اقتطاع مبلغ 2.850.000 درهما من الفصل الخاص بالمعدات و النفقات المختلفة وتسجيله بميزانية الاستثمار نظرا لطبيعة العمليات المرتبطة به.

أثر ذلك:

لجوء مكتب المجلس إلى طلب فتح اعتمادات إضافية من الحكومة لتغطية الخصاص الهيكلي

اجتماع المكتب مع السيد رئيس الحكومة	مبلغ الاعتماد الإضافي	تاريخ صدور مرسوم الاعتماد الإضافي
14 أبريل 2016	12.000.000	يونيو 2016
14 أبريل 2016	30.000.000	شتنبر 2016
5 ماي 2017	42.956.000	شتنبر 2017

❖ ***ميزانية الاستثمار :***

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2018 ما مجموعه 12.850.000 درهم مع اعتبار تحديد 10.000.000 درهم كاعتمادات للالتزام للسنوات 2019 وما يليها.

هذا وتجدر أن الأرقام التفصيلية المضمنة بميزانية المجلس برسم السنة المالية 2018 تبقى تلك المعروضة بكراسة ميزانيتي التسيير والاستثمار التي توصلتم بها عن طريق اللجنة.

❑ الاكراهات والصعوبات المطروحة مع محدودية الاعتمادات :

➢ صعوبة في تجديد صفقات منتهية والإعلان عن صفقات متوقعة :

موضوع الصفقة	طريقة إبرامها	تاريخ بدايتها	تاريخ نهايتها	مبلغها	المبلغ بعد التجديد	الخصاص برسم سنة 2018
تنظيف حراسة وصيانة المباني	طلب عروض مفتوح	01/10/2014	30/09/2017	1 269 120,00	2.500,000,00	757 600
صيانة المنشآت التقنية	طلب عروض مفتوح	10/06/2015	09/06/2018	1 980 000,00	1 980 000,00	1 155 000,00
صيانة العتاد السمعي البصري	طلب عروض مفتوح	09/07/2015	08/07/2018	1 500 000,00	1 500 000,00	750 000,00

➢ **التزامات دائمة من دون اعتمادات أو باعتمادات غير كافية بالميزانية** :

- **ظروف عمل السيدات والسادة أعضاء المجلس:**

* التنقل

* الإيواء

* المساعدة البرلمانية

- **الأنشطة والتظاهرات الإشعاعية:**

* التظاهرات السنوية (منتدى العدالة الاجتماعية والمنتدى البرلماني للجهات نموذجا)

* أنشطة مرتبطة بالدبلوماسية البرلمانية

➢ **اعتمادات غير متوفرة تخص مساهمات جديدة في المنظمات البرلمانية الجهوية والدولية :**

تحديد	الخصاص برسم 2018 (حصة المجلس)
- البرلمان العربي	66.666,00 $
- برلمان أمريكا الوسطى ودول الكاريبي (بارلاسين)	85.000,00 $
- منتدى رؤساء برلمانات أمريكا اللاتينية (فوبريل)	16.666,66 $

➢ **إكراهات أخرى تهم «نقل الشخصيات الأجنبية» سيما بالنسبة لمواكبة مجهود الدبلوماسية البرلمانية بأمريكا اللاتينية والكاريبي**

❖ صعوبات ذات بعد قانوني وتدبيري

- الالتزام دون توفر في الاعتمادات؛
- صعوبة حقيقية في احترام وتنفيذ البرنامج التوقعي السنوي للصفقات العمومية؛
- رهن برنامج عمل المجلس بفتح الاعتمادات الإضافية التي تأتي متأخرة (غالبا الربع الثالث)؛
- اللجوء إلى مسطرة تحويل الاعتمادات.

خلاصة عامة

ميزانية المجلس للسنة المالية 2018:

- ميزانية للتدبير العادي للحاجيات لا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب المجلس .
- لا تواكب دينامية الدبلوماسية البرلمانية.
- تصطدم بالإكراهات الخاصة بملاءمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب وهو ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية.
- تجمد عناصر هامة من البرنامج التوقعي للصفقات العمومية.
- تفرض اللجوء إلى الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

لكل ما تم تقديمه، وفي غياب إمكانية واقعية لتعديل مشروع ميزانية المجلس، سيعمل مكتب مجلس النواب على طلب فتح الاعتمادات الإضافية المناسبة لضمان السير العادي للمجلس وسيحرص على الاستجابة له في أحسن الآجال.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لوزارة الاقتصاد والمالية

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية الفرعية المذكورة أعلاه اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 29 نونبر 2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية.

في البداية، قدم السيد الوزير عرضا مفصلا ومرقما أمام أنظار السيدات والسادة المستشارين استعرض فيه أهم الجوانب المتعلقة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والتي ارتكزت على المحاور الرئيسية التالية:

1- الوزارة في أرقام.

في هذا الإطار، أفاد السيد الوزير أن الوزارة تتوفر على 18948 موظفة وموظف غالبيتهم تابعة للمصالح الخارجية بنسبة 76%، حيث يمثل العنصر النسوي 38% من مجموع الموظفين، كما أضاف أن فئة الأطر تأتي في مقدمة العاملين بمصالح الوزارة بنسبة 46%.

2- حصيلة سنة 2017

خلال تطرقه لمختلف جوانب حصيلة 2017، أشار السيد الوزير أن الاعتمادات الإجمالية المفتوحة بلغت 2726 مليون درهم، موزعة على النحو التالي:

- نفقات الموظفين : 2168 مليون درهم.

- اعتمادات التسيير : 370 مليون درهم.

- اعتمادات الاستثمار: 187 مليون درهم.

هذا، وأفاد أن سنة 2017 عرفت بلورة مخطط العمل الاستراتيجي 2017-2021 للوزارة، والذي يهدف إلى وضع عملها، في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد، تعزيز قدراتها لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة وتعميم رقمنتها، فضلا عن فتح طلب عروض لإجراء دراسة للتنظيم التدبيري والإداري للوزارة.

كما أضاف أن سنة 2017 عرفت مواصلة الأوراش الكبرى التي باشرتها وزارة الاقتصاد والمالية، والتي تروم بالخصوص مواصلة الاصلاح الضريبي من خلال إدراج تدابير في قانون المالية لسنة 2017، ومتابعة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، ودعم الحكامة الجيدة، من خلال إنجاز 180 مهمة للمفتشية العامة للمالية وإعداد ما يناهز 230 تقريرا، وإنجاز عمليات للتدقيق الخارجي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن دعم وتشجيع الاستثمار والتجهيزات العمومية، والعمل على الرفع من المردودية وتبسيط المساطر عبر تحفيظ أملاك الدولة وتقوية قدرات الوكالة القضائية للمملكة وتطوير النظم المعلوماتية، إنجاز العديد من الدراسات، تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال، تحسين التواصل وتعزيز إنفتاح الوزارة على محيطها الخارجي، إضافة إلى مواكبة العنصر البشري من خلال اعتماد برنامج تكوين لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة.

وفي إطار مواصلة وزارة الاقتصاد والمالية جهودها قصد إنجاح عملية ترسيخ بعد النوع في برامج ومشاريع القطاعات الوزارية، قام مركز الامتياز للنوع الاجتماعي بتنظيم عدة أنشطة بهدف تعزيز اعتماد الميزانية المستجيبة للنوع، فضلا عن القيام بعدة زيارات لتبادل وتقاسم المعرفة في هذا المجال.

3- مضامين مشروع ميزانية سنة 2018

استعرض السيد الوزير بعض المعطيات المرقمة المتعلقة بالاعتمادات المقترح رصدها لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2018، حيث قدرت ب 2.829.917.000 درهم بزيادة بلغت نسبتها 4,77+% مقارنة مع سنة 2017، وموزعة على الشكل التالي:

- نفقت الموظفين : 2.271.926.000 درهم بزيادة 4,77%
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة : 373.640.000 بزيادة 0,78 %
- نفقات الاستثمار: 184.153.000 بتخفيض 1,6 %

هذا، وأشار أن نفقات الموظفين خلال سنة 2018 ستعرف إرتفاعا بنسبة 4,77% مقارنة مع سنة 2017 وستخصص أساسا لتغطية الأجور وتكاليف الترقية وكذا النفقات المترتبة عن إحداث 400 منصبا، علما أن 352 موظفا سيحالون على التقاعد خلال سنة 2018، مقابل 190 سنة 2017.

وخلال عرضه لأهم المشاريع المبرمجة ضمن الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2018، أكد السيد الوزير أن الوزارة ستعمل على متابعة تنزيل مخططها الاستراتيجي 2017-2021 و مواصلة إستكمال الإصلاحات الكبرى التي إنخرطت فيها سابقا من قبيل مواصلة الاصلاح الضريبي ومتابعة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13، فضلا عن التخفيف من تكلفة الدين العمومي وتحسين شروط تمويل الاقتصاد، تطوير القطاع المالي من أجل تسريع وثيرة التنمية، دعم الحكامة الجيدة، تشجيع الاستثمار ومواكبة الأوراش الكبرى، تبسيط المساطر، إنجاز الدراسات وتحسين التواصل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع هذه الميزانية الفرعية فرصة أجمع خلالها السادة المستشارون على أهمية عمل الوزارة داخل عصب العمل الحكومي، منوهين بالنهج الذي سارت عليه الوزارة بخصوص تقريب الإدارة من المواطنين .

وقد انصبت جل تساؤلات السادة المستشارين على ضرورة توضيح عملية الاختلاسات للأموال العمومية التي تمت في كل من منطقة العيون، مراكش، خصوصا عملية اختلاس 11 مليار التي تمت ما بين 2011 و2017، مع التأكيد على ضرورة إحالة المتابعين على القضاء.

وبخصوص التهرب الضريبي، أجمع كافة المتدخلين على عدم وجود أي عدالة وشمولية جبائية، مع المطالبة بضرورة تعميمها على جميع المواطنين بدون استثناء، خاصة المتملصين الكبار.

وفيما يخص تفعيل مبدأ الحكامة، تم التأكيد على الدور الأساسي لوزارة المالية في ضبط حكامة المؤسسات العمومية، مع الإشارة الى ظاهرة الفساد التي تشمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة المالية، مما يستدعي ضرورة التدخل العاجل للحد منها.

هذا، وتمت المطالبة بضرورة إعادة النظر في الإصلاح المعتمد بخصوص صندوق المقاصة، وذلك بفرض إجراءات مصاحبة، حتى لا يتضرر المواطن البسيط.

وفي سياق آخر، دعا المتدخلون الى ضرورة إعطاء تصور واضح حول تتبع المؤسسات العمومية، وكذا آليات الحكامة، منوهين بالمجهودات المبذولة في هذا الخصوص.

هذا، وقد تم طرح مجموعة الاستفسارات والتساؤلات تركزت حول المحاور التالية:

- الجدوى من النظام المعلوماتي للوزارة؛
- الأسباب الكامنة وراء عدم انفتاح وزارة المالية على الحوار الاجتماعي؛

- الإجراءات المزمع اتخاذها بخصوص التجزئات السكنية المقامة منذ 30 سنة على أملاك الدولة؛

- مآل العقارات غير المحفظة ذلك انها تظل عرضة للاستغلال غير القانوني أو الضياع؛

- ضرورة تدبير الضيعات الفلاحية التي كانت ملكا لكل من صوديا وصوجيطا؛

- أثار مخطط المغرب الاخضر على مردودية مالية الدولة؛

- مدى ربح أو خسارة الدولة في اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها؛

- الآثار المترتبة عن مهام التفتيش التي تقوم بها وزارة المالية ومدى تأثيرها على المالية العمومية؛

- المقاربة الجديدة التي تعتزم الوزارة القيام بها لتدبير الاستثمار العمومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير بخصوص عملية الاختلاسات التي تتم في بعض المديريات،أنه في إطار تفعيل المراقبة، يتم زجر وعقاب كل من تبث في شأنه أي سلوك مخالف للقانون، إما في إطار التأديب الميزاناتي،أو الطرد وفقا للقانون،أو احالته مباشرة على القضاء .

وبخصوص العقارات الفلاحية التي كانت ملكا لكل من صوديا وصوجيطا،أفاد السيد الوزير أن هناك لجنة طلبات عروض هي التي تدرس الملفات، بحيث ان جميع الصفقات التي تدخل في اطار الاستغلال تخضع لطلبات العروض وكذا دفتر التحملات، وأنه في حالة عدم احترام الشروط المطلوبة، تتم سحب الموافقة منه.

وفيما يتعلق بمسالة التهرب الضريبي،أكد السيد الوزير على ضرورة تبسيط المنظومة الضريبية عن طريق تبسيط العلاقة بين الضريبة والملزم، في اطار تحقيق العدالة الضريبية.

أما عن المخطط الأخضر، فقد أوضح أن هذا المخطط يظل من أحسن الاستراتيجيات في البلاد،مشيرا الى أثاره الايجابية على مستوى الإنتاج الفلاحي الذي ارتفع الى 40 %من 2008 الى 2017، وكذا على مستوى انتاج الزيتون الذي ارتفع من 300 الف هكتار الى مليون و300 ألف هكتار.

وفيما يتعلق بصندوق المقاصة، أفاد السيد الوزير الى أن هناك تفكير حقيقي في رفع الدعم عن المشروبات الغازية وغير الغازية التي تشمل نسبة من السكر، نظرا لأنها تشكل خطرا على المواطن.

أما بخصوص الحوار القطاعي، أعرب السيد الوزير عن انفتاح الوزارة على الحوار الاجتماعي، ذلك ان من بين الأثار المهمة التي نتجت عنه هي رفع العلاوات للموظفين.

أما فيما يتعلق بمهام التفتيش للمفتشية العامة، أوضح السيد الوزير أنها مؤطرة بقانون،ذلك ان تقارير التفتيشية لا تهم إلا من يتم تفتيشهم ، وليس للعموم، مؤكدا في هذا الخصوص في حالة تبوث جنحة او اختلال خطير ، يحال الملف مباشرة الى المجلس الاعلى للحسابات قصد احالته على القضاء.

وفيما يخص تدبير المؤسسات العمومية، أفاد السيد الوزير كون الوزارة تظل لها الوصاية المالية فقط،ذلك انها تراقب المؤسسات والمقاولات العمومية من الجانب المالي، مسجلا في نفس الاتجاه التفكير في تطوير منظومة المراقبة والخروج من الوصاية المالية الى تدبير المحفظة المالية، وذلك قصد معرفة ما يمكن ان يهيكل داخل المؤسسات العمومية، وما يمكن تنميته.

عرض

السيد وزير الاقتصاد والمالية

عرض

السيد وزير الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

مشروع ميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية
لسنة 2018

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② حصيلة سنة 2017

③ مضامين مشروع ميزانية سنة 2018

الوزارة في أرقام

عدد موظفي الوزارة
18 948

62% 38%

24% : المصالح المركزية
76% :المصالح الخارجية

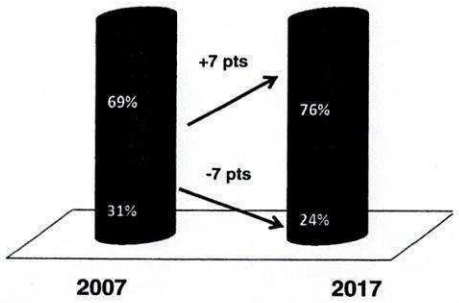

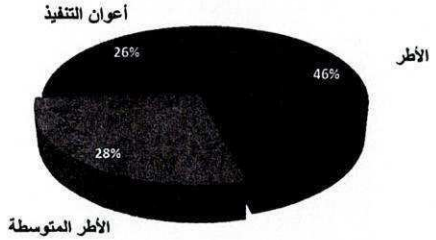

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② حصيلة سنة 2017

③ مضامين مشروع ميزانية سنة 2018

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة
2 726 مليون درهم

نفقات الموظفين	اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
م د 2 168	م د 370	م د187

نسبة الانجاز إلى غاية 28 نونبر 2017				
	نسبة الالتزام			
	نسبة الاداء	% 91	% 80	% 40

مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة

1-بلورة مخطط العمل الاستراتيجي 2017-2021 الذي يهدف إلى:

- وضع عمل الوزارة في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقويم والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة؛
- تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة وتعميم رقمنتها.

الإطار المرجعي

- الدستور؛
- الخطابات والتوجيهات الملكية السامية؛
- البرنامج الحكومي؛
- الإصلاحات الكبرى: القانون التنظيمي لقانون المالية، الجهوية...

2-طلب عروض لإجراء دراسة للتنظيم التدبيري والإداري للوزارة.

الإصلاحات الكبرى

1. الإصلاح الضريبي

- مواصلة الإصلاح الضريبي بإدراج تدابير في قانون المالية لسنة 2017.

2. مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13لقانون المالية

- تنظيم قافلة تواصلية لفائدة 1.200 مستفيد من المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية بكافة جهات المملكة؛
- تكريس البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات من خلال تعديل المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية؛
- مواكبة القطاعات الوزارية بهدف توقع أفضل لنفقات الموظفين؛
- تنفيذ المرحلة التجريبية الرابعة التي شملت كافة القطاعات الوزارية؛
- إعداد تقارير نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية المشاركة في المرحلة التجريبية الأولى؛
- إعداد مجموعة من المراجع الميزانياتية : دليل نجاعة الأداء، دليل حوار التدبير، دليل احتساب نفقات الموظفين، دليل محددات النفقة، دليل تحديد البرامج، دليل التبويب الميزانياتي....

دعم الحكامة الجيدة

- إنجاز 205 مهمة للمفتشية العامة للمالية وإعداد ما يناهز 238 تقريرا إضافة إلى الافتحاص السنوي لحسابات المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية؛
- تحضير دلائل جديدة تخص افتحاص النجاعة وتقييم البرامج العمومية؛
- إنجاز 8 عمليات للتدقيق الخارجي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الشروع في التفعيل التجريبي للتدبير النشيط للمحفظة العمومية من خلال إجراء حوار استراتيجي مع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

دعم الاستثمار و التجهيزات العمومية

- تشجيع الاستثمار: تعبئة ما يناهز 533 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية و البرامج الجهوية والاستثمار المنتج.

- الأكرية الفلاحية: تعبئة نحو 3.040 هكتارا تخص 51 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- التجهيزات العمومية: تخصيص 65 هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية.

الرفع من المردودية

تطور الموارد العادية بين 2010 و 2017 دون احتساب القروض و الهبات (مليار درهم)

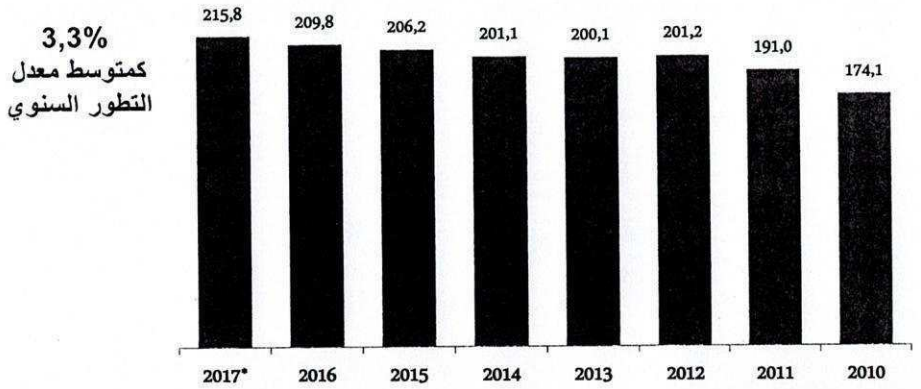

(*)توقعات محينة على ضوء آخر النتائج المتوفرة: يوليوز 2017

الرفع من المردودية وتبسيط المساطر

الرفع من المردودية

- تحفيظ أملاك الدولة :
  - ✓ تأسيس الرسوم العقارية لمساحة 56 ألف هكتار ؛
  - ✓ إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة 27 ألف هكتار ؛

- تقوية قدرات الوكالة القضائية للمملكة: 1,4 مليار درهم تم توفيره كفرق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها خلال الأسدس الأول من 2017 ؛

تبسيط المساطر

- تدوين المساطر الإدارية و تبسيطها: 150مسطرة تتعلق أساسا بالمراقبة والتحصيل والشؤون القضائية والخدمات لضمان معاملة موحدة وشفافة للمرتفقين على صعيد جميع المصالح الضريبية ؛
- 34 ألف طلب عروض تم نشرها في بوابة الصفقات العمومية (ضمنها 1537 تمت في إطار عملية رفع الصفة المادية عن الصفقات)؛
- اعتماد نظام جديد لتدبير العلاقة مع المقاولات، من أجل مواكبتها، وفق ثلاث فئات: "الحسابات الكبرى"، "المقاولات الصغرى والمتوسطة" و"الشركات الناشئة".

دراسات

- تتبع إشكاليات النمو الاقتصادي المرتبطة بالإنتاجية إجمالا وعلى المستوى القطاعي، وتقدير الناتج الداخلي الخام على مستوى الجهات، ودراسة تموقع المغرب في الدينامية العالمية للتقارب الاقتصادي واندماج المغرب في إفريقيا.
- المساهمة في تقييم بعض السياسات العمومية: تحليل بنيوي للإمكانيات المتاحة جراء تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية (المغرب الأخضر، مخطط الإقلاع الصناعي الاستراتيجية الطاقية) وكذا تحليل تموضع المغرب في سلاسل القيمة العالمية، واستدامة المالية العمومية والمديونية.
- مواصلة دعم آليات اليقظة : إنجاز دراسات حول الظرفية الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والدولي، تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، تموقع المغرب في مجال مناخ الأعمال تتبع العلاقات الثنائية بين المغرب وشركائه الرئيسيين.

مركز الامتياز للنوع الاجتماعي

- اعتماد رؤية استراتيجية ونظام حكامة جديدين مبنية على مقاربة النوع؛
- تنظيم عدة أنشطة بهدف تعزيز اعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- القيام بعدة زيارات للتبادل وتقاسم المعرفة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

تطوير النظم المعلوماتية

- إتمام تأهيل النظام المعلوماتي لتدبير ميزانية الدولة لمواكبة إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ؛
- إتمام تأهيل النظام المعلوماتي "بدر BADR" لإزالة الطابع المادي لعمليات التعشير الجمركي؛
- إتمام تأهيل بوابة الصفقات العمومية لإزالة الطابع المادي لعمليات ايداع عروض المتنافسين والشراء بالمزاد العلني؛
- مواصلة التعميم التدريجي للنظام المعلوماتي الخاص بالإصلاح المحاسباتي للدولة؛
- إتمام تأهيل النظام المعلوماتي المندمج للضرائب -SIT- ؛
- تعميم استغلال النظم المعلوماتية وتعميم الاداء الإلكتروني للضرائب؛
- مواصلة انجاز النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الاملاك المخزنية ؛
- انجاز نظام ايداع الشكايات الخاصة باجل الاداء لموردي المؤسسات و الشركات العمومية.

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال

- تهيئة مقرات إدارة الجمارك: الناظور، الدار البيضاء، طنجة، الجبهة والكركارات؛
- تأهيل مقرات المصالح اللامركزية للخزينة العامة للمملكة: سلا المركز، الرماني، القنيطرة المدينة، الصخور السوداء -الدار البيضاء، أسا الزاك، فاس وبنسليمان؛
- تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المصالح الضريبية: قصبة تادلة، خنيفرة ، وجدة، تنغير، زاكورة، تيفلت، تطوان، القصر الكبير، تارجيست، فاس الرشيدية، ميدلت، مكناس، مولاي ادريس زرهون، الحاجب، أزرو، عين تاوجطات، بناء مقر للمصالح الضريبية بالصويرة،...؛
- تأهيل مرافق العمل بالمصالح الخارجية لمديرية أملاك الدولة: وجدة، بركان، الجديدة، طنجة، مراكش، قلعة السراغنة، الراشيدية والرباط.

تحسين التواصل

- القيام بحملة تواصلية عبر إصدار ونشر "ميزانية المواطن" لشرح مضامين قانون المالية لسنة 2017؛
- إطلاق تطبيق"MEF NEWS" عبر الهواتف الذكية لعرض أنشطة الوزارة والبلاغات إضافة إلى الدراسات والتقارير؛
- إطلاق صفحة رسمية للوزارة على الفايسبوك بهدف تقريب الخدمات من المواطن وإقامة حوار مباشر معه؛
- تحيين مستمر للإحصائيات والوثائق المتعلقة بمجالات تدخل الوزارة في المواقع الالكترونية للوزارة؛
- نشر 14 ألف نسخة من مجلة المالية باللغة العربية والفرنسية؛
- تنظيم استطلاع للرأي حول مجلة «المالية» من أجل الرقي بها شكلا ومضمونا استجابة لإنتظارات قرائها؛
- تنظيم دورات تكوينية لبعض الشركاء حول الأوراش الاستراتيجية الخاصة بالوزارة.

انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي

- العمل على تقوية التعاون جنوب-جنوب وتعزيز الانفتاح على اقتصاديات الدول الصاعدة عبر:
  - استقبال 7 بعثات رسمية مكونة من حوالي 38 من كبار مسؤولي الوزارات المكلفة بالمالية من ستة دول إفريقية في إطار تبادل الخبرات؛
  - ابرام اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من جنوب السودان وزامبيا؛
  - التوقيع بالأحرف الأولى مع غانا على بروتوكول التعاون لتيسير مفاوضات اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين؛
  - تكوين 40 جمركيا ينتمون إلى 11 دولة إفريقية.
- تطوير علاقات الشراكة والتعاون مع هيئات الرقابة والتفتيش (مالي، طوغو، مدغشقر...)؛
- تفعيل انخراط المغرب في رأسمال بنك تنمية دول إفريقيا الوسطى عبر التوقيع على اتفاقية مساهمة المغرب في رأسماله وسداد الشطر الأول من تلك المساهمة؛
- تنظيم الدورة الحادية عشرة للملتقى الدولي للمالية العمومية حول موضوع "المالية العمومية وسيادة الدول"؛
- تنظيم الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لمعاهد المالية العامة الافريقية بمراكش بمشاركة خبراء دوليين من عدة دول إفريقية حول محور: "الحكامة الجديدة للمالية العامة: نحو نماذج مبتكرة تدمج مقاربة النوع والتنمية المستدامة" واختيار الوزارة لرئاسة شبكة المعاهد المالية الإفريقية.

① الوزارة في أرقام

②حصيلــة سنة 2017

③ مضامين مشروع ميزانية سنة 2018

مواكبة العنصر البشري

التكوين وتطوير الكفاءات

- إنجاز ما يفوق 150 ألف يوم فرد من التكوين ؛
- تحقيق نسبة 8 أيام من التكوين لكل فرد ؛
- تحقيق نسبة ولوج للتكوين يناهز41 بالمائة .

العمل الاجتماعي

- بلورة مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة والشروع في تنزيله.

بلغ إجمالي الاعتمادات المقترح رصدها برسم سنة 2018 ما مجموعه 2.829.917.000

+4,77% مقارنة مع 2017

الفصول	الاعتمادات	مقارنة مع سنة 2017
نفقات الموظفين	2 271 926 000 درهم	+ 4,77%
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	373 640 000 درهم	+ 0,78%
نفقات الاستثمار	184 153 000 درهم	- 1,6%

تطور نفقات الموظفين

ستعرف نفقات الموظفين خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 4,77% مقارنة مع سنة 2017 وستخصص أساسا لتغطية الأجور وتكاليف الترقية وكذا النفقات المترتبة عن إحداث 400 منصب بغرض التوظيف، علما أن 352 موظفا سيحالون على التقاعد خلال سنة 2018، مقابل 190 سنة 2017.

أهـم المشاريـــع

مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة

- متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة 2017- 2021 ؛
- انطلاق الدراسة المتعلقة بالتنظيم التدبيري والإداري للوزارة.

الإصلاحات الكبرى

1. الإصلاح الضريبي

- مواصلة الإصلاح الضريبي بإدراج تدابير في مشروع قانون المالية لسنة 2018؛

2. مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13لقانون المالية عبر:

- اعتماد التبويب الميزانياتي المرتكز على البرامج وإعداد مشاريع نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية ؛
- تعزيز الصدقية المحاسباتية والميزانياتية عبر اعتماد المحاسبة العامة، التي تمكن من التوفر على معطيات حول ثروة الدولة و وضعيتها المالية ؛
- مواصلة تنفيذ مخطط التكوين المتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية ؛
- إعداد المنشور المتعلق بإعداد البرمجة متعددة السنوات ومشاريع نجاعة الأداء.

الإصلاحات الكبرى

3. التخفيف من تكلفة الدين العمومي وتحسين شروط تمويل الاقتصاد:

- تنويع مصادر تمويل الدولة وتوسيع قاعدة المستثمرين عبر إصدار صكوك سيادية في السوق الداخلية؛
- وضع الاليات الملائمة لتقييم و تتبع تأثير تقلبات أسعار الصرف على الدين العمومي؛
- إنشاء منحنى جديد لأسعار الفائدة المرجعية لسندات الخزينة وفقا للمعايير الدولية.

4. تطوير القطاع المالي من أجل تسريع وثيرة التنمية:

- تفعيل الاطار المنظم للبنوك التشاركية ؛
- إعداد مشروع القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛
- تطوير الإطار التشريعي للتمويل الأصغر من خلال مراجعة قانون السلفات الصغيرة؛
- المساهمة، رفقة باقي المتدخلين، في وضع وتتبع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي؛
- تفعيل الاستراتيجية الجديدة لتمويل المقاولات الناشئة (start-ups).

دعم الحكامة الجيدة

- الانخراط في المقاربة الجديدة لتدبير الاستثمار العمومي (PIMA) التي تهدف إلى عقلنة إعداد وتقييم المشاريع العمومية والمصادقة عليها وتتبع إنجازها؛
- إنجاز حوالي 200 مهمة خاصة بعد دخول القانون التنظيمي للجماعات الترابية حيز التطبيق وإعداد ما يفوق 300 تقرير؛
- تطوير نظام جديد لتتبع تنفيذ توصيات المفتشية العامة للمالية ذات الأولوية؛
- التأكد من التنفيذ الفعلي للتوصيات المنصوص عليها في تقارير التدقيق الخارجي للمؤسسات المعنية ؛
- استكمال إنجاز دفتر الشروط الإدارية العامة للتوريدات وإصلاح شامل لدفتر الشروط الإدارية العامة للخدمات المتعلق بأعمال الدراسات والإشراف على الأشغال.

انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي

- مواصلة العمل على تقوية التعاون جنوب-جنوب وتعزيز الانفتاح على الاقتصاديات الكبرى واقتصاديات الدول الصاعدة من خلال ابرام اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع :
  - إفريقيا، وبالأساس دول شرق ووسط إفريقيا (غانا، جيبوتي، أوغندا، وجزر موريس)؛
  - اليابان على مستوى القارة الآسيوية؛
  - البرازيل، الشيلي و الباراغواي على مستوى أمريكا اللاتينية.

- استكمال إجراءات مساهمة المغرب في رأسمال البنك الافريقي للاستيراد والتصدير (AFREXIMBANK)؛
- الشروع في إجراءات الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (Banque Asiatique d'Investissement pour les infrastructures)؛
- المساهمة في مفاوضات اتفاقية التبادل الحر القارية (la ZLEC).

تشجيع الاستثمار ومواكبة الأوراش الكبرى

تعبئة العقار العمومي لدعم الاستثمار:

- مواكبة الاستراتيجيات القطاعية و المشاريع الاستثمارية و البرامج الجهوية
- دعم مشروع المخطط الأخضر في إطار الشراكة في القطاع الفلاحي.
- تعبئة الوعاء العقاري لإيواء التجهيزات العمومية الإدارية و التربوية والصحية...

دراسات

- إعداد الدراسات والتحليلات الماكرو-اقتصادية المتعلقة بضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية، وتعميق البعد الجهوي ومواكبة مسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة، وكذا تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى القطاعي والمجالي؛
- إعداد وتحيين الإطار الماكرو اقتصادي للمدى المتوسط (2018-2021) من خلال دراسة التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني اعتمادا على تدقيق الفرضيات واستغلال آليات اليقظة التي تم تطويرها داخل الوزارة؛
- تتبع وتقييم مسلسل اندماج المغرب في الفضاء الافريقي وتقييم الآثار المتوقعة لاندماجه في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا CEDEAO؛
- تطوير مجموعة من الآليات وإنجاز دراسات متعلقة بإشكاليات الاندماج الاجتماعي (inclusivité) خصوصا كل ما يتعلق بالتشغيل والتفاوتات الاجتماعية والمجالية والنوع الاجتماعي؛
- مواكبة البرنامج الحكومي والإصلاحات الجديدة في مجال البيئة، خصوصا عبر إحداث قطب داخلي للخبرة يرمي إلى تتبع ودراسة آثار الاستدامة البيئية للسياسات العمومية.

تبسيط المساطر

- تطوير نظام القبول المؤقت للسيارات بهدف تيسير عمليات القبول والتصدير المؤقتين للعربات
- تعميم اعتماد المسلك الالكتروني، في إطار استكمال العمل على الشباك الوحيد الإفتراضي للتجارة الخارجية « Portnet » لتبادل نتائج المراقبة المعتمدة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية
- إحداث مسطرة مبسطة، بشراكة مع بريد المغرب، لفائدة المقاولين الذاتيين الذين يصدرون منتجاتهم عبر البريد تعتمد تصريحا جمركيا مبسطا يوفر ظروف أفضل من حيث التكلفة والآجال.

تحسين التواصل

- مواصلة تنظيم دورات تكوينية لبعض الشركاء حول الأوراش الاستراتيجية الخاصة بالوزارة؛
- المواكبة التواصلية لتنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- مد جسور التواصل مع المرتفقين عبر قنوات التواصل الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعية؛
- النشر الاستباقي للمعلومات والوثائق في المواقع الالكترونية للوزارة؛
- تطوير مجلة «المالية» حسب خلاصات استطلاع الرأي ؛
- تحسين نظم الاستقبال للمواطنين و الشركاء.

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال

- تهيئة مقرات إدارة الجمارك: أشغال التهيئة لمرآب للسيارات المحجوزة بعين العودة–الرباط وتشييد مقر معهد التكوين الجمركي ببنسليمان (تتمة المشروع)؛
- تأهيل مقرات الخزينة: الرباط، الرباط - أكدال، سلا-حي السلام، طنجة الحي الجديد، دار بوعزة، حد السوالم وكذا الوكالة البنكية للقنيطرة؛
- تأهيل فضاءات الاستقبال ومقرات العمل بالمصالح الضريبية ببني ملال، مراكش، الرباط، تمارة، الدار البيضاء، مكناس، تطوان، الخميسات، الرشيدية وميدلت وكذا إنجاز الدراسات المتعلقة ببناء مقر المصالح الضريبية بآسفي، أكادير، وزان وبرشيد؛
- تأهيل مرافق العمل بالمصالح الخارجية لمديرية أملاك الدولة: الحسيمة، بني ملال، سلا، الخميسات وتاونات.

مواكبة العنصر البشري

التكوين وتطوير الكفاءات

- اعتماد برنامج تكوين لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة يهدف الى :
  - إنجاز ما يفوق 155 ألف يوم فرد من التكوين بمعدل يفوق 8 أيام من التكوين لكل فرد؛
  - تحقيق نسبة ولوج للتكوين تناهز 43% ؛
  - تخصيص ما يفوق 90 % من أيام التكوين لمجالات تخصص الوزارة .

العمل الاجتماعي

- مواصلة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

تطور اعتمادات فصل الاستثمار بميزانية التكاليف المشتركة بين سنتي 2017 و 2018 (مليون درهم)

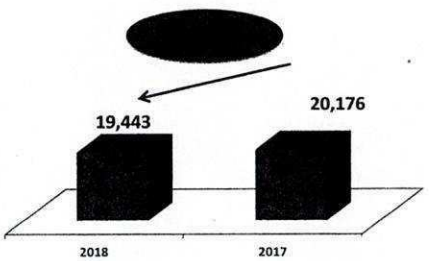

يضم هذا الفصل المكونات التالية:

- المساهمات والمساعدات المختلفة : 4,514 مليار درهم
- تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:
  - الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات : 2,5 مليار درهم
  - صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1,8 مليار درهم
  - صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 990 مليون درهم
  - صندوق النهوض بتشغيل الشباب: 300 مليون درهم
- استردادات عن الفوائد: 230 مليون درهم

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات فصل التسيير بميزانية التكاليف المشتركة بين سنتي 2017 و 2018 (مليون درهم)

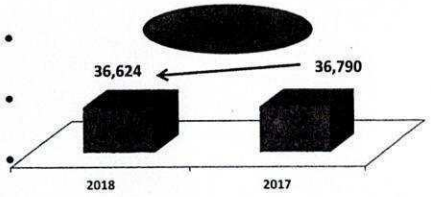

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي :

- مساهمات في أنظمة التقاعد: 16,91 مليار درهم ؛
- تحملات المقاصة: 13,72 مليار درهم؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي: 2,1 مليار درهم.

شكرا على انتباهكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في إجتماعها المنعقد يــوم الخميس 30 نونبر2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

في مستهل عرضه، استعرض السيد الوزير أهم منجزات الوزارة برسم سنة 2017، والمتمثلة أساسا على مستوى نظام المقاصة في ترشيد كلفة دعم غاز البوطان عبر إدراج مصادر جديدة للتزويد، ومواصلة دعم الدقيق الوطني والسكر وتوقيف مطحنة واحدة في إطار المراقبة الميدانية فيما يخص قطاعي السكر والدقيق الوطني للقمح اللين. فضلا عن تقنين والمصادقة على الأسعار عبر مراجعة مقتضيات المرسوم المتعلق بنظام المصادقة على أسعار التبغ المصنع بإصدار قرارين، وتقييم النظام المتعلق بأسعار الأدوية وتحديد 334 دواء جديدا وتخفيض سعر 72 دواء.

كما ذكر بأن الوزارة حرصت على تتبع تطور الأسعار والتموين وتكثيف عمليات المراقبة على المواد الأساسية كما على أسعار المحروقات، ووضع نظام لمعالجة

الشكليات المتعلقة بأثمنة المواد وجودتها وتوفيرها في السوق عبر توفير رقم اخضر الى جانب تنظيم السوق بتعزيز آليات المنافسة، وتعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية إضافة الى مأسسة تقييم السياسات العمومية وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام.

كما استحضر مختلف المجهودات المبذولة على مستوى تعبئة التمويل الخارجي وجلب الخبرات الأجنبية بتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، تحسين الاستهداف من خلال وضع نظام معلوماتي لتطوير أداء البرامج الاجتماعية، الى جانب دعم تطوير الجماعات الترابية بهدف تحسين الخدمات المحلية والأداء المالي، وذلك فضلا عن إحداث آليات لتتبع تنفيذ المشاريع ومواكبة حاملها، ومتابعة إعداد تقارير المؤسسات الدولية حول المغرب، إضافة الى تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمار.

أما فيما يخص برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018، تطرق السيد الوزير الى مختلف الإجراءات المزمع القيام بها ومنها أساسا:

* إصلاح نظام المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة، الاستمرار في دعم المواد الأساسية وتعزيز آليات مراقبة ملفات الدعم لدى صندوق المقاصة وأيضا تكثيف عمليات المراقبة الميدانية من أجل رصد كل المخالفات في الأسعار أو الجودة، الى جانب مواصلة تقنين أسعار المواد والخدمات المقننة والمساهمة في تحيين عدد من النصوص القانونية، إضافة الى تفعيل سياسة المنافسة وإعداد تقارير دولية حول حالة السوق وتتبع الأسعار؛

* مواصلة تحسين أداء السياسات والبرامج العمومية وذلك بتعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية، ومأسسة تقييم السياسات العمومية وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام، وكذا ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي؛

* تعبئة التمويل الخارجي وجلب الخبرات الأجنبية عبر استراتيجية تقوية إنتاج الطاقة الشمسية بميدلت؛

*دعم إصلاح قطاع التعليم، إضافة الى إدماج الشباب عبر خلق فرص الشغل خاصة للشباب في وضعية هشة بقيمة 50 دولار.

* تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمارات عبر وضع آليات تمكن من التفاعل مع القطاع الخاص ومن رصد المغرب في التقارير الدولية في أفق تطوير استراتيجية تحسين مناخ الأعمال، ومواصلة تحسين الإطار القانوني والتنظيمي، إضافة الى تبسيط المساطر الإدارية وإحداث الشبابيك الوحيدة، وكذا تطوير آليات ومنهجية اشتغال اللجنة الوطنية، وذلك بتحيين مرسوم إحداث اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، وإعداد دليل تنزيل المشاريع والإصلاحات إضافة الى انجاز منصة إلكترونية لتطوير العمل المشترك وتتبع تفعيل المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السادة المستشارون أثناء المناقشة العامة بمضامين العرض المقدم من طرف السيد الوزير، وبالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة للتنسيق بين القطاعات الحكومية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني .

وأكد السادة المتدخلون أن الحكومة مدعوة إلى العمل على إصلاح صناديق التقاعد في إطار شمولي .

وبخصوص موضوع الدقيق المدعم، تساءل أحد السادة المستشارين عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من التلاعبات التي تعرفها هذه المادة الحيوية.

هذا، وتمت الإشارة إلى ضرورة توطيد وتقوية مؤسسات الحكامة، والتركيز على مبدأ الشراكة والتعددية والحوار والتوافق، وإرساء دعائم مجتمع تضامني، ووضع نظام مندمج وفعال لتنسيق وتتبع السياسات العمومية والشراكات الدولية.

كما نوه السادة المستشارون بالإصلاحات المعتمدة من طرف الحكومة في برامجها، لكن في الوقت نفسه تم التأسف من عدم تطبيقها ومواكبتها على أرض الواقع، حيث تم التساءل عن إمكانية تنزيل تدابير ملموسة يمكنها الحد من الفقر ومحاربة الهشاشة عمليا.

كما استغرب أحد السادة المستشارين من بعض الممارسات الغير مسؤولة وخاصة بيع الدقيق المدعم في الأسواق بثمن 160 درهم، عوضا عن الثمن العادي والمتمثل في 100 درهم بالرغم من أن الأكياس المحتوية على هذا الدقيق تحوي السعر العادي وهو 100 درهم، في غياب تام لأي مراقبة قانونية، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن الإجراءات المتخدة من طرف الحكومة للحد من التلاعبات التي تعرفها هذه المادة الحيوية .

من جهة أخرى، تم التطرق إلى البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الوزارة، والإشكاليات التي تعوق تنزيلها على أرض الواقع، معتبرين أن الغلاف المالي المرصود للوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة ضئيل جدا مقارنة مع المهام الموكولة إليها.

كما تم التعبير عن الإستياء من الممارسات والسلوكات الغير أخلاقية والفساد المالي الذي تتسم به مجموعة كبيرة من رجال السلطة، حيث أوضح أنه إلى حدود سنة 2000 لم يكن يسمح للقياد بالخروج من المدار الترابي المخصص لهم إلا بتصريح من الإدارة، في حين أن الكثير منهم حاليا يقطن خارج القرى والدواوير التي يعملون بها، فضلا عن أنهم أصبحوا سماسرة للصفقات العمومية للجماعات في ترسيخ كامل للشطط في استعمال السلطة.

من جهة أخرى تمت الإشادة بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة في 25 سنة الأخيرة، وتوجهها نحو بناء الديمقراطية وتنمية البلاد غير أن الانتخابات التشريعية لا تنتج سوى سياسة غير سليمة وبرلمان ضعيف.

وبخصوص إصلاح صندوق المقاصة، شددت التدخلات على ضرورة استمرارية الحكومة في الإصلاح لترشيد الدعم وتحديد مستوياته، بشكل يراعي مواصلة دعم بعض المواد الأساسية والمحافظة على استقرار الأسعار، ويتلائم والقدرة الشرائية للمواطنين.

وفي سياق آخر، تمت المطالبة بتفعيل آليات الحكامة وتشديد المراقبة على الأسعار وإشهارها، وحماية المنتج والمستهلك على السواء، ودعم تطبيق قانون المنافسة وحرية الأسعار، وقانون محاربة الغش والفساد ومحاربة البيروقراطية وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما تمت الدعوة إلى تدخل الوزارة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين ضمانا لاستقرار الأسواق، وتحسينا لمناخ الأعمال والاستثمار وهيكلة المقاولات، تدعيما لنمو متوازن للاقتصاد الوطني.

كما تمت المطالبة بتقديم شروحات عن وضعية مجلس المنافسة والعلاقة التي تجمعه بالحكومة، فضلا عن السياسات العمومية للبلاد الغير مؤطرة، إذ يتبين ذلك في الاستثمارات العمومية الكبرى الغير مدرة للمنفعة، بل إن تكلفتها كبيرة في حين أن مردوديتها ضعيفة جدا، حيث أن المغرب يتوفر على ترتيب مهم في إطار خلق المقاولة، إلا أنه يصطدم بمشكل التمويل، وهذا ما يفسر المشاكل التي تعاني منها المقاولات والتي تصل في أحيان كثيرة حد الإغلاق والافلاس.

وفي نفس السياق تم التأكيد على ضرورة توفر الدولة على الآليات والوسائل الناجحة لمراقبة الأسعار الحقيقية للمنتوجات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد الوزير في معرض جوابه بروح النقاش وبمختلف مداخلات واستفسارات السادة المستشارين القيمة، التي تعبر عن المساهمة البناءة لمجلس المستشارين في دعم أسس الإصلاح بغية الرقي بالمغرب اقتصاديا واجتماعيا.

كما أكد السيد الوزير أن المحيط الداخلي للبلاد جيد، لكنه كان من الممكن أن يتحسن أفضل مما هو عليه الآن، ويتجلى ذلك في الاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الحكومة وذلك لاستدراك التأخر الكائن سابقا.

كما أشاد بعمل بعض المؤسسات والقطاعات، وأوضح أن القطاع البنكي ببلادنا جيد بالمقارنة مع الدول الأخرى المجاورة.

وفي رده عن السؤال المتعلق برجال السلطة، أكد السيد الوزير أن المنافسة الشريفة والقانونية بين جميع الكيانات غير ممكنة في ظل وجود من يخالف القانون في تجريد تام للحيادية ومبدأ تكافؤ الفرص.

وأفاد السيد الوزير أن إصلاح نظام المقاصة الذي شرع فيه منذ أواخر 2013، يأتي في إطار مقاربة تدريجية تهدف إلى إعادة التوازنات المالية مع مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك وتنافسية المقاولة.

وأكد أن حماية القدرة الشرائية للمواطنين تعد من أولويات الحكومة، ولبلوغ هذا الهدف، تتدخل من أجل ضمان استقرار الأسعار والتخفيف من تقلبات الأسواق، ومن خلال دعم المواد الأساسية وتتبع الأسواق لضمان التموين العادي بالمواد الأكثر استهلاكا وتكثيف وتقوية عمليات المراقبة.

وأضاف أن الحكومة تعمل على تقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلاليتها وتفعيل توصيتها، والعمل على تخليق الحياة العامة، ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

عرض السيد لحسن الداودي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

حول

مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2018

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

الخميس 30 نونبر 2017

تذكير بمجالات اشتغال الوزارة

- متابعة جهود إصلاح المقاصة.
- تنظيم السوق و تعزيز المنافسة الشريفة.
- مأسسة وترسيخ ثقافة الحكامة الجيدة والتقييم.
- تعبئة الموارد المالية الخارجية والخبرات الأجنبية لإنجاح السياسات العمومية والبرامج القطاعية.
- تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الإستثمار.

عناصر العرض

- منجزات الوزارة برسم سنة 2017
- برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018

1- نظام المقاصة : أهم الإجراءات المتخذة:

منجزات 2017

❑ قطاع غاز البوطان

- ترشيد كلفة دعم نقل غاز البوطان عبر إدراج مصادر جديدة للتزويد.

❑ قطاعي السكر والدقيق الوطني للقمح اللين:

- مواصلة دعم القيق الوطني والسكر.
- توقيف مطحنة واحدة في إطار المراقبة الميدانية.

1- نظام المقاصة : الغلاف المالي

التحملات المتوقعة لسنة 2017 :

الدعـم الإجمالـي : 15,10 مليار درهم

- **قطاع غاز البوطان: 10,20 مليار درهم**
- **مـادة السكـر: 3,6 مليـار درهم**
- **الدقيق الوطني : 1, 30 مليار درهم**

2- التقنين والمصادقة على الأسعار:

- مراجعة مقتضيات المرسوم المتعلق بنظام المصادقة على أسعار التبغ المصنع.
- إصدار قرارين متعلقين بالمصادقة على أسعار التبغ.
- تقييم النظام المتعلق بأسعار الأدوية، قبل مراجعته مستقبلا.
- تحديد 334 دواءً جديدا و تخفيض سعر 72 دواءً.

3- تتبع تطور الأسعار والتموين وتكثيف عمليات المراقبة:

- وضع اللمسات الأخيرة على النظام المعلوماتي الوطني المتعلق بتتبع أسعار المواد الأساسية.
- الشروع في إنجاز بوابة الكترونية وتطبيق هاتفي لإشهار أسعار المحروقات ضمانا للمزيد من الشفافية وتسهيلا لمتابعة تطورات القطاع.
- تفعيل أشغال لجنة اليقظة المكلفة بتتبع أسعار المحروقات.
- وضع نظام لمعالجة الشكايات المتعلقة بأثمنة المواد وجودتها وتوفرها في السوق (رقم أخضر، بوابة للشكايات،...) / 30 شكاية تم التوصل بها منذ بداية شهر رمضان إلى حدود الساعة .

3- تنظيم السوق : تكثيف المراقبة

تكثيف أشغال اللجنة المركزية المكلفة بتتبع تموين الأسواق وتطور الأسعار وعمليات المراقبة.

توعية الرأي العام من خلال بلاغات صحفية	تم إصدار خمس (5) بلاغات
عدد نقط البيع المراقبة	139 767
عدد المخالفات المسجلة	6 786
الكميات المحجوزة	387 طن (دون احتساب الكميات المحجوزة من طرف ONSSA)

4- تنظيم السوق : تعزيز آليات المنافسة

- دراسة 19 طلب ترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، همت عدداً من القطاعات، منها على الخصوص: الإسمنت، السيارات، الطاقة واللوجستيك، الصناعة الكيميائية، التجهيز الصناعي، بيع وكراء تجهيزات البناء، الورق المقوى، الأدوية، النقل البحري، إلخ.
- الشروع في إنجاز بحث ميداني حول المنافسة في قطاع المحروقات.

1- تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية:

- إعداد مشروع مرسوم لإحداث لجنة وزارية لالتقائية السياسات العمومية (قيد المصادقة).
- تنزيل سياسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، بتعاون مع وزارة الداخلية، في إطار تفعيل خارطة الطريق لتحسين حكامة المنظومة الوطنية لتدبير المخاطر التي تم إعدادها سنة 2016.
- تعزيز قدرات المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات والبرامج العمومية لمواكبة ورش الجهوية.

2- مأسسة تقييم السياسات العمومية وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام:

- إعداد منظومة مؤشرات لتتبع وتقييم السياسات والبرامج العمومية وذلك في أفق إحداث نظام معلوماتي مندمج لهذا الغرض.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة وطنية لتقييم السياسات العمومية (قيد المصادقة).
- إعداد معجم ودلائل مرجعية لتقييم السياسات العمومية بهدف توحيد المفاهيم والمناهج.

1- تمويلات تم الاتفاق بشأنها وتهدف إلى:

- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال:
  - إصلاح القطاع المالي عبر تطوير سوق الرساميل.
  - دعم المقاولات الصغرى والناشئة المبتكرة.
  - دعم الصناعات الزراعية وتسويق المنتجات الفلاحية من خلال تحديث قنوات التوزيع.

- تحسين الاستهداف من خلال وضع نظام معلوماتي لتطوير أداء البرامج الاجتماعية عبر وضع السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

- دعم تطوير الجماعات الترابية (الدار البيضاء كنموذج) بهدف تحسين الخدمات المحلية والأداء المالي.

2- تمويلات في طور الإعداد، وتهدف إلى:

- تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم استراتيجية تقوية إنتاج الطاقة الشمسية بميدلت.
- دعم تشغيل الشباب وتحسين أداء البرامج الاجتماعية من خلال:
  - المساهمة في إصلاح قطاع التعليم.
  - الإدماج الاقتصادي للشباب عبر استفادتهم من برامج التكوين والتشغيل.

3- إحداث آليات لتتبع تنفيذ المشاريع ومواكبة حامليها من خلال:

- إحداث لجنة لتتبع ودعم المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الدولي.
- الشروع في إعداد قاعدة بيانات لتحسين تتبع إنجاز هذه المشاريع.
- تفعيل بوابة «Tawassol Community» لتبادل المعلومات والخبرات بين مختلف وحدات إدارة المشاريع على صعيد مختلف القطاعات المعنية.
- وضع وتنفيذ خطة لتدريب وحدات إدارة المشاريع لتعزيز قدراتها في مجال تتبع المشاريع.
- تنظيم ورشات نصف سنوية للوقوف على مدى تقدم تنفيذ المشاريع الثلاثة والعشرون (23) والتي تدخل ضمن محفظة المشاريع الممولة في إطار الشراكة مع البنك الدولي، وذلك بهدف الوقوف على مدى تقدم إنجازها ومعالجة الاختلالات المرصودة.

4- مواكبة إعداد تقارير المؤسسات الدولية حول المغرب:

- التقرير الاقتصادي 2017 حول المغرب (Mémorandum économique) تحت عنوان "المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، الذي يهدف إلى تقييم الأداء الاقتصادي للمغرب خلال السنوات الأخيرة واستشراف آفاق النمو خلال العقدين المقبلين.
- الدراسة التشخيصية للمغرب (Diagnostic Systématique Pays).
- إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي لفترة 2019-2022، وفق الأولويات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقرير حول آثار الإطار القانوني على التمكين الاقتصادي للنساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- التقرير التشخيصي للحكامة الاقتصادية بالمغرب، من إعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- التقرير العربي حول تنفيذ الخطة الأممية للتنمية المستدامة الذي قدم بنيويورك خلال شهر يوليوز الماضي، من إعداد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا).

5- جلب الخبرات الأجنبية بهدف تقوية القدرات الوطنية في مختلف الميادين:

تنمية التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا) بهدف تقوية القدرات في ميادين متعددة لدعم مختلف القطاعات الوزارية وخاصة في مجالات البيئة والتضامن الاجتماعي ورصد سوق الشغل وتكنولوجيا المعلومات والإحصاء والاتفاقيات التجارية والتحويلات النقدية والنقل وغيرها.

تطور تصنيف المغرب في تقرير ممارسة الأعمال

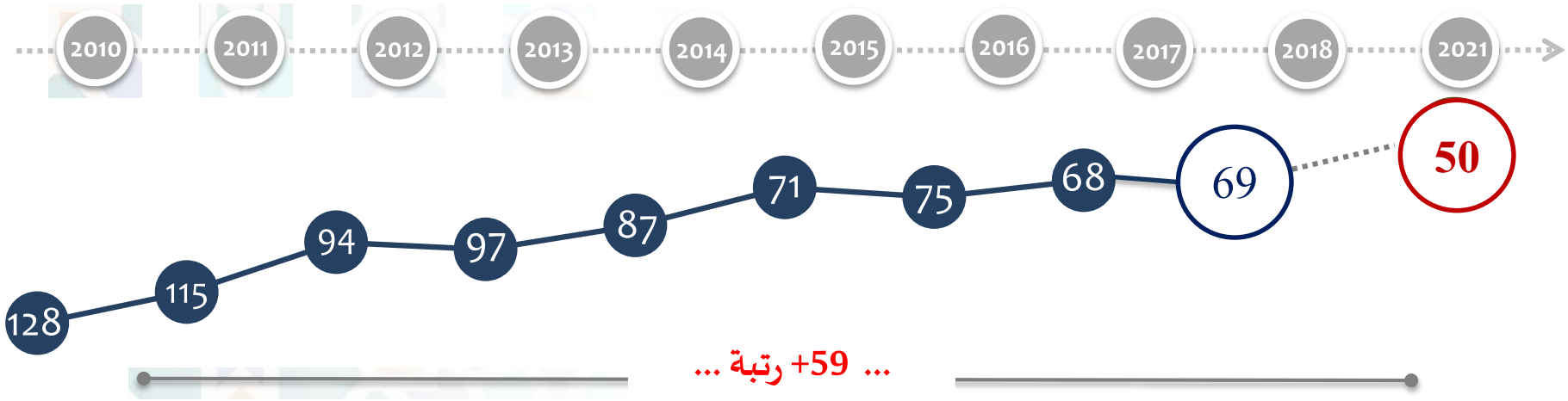

منجزات 2017

بات المغرب يحتل الرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والثالثة على صعيد إفريقيا

منجزات 2017

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

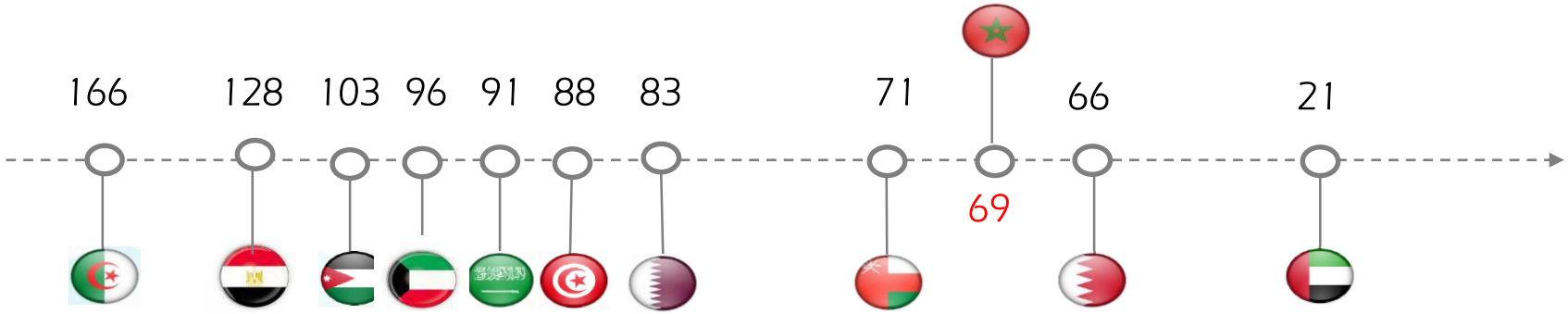

إفريقيا

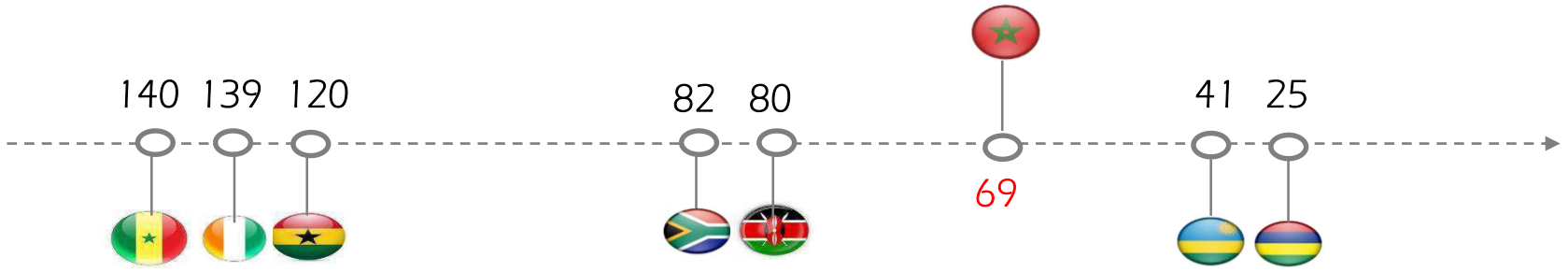

عناصر العرض

منجزات الوزارة برسم سنة 2017

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018

1- إصلاح نظام المقاصة:

- الإستمرار في دعم المواد الأساسية.
- تعزيز آليات مراقبة ملفات الدعم لدى صندوق المقاصة.
- تكثيف عمليات المراقبة الميدانية من أجل رصد كل المخالفات في الأسعار أو الجودة.

2- التقنين والمصادقة على الأسعار:

- مواصلة تقنين أسعار المواد والخدمات المقننة.
- المساهمة في تحيين عدد من النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار (نقل المسافرين، الأدوية، إلخ).

3- تفعيل سياسة المنافسة:

- القيام بأبحاث منافسة في بعض القطاعات.
- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة.

4- نظام اليقظة حول الأسعار:

- إعداد تقارير دورية حول حالة السوق وتتبع الأسعار.

1- تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية:

- إصدار المرسوم المتعلق بتفعيل اللجنة الوزارية لالتقائية السياسات العمومية (إحداث اللجنة التقنية واللجن المختصة ووضع آليات الاشتغال).
- تعزيز الانسجام والالتقائية في مجالات استراتيجية ذات طابع أفقي:
  - تحسين التقائية برامج الحماية الاجتماعية (حوالي 140 برنامجا).
  - إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية وبرنامج الإجراءات العملية باعتماد مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية (ورشات عمل موضوعاتية، تليها تنظيم مناظرة وطنية).
  - العمل على إدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة بتعاون مع وزارة الصحة.

2- مأسسة تقييم السياسات العمومية وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام:

- إصدار القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية.
- وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية.
- مواصلة وتوسيع ورش تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية.

3- ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي:

- إعداد دلائل مرجعية للحكامة الجيدة في الإدارة العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية.
- العمل على رصد أفضل الممارسات وتعميمها.
- إتمام إنجاز منظومة لقياس جودة الحكامة (Baromètre de la gouvernance).

1- التوقيع على تمويلات خارجية:

- دعم استراتيجية تقوية إنتاج الطاقة الشمسية بميدلت من خلال مواكبة بناء محطتين لتوليد الطاقة الشمسية (100 مليون دولار).
- دعم إصلاح قطاع التعليم (200 مليون دولار).
- إدماج الشباب عبر خلق فرص الشغل خاصة للشباب في وضعية هشة (50 مليون دولار).

2- مواصلة جلب الخبرات الأجنبية لتقوية القدرات الوطنية

1- وضع آليات تمكن من التفاعل مع القطاع الخاص ومن رصد صورة المغرب في التقارير الدولية في أفق تطوير استراتيجية تحسين مناخ الأعمال:

- إنجاز استقصاء حول معيقات تطوير القطاع الخاص.
- إنجاز آلية قياسية لمناخ الأعمال (Baromètre).
- وضع خلية للإنصات الدائم للمقاولين.
- تطوير آليات للتشاور والحوار الدائم بين الحكومة والإتحاد العام لمقاولات المغرب.
- تفعيل نظام تتبع صورة وتصنيف المغرب في التقارير الدولية.
- إعداد خطة عمل لفترة 2018-2021 لوضع المغرب في مصاف الدول الخمسين الأولى في تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) للبنك الدولي.

2- مواصلة تحسين الإطار القانوني والتنظيمي:

- المصادقة على مشروع قانون الضمانات المنقولة.
- المصادقة على مشروع إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة وإخراج المرسوم المحدد لاختصاصات الساندیك.
- تعديل قانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.
- إنجاز دراسة حول البعد الاقتصادي للطلبيات العمومية.
- تجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية لدعم الشفافية و النجاعة
- فتح مكتب القروض للمعلومات غير المالية.
- تحيين النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لوسائل الدفع.

3- تبسيط المساطر الإدارية وإحداث الشبابيك الوحيدة:

- إنجاز وتفعيل مشروع Tawtik.ma الخاص بخلق شباك وحيد لنقل الملكية.
- تطوير وإطلاق نظام إنشاء المقاولة عن بعد.
- ربط المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) بالشباك الوحيد للتجارة الخارجية (PORTNET).
- مواصلة تفعيل ضابط البناء العام.

4- تطوير آليات ومنهجية اشتغال اللجنة الوطنية:

- تحيين مرسوم إحداث اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.
- إعداد دليل تنزيل المشاريع والإصلاحات.
- إنجاز منصة الكترونية لتطوير العمل المشترك وتتبع تفعيل المشاريع.

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

شكراً لكم على حسن تتبعكم

العنوان : ص.ب 412، الحي الإداري الجديد - أكدال - شارع أحمد الشرقاوي - الرباط

الهاتف : 05.37.68.73.00 - الفاكس : 05.37.77.16.97 - الموقع الإلكتروني : www.mag.gov.ma

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة
للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في إجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 29 نونبر2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط.

عند تناول السيد المندوب السامي الكلمة بمناسبة تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية للمندوب السامي للتخطيط، استهلها بعرض لحصيلة المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017 والتي اتسمت بمواصلة واستغلال وتسيير معطيات البحوث البنيوية التي أنجزت خلال السنة المنصرمة ومواصلة إصلاح البحوث الدائمة واستغلال ونشر نتائجها بالإضافة إلى تجميع الإحصائيات الإدارية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين.

أما فيما يخص الإحصائيات الإدارية فقد أوضح أن المندوبية السامية للتخطيط واصلت خلال سنة 2017 تجميع واستغلال الإحصائيات الشهرية والسنوية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة وتجميع واستغلال

إحصائيات رخص البناء لسنة 2016 والأشهر الأولى لسنة 2017، ونشر نتائجها، وتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية.

وبالنسبة لنشر المعلومات الإحصائية، أضاف السيد المندوب السامي أن المندوبية واصلت تلبية طلبات الحصول على المعطيات الإحصائية من مختلف الأشخاص الذاتيين والمعنويين على المستويين الوطني والدولي، كما عملت على تحسين بوابتها الإلكترونية من خلال وضع عدد من تقارير البحوث الإحصائية.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل لسنة 2018 أفاد أن المندوبية ستعمل على مواصلة استغلال ونشر معطيات البحوث الإحصائية البنيوية وإنجاز البحوث الإحصائية الذاتية والشروع في البحوث الإحصائية الجديدة، إضافة إلى مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية، كما سيتم خلالها تهيئة الحسابات المؤقتة لسنة 2017، ونشر الحسابات شبه النهائية لسنة 2016، والنهائية لسنة 2015.

وعلاقة بمختلف دراسات التوقعات المستقبلية، والدراسات السوسيو اقتصادية والديمغرافية وتلك المرتبطة بالتنمية المستدامة، أورد السيد المندوب أن المندوبية السامية للتخطيط، على المساهمة في تنوير القراء بمجموعة من الدراسات التي تستغرق أحيانا أكثر من سنة وذلك عبر تحليل الظروف وإعداد التوقعات الاقتصادية على المدى القصير، وإعداد دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية معينة وصياغة الميزانية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية أفاد أن المندوبية كانت سباقة لإثارة النقاش حول محدودية النموذج التنموي للمغرب، بحيث تم استحضار الخطاب الملكي السامي خلال العمل على إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية، كما أن المندوبية السامية للتخطيط تطمح إلى المساهمة بطريقة عملية وبناءة في الحوار الوطني حول هذه الإشكالات.

كما أكد السيد المندوب السامي على عرض المندوبية قريبا مجموعة من الدراسات حول ما يلي:

- إمكانيات تنويع الإنتاج بالنسبة للإقتصاد المغربي.
- التحول الهيكلي وعوامل الإنتاج.
- توزيع فائض الإنتاجية.
- التنمية المستدامة 2030
- الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى.

هذا وتطرق السيد المندوب السامي إلى تضمن برنامج عمل المندوبية لسنة 2017 انجاز مجموعة من الدراسات لتعميق تشخيص ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية حيث همت هذه الدراسة المواضيع التالية:

إعداد دراسة حول الفقر وتقاسم الازدهار الاقتصادي؛

- استكمال انجاز دراسة حول قياس وجانبية فقر الأطفال متعدد الأبعاد.
- إنجاز خريطة الفقر النقدي على الصعيد المحلي وتحسين نموذج الاستهداف الجغرافي لمحاربة الفقر.
- انجاز خريطة الفقر متعددة الأبعاد للأسر
- الشروع في إعداد دراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة
- الحصيلة السنوية السوسيو اقتصادية الجهوية
- دراسة حول الرأسمال البشري والحركية المهنية
- دراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة

إنجاز دراسات سوسيو ديمغرافية.

ومن جهة أخرى أشار السيد المندوب السامي إلى إنجازات المعهد الوطني للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، خلال سنة 2017 والتي تميزت بالتكوين الأساسي

للمهندسين خلال السنة الجامعية 2017/2016 بالإضافة إلى الإشراف على رئاسة المبادرة الوطنية المشتركة للأقسام التحضيرية، والشروع في تفعيل سلك الدكتوراه في الديمغرافيا والاعلاميات إذ يعتبر هذا الأمر حدثا مهما في تاريخ المعهد، وكذلك التوقيع على معاهدة تبادل بين المعهد والأكاديمية الوطنية للإحصاء والمحاسبة والتدقيق بأوكرانيا، والشروع في إعادة تأهيل الشبكة المعلوماتية للمعهد.

أما في ما يخص الأنشطة المبرمجة برسم سنة 2018 أوضح السيد المندوب أنها تشمل التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة الجامعية 2018/2017 ومواصلة دعم مركز الدراسات في الدكتوراه بكل التجهيزات الضرورية، وكذلك مواصلة الانفتاح على المؤسسات الدولية و ذلك بعقد معاهدات جديدة للتبادل.

كما أفاد السيد المندوب السامي بأن عدد الطلبة المسجلين الجدد بمدرسة علوم المعلومات (لسنة الأولى لسلك المهندسين) برسم السنة الجامعية 2016-2017 بلغ ما مجموعه 102 طالب وعدد الطلبة في طور التكوين 283 طالب، كما أن عدد الخريجين فقد بلغ 91 خريجا من أصل 33 طالب أي بنسبة 98% كما تم تسجيل 108 طالب جديد خلال السنة الجامعية 2017-2018.

وأكد السيد المندوب السامي على ضرورة تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم سنة 2018 تهم ثلاثة أساتذة وإطارين مكلفين بالتدريس بالإضافة إلى تقني معلوماتي واحد.

كما أشار إلى ضرورة الرفع من مستوى التأطير البيداغوجي والتقني وذلك بتمكين مدرسة علوم المعلومات من تعبئة أساتذة غير قارين من خارج المؤسسة (بالمغرب والخارج).

أما بخصوص دعم وقيادة المهام والتعاون الدولي أورد السيد المندوب أن المندوبية خلال سنة 2017 قامت بمجموعة من الأنشطة في مجال التدبير الإداري والمالي وتتمثل بالخصوص في:

- تدبير الموارد البشرية
- تحديت التدبير الإداري والمالي
- تطوير النظام المعلوماتي
- تتبع الشؤون القانونية
- مواصلة تنفيذ المخطط الثلاثي للتكوين المستمر 2018/2016
- مواصلة تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات
- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية
- مواصلة تتبع نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المتعلق بتدبير النفقات
- مواصلة تنفيذ المخطط المديري للنظام المعلوماتي

تتبع الشؤون القانونية

كما قامت المندوبية برفع إمكانيات مباشرة الأدب الرمادي Littération » « grisse المنشور بالمغرب وتنبيهات « Alertes » الرصد/ اليقظة.

وتطرق السيد المندوب السامي إلى الزيارات على الخط لبوابة المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، عملت المندوبية السامية للتخطيط على تعزيز مكانتها المتميزة على الصعيدين الدولي والإقليمي، حسب توضيح السيد المندوب،كما أن المندوبية عملت على تحديت وتنمية النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وذلك وفق المعايير والتوصيات الدولية وكذا المساهمة في اللقاءات الدولية والاقليمية وتنظيم لقاءات دولية وإقليمية وتشجيع العلاقات في إطار تعزيز القدرات والتعاون جنوب جنوب.

وعن مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2018، أفاد السيد المندوب السامي أن مشروع القانون المالي لسنة 2018 خصص اعتمادات بلغت 470.17 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة بنسبة 8,64% مقارنة مع ميزانية

2017، كما خصص هذا المشروع 20 منصبا ماليا للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2018 وقد تم توزيع ميزانية 2018 على النحو التالي:

نفقات الموظفين: 282,70 مليون درهم (60,13%)

ميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة: 157,59 مليون درهم (33,52%)

ميزانية الاستثمار: 29,88 مليون درهم (6,35%)

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط فرصة لاستعراض عدد من المواضيع المرتبطة بسبل مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية، ومن ثمة تم التأكيد منذ البداية على مكانة المندوبية كجهاز محايد يشتغل في الميدان من أجل توفير المعلومة الإحصائية المرجعية عن وضعية بلادنا، والتي تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.

وعلى هذا الأساس، اعتبر البعض بأن المندوبية هي بمثابة الحكم عند التجادل بين السياسيين والحكومة، من خلال الرجوع إلى التقارير التي تصدرها، بكل أمانة وثقة في عدة مجالات، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تم التنويه بالمجهود الذي تبذله بواسطة أطرها المنتشرين في مختلف أنحاء المملكة.

وأشار عدد من المتدخلين إلى أن الهدف من المناقشة هو الوقوف على عمل المندوبية وحصيلته، ومدى استغلال الخلاصات الناتجة عن الأبحاث والتقارير الصادرة عنها، فتم التساؤل عن مستوى رضا المندوبية عن استعمال مختلف

الفاعلين للمعلومات التي توفرها، على أن العبء يبقى – حسب البعض- على عاتق الفاعل السياسي لإثارة المواضيع الكبرى التي تستدعي تضافر الجميع لإيجاد الحلول لها، وفي مقدمتها إشكالية الحكامة وتفاقمها في البلاد، بحيث تم تسجيل أنه بالقدر الذي تتكاثر فيه مؤسسات الحكامة بالقدر الذي تسجل تراجعات على هذا المستوى، مما يجعل صدقية الأرقام موضوعا حيويا، مع العلم بنسبية علم الإحصائيات.

كما أثارت قضية تيسير وتبسيط تداول المعطيات الإحصائية بين المواطنين حيّزا مهما من النقاش، باعتبار المستوى الضعيف لوصول المعلومة الإحصائية للساكنة، مما يتطلب ضرورة تكثيف الإشهارات والإصدارات في هذا المجال، وبذل المزيد من المجهود لتعميم الأرقام بشكل مبسط على جميع فئات المجتمع، حتى لا تبقى حكرا على مستوى ضيّق بين النخب.

كما تمت الإشارة إلى أن الدراسات التي تنجزها المندوبية تساعد على مقارنة موقع بلادنا مع البلدان الأخرى على الأصعدة المالية والاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة على مستوى كلفة العيش، التي أصبحت تتصاعد اليوم بعد الأخر، وتساهم في تراجع الطبقة الوسطى التي تتشكل في أغلبها من الموظفين، والتي تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق التكافل بين الأسر.

كما تم الإعراب عن التطلع إلى تحديد متوافق عليه لمفهوم "القفة" (le panier)، لاختلاف القدرة الشرائية من جهة لأخرى، ولتجذّر الهشاشة في بعض المناطق، بفعل نقص الخدمات المفروض على الدولة توفيرها.

وبالتالي، تمت الإشارة إلى أن النظام الضريبي لا بد أن تكون له آثار مباشرة على المستوى المعيشي للمواطنين بصفة عامة، وعلى الموظفين الخاضعين للحجز الضريبي من المنبع بصفة خاصة، مع العناية بالفئات المجتمعية الهشة والمحدودة

الدخل في سبيل توفير حياة لائقة وكريمة لجميع فئات المجتمع، في ظلّ الغلاء المتواصل للمعيشة اليومية.

وتعرّض عدد من المتدخلين للخطاب السامي لجلالة الملك خلال افتتاح السنة التشريعية الحالية، ودعوته لمراجعة النموذج التنموي الحالي الذي بلغ مداه ومحدوديته، عن طريق فتح مسالك للبحث والتفكير في مشروع نموذج آخر، معتبرين بأن الإطار الماكرو-اقتصادي المتوسط المدى الذي توفره المندوبية السامية للتخطيط يمثل آلية مهمة للحكومة والمؤسسة التشريعية قصد إعطاء تصورها بخصوص النموذج التنموي الذي دعا له صاحب الجلالة.

وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى إدماج بعض الفئات في صلب النموذج التنموي الجديد، لما تقدمه من خدمات للاقتصاد الوطني، ولما تلعبه من دور كبير في ضمان التضامن والتوازن، وهي: الطبقة الوسطى ومغاربة العالم، الذين يضمون أطرا وكفاءات كبرى أبدت استعدادها للمساهمة في تنمية البلاد في عدة مجالات.

ولوحظ أن أرقام الميزانية تبيّن محدودية الاعتمادات الموضوعة رهن إشارة المندوبية، والتي لا تكفي بدون شك لأداء المهام الموكولة لها، وخصوصا المرتبات الهزيلة لأصحاب السلالم الدنيا من الموظفين الذين يشتغلون داخل المندوبية، مما استنتج منه البعض أنه لا يمكن أن يطلب من المندوبية أن تلعب دورا أكبر مما تقوم به الآن.

كما تمت المطالبة بضرورة دعم الموارد البشرية حتى تؤدي واجبها المهني في أحسن الظروف، سواء من حيث إعطاء المندوبية المناصب الكافية وفق التخصصات والمؤهلات المطلوبة، أو من حيث توزيعها بشكل متناسب على مختلف جهات المملكة في ظل اعتماد الجهوية المتقدمة، وبصفة خاصة دعوة الحكومة إلى العناية بموظفي المندوبية باختلاف درجاتهم.

ونال موضوع تضارب الأرقام بين المتدخلين المؤسساتيين في إعطاء الإحصائيات حول قضايا مهمة وأساسية مثل عجز الميزانية ونسبة النمو، حيّزا هاما من النقاش، فاقترح البعض تنظيم لقاءات للجان البرلمانية مع المندوبية قبل عرض مشروع القانون المالي لمناقشة الميزانية الاستشرافية، من أجل فهم الأرقام وطريقة وضعها بالمقارنة مع الأرقام التي تقدمها الحكومة.

كما تم التساؤل عما إذا كان هناك تشاور والتقائية فيما يخص الدراسات التي تنجزها المندوبية مع باقي المؤسسات العامة والخاصة، بحيث يطرح التساؤل بشكل مستمر عن الأسس والفرضيات التي تعتمدها الحكومة خلال مشروع القانون المالي وطريقة احتسابها لنسبة العجز، والتي لا تلقى القبول من جميع الفاعلين، بما في ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي انتقد الطريقة المعتمدة من لدن الحكومة.

وبناء على ما سبق، يظهر دور المندوبية كجهاز يتمتع بنوع من الاستقلالية في إظهار حقيقة الوضع الاقتصادي لتنوير الرأي العام الوطني والفاعلين السياسيين باختلاف مواقعهم، وكذا شرح حيثيات بعض القرارات الكبرى مثل تعويم الدرهم، الذي لا تزال شرائح مهمة من المجتمع تتخوف منه، بالنظر لآثاره غير المتوقعة في ظل الظروف الجيو-سياسية التي يعيشها المحيط الخارجي للمغرب، وبصفة خاصة عدم استقرار ثمن البترول.

كما أن مراعاة الدراسات التي يتم إعدادها حول البنية الاقتصادية للمقاولات التي تمس قضايا مهمة مثل الظرفية الاقتصادية للمقاولات، والبحث الوطني حول التشغيل ...، وعرضها هي الأخرى على اللجان البرلمانية قبل مناقشة مشروع القانون المالي، من شأنه أن يعطي صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية، وبالتالي ضمان المساهمة الفاعلة للبرلمان في مناقشة مشروع القانون المالي.

وتعرض النقاش كذلك للأدوار المستقبلية للمندوبية على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع البعد الإفريقي للسياسة الخارجية لبلادنا، وباعتبار التكتلات التي يفرضها الواقع الدولي الحالي في مجابهة القضايا الكبرى، وبصفة خاصة المجهود الأممي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يتعين معه –حسب المتدخلين- تجديد طرق العمل بشكل يضمن تموقع المندوبية في الخريطة الدولية ويرفع من قدرتها على المواكبة، بما في ذلك اكتسابها العضوية في المؤسسات الدولية والإقليمية التي تجمع المؤسسات المماثلة.

وعلى الصعيد الوطني، أشار بعض المتدخلين للتطلعات المرهونة على التحقيق الفعلي لأهداف التنمية المستدامة، ووضع التصورات الكفيلة بالتوزيع العادل للثروة واستفادة الجميع من ثمارها.

كما لوحظ أن نسبة مهمة من المهن هي في طريق الاندثار، وستختفي تماما في المستقبل في ظل التقدم الذي يعرفه المجتمع المغربي نتيجة التأثر بالعولمة، فتم التساؤل عن مدى توفر المندوبية على معطيات في هذا الموضوع، بالإضافة إلى ضرورة الانكباب على ورش الجهوية المتقدمة بأبعاده المختلفة، ولا سيما تسليط الضوء على ميزانيات الجهات التي لا زالت تتسم بالضعف، خاصة الجانب المتعلق بالاستثمار، والمحدّدات التي تحكم التفاوتات بين جهات المملكة وعلى مستوى أقاليم الجهة الواحدة، وتوفير المعطيات اللازمة للجهات قصد استغلالها في تحقيق التنمية المحلية، والمساعدة على تحقيق مردودية الاستثمارات التي تقوم بها.

كما تمت المطالبة بعدم إغفال دراسة بعض المواضيع الحسّاسة التي تؤثر على اقتصاد بلادنا، من قبيل التهريب الضريبي، وتهريب وغسل الأموال.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على السيدات السادة المستشارين، عبّر السيد المندوب السامي للتخطيط عن شكره للمتدخلين على اهتمامهم بالعمل الذي تقوم به المندوبية وتتبعهم للأرقام والتحاليل الصادرة عنها.

وأوضح بالنسبة للأسعار المرجعية أنها مبنية على نموذج الاستهلاك الذي تم التوصل له من خلال بحث ميداني دام لمدة سنة، مؤكدا بأن مصاريف التعليم والنقل خصوصا تؤثر على الأسعار.

ومن الفرضيات المعتمدة أن التطورات التي تعرفها وسائل الإنتاج في الخارج تجعل أن الأثمنة منخفضة، مع أن الموضوع ينطوي على إشكالية عدم قدرة المقاولات المغربية على التنافسية.

وبخصوص التضارب بين الأرقام، أشار إلى أن الميزانية الاستشرافية توضع عند شهر يونيو، بناء على عدد من التقارير المعتمدة من وزارة المالية والبنك الدولي، على الرغم من أن هذا الأخير يقتصر على الدراسات الماكرو-اقتصادية مما يؤدي إلى اختلاف الأرقام، فضلا عن عدم القدرة على حصر المعطيات المتعلقة بأسعار الدولار والبترول دون الرجوع إلى المؤسسات المختصة.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي عبر الاستثمار في هذا المجال، لأن الإنتاجية هي التي تخلق الثروة، مما يساهم في الرفع من نسبة النمو التي تصل في حالة التساقطات المطرية إلى ما بين و4 و4,2 %، وما بين 1،1 و1,3 % في حالة

الجفاف، علما بأن وزارة المالية تبذل مجهودات كبرى في سبيل تحقيق الزيادة في معدلات النمو.

وبالنسبة للأهداف على المستوى المتوسط، تنجز المندوبية كل خمس سنوات دراسة شمولية تعتمد على نماذج متقدمة جدا modèles très avancés، بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال تكوين الموارد البشرية في هذا المجال.

وحول الجهوية المتقدمة، اعتبر السيد المندوب السامي بأن إصدار الحسابات الجهوية هو من اختصاص القطاعات المعنية، ويتعين جعلها في متناول الجهات قصد استخدامها، معربا عن استعداد المندوبية لتكوين أطر هاته الجهات.

وعلى مستوى استغلال الأرقام، أشار إلى أن المندوبية تسعى إلى بلوغ ذلك، بواسطة تنظيم عدد من الندوات والأيام الدراسية والتواصلية، فضلا عن إصدارها لمجموعة من البلاغات.

وبالاضافة الى ما سبق، قدّم السيد المندوب السامي توضيحات حول بعض النقط المطروحة في المناقشة، كالتالي:

- الطبقة الوسطى: بحيث يتعيّن دراسة تموقع هاته الطبقة، بمراعاة إشكالية حصر الطبقة من حيث مدخولها، وقد تم اللجوء لمساعدة البنك الدولي لتقديم معطيات حول دراسات مقارنة في هذا المجال؛
- الموارد البشرية والجهوية: إذ يفضل الموظفون المركز، مما يطرح أحيانا مشكل ملء بعض المناصب الشاغرة، ويتمثل الحل المستقبلي في الاعتماد على الرقمنة، على الرغم من أنها تواجه عدة إشكاليات، في مقدمتها عدم توفر الساكنة على "NTIC"؛
- أهداف التنمية المستدامة: تعتبر المندوبية عضو في لجنة الأمم المتحدة التي تشتغل على أهداف التنمية المستدامة بصفة نائب رئيس اللجنة، وتسعى

إلى دعم كل القرارات في سبيل تحقيق هذه الأهداف، علما بأن بلادنا من البلدان القلائل التي بإمكانها تحقيق 70% من هذه الأهداف.

-المهن: لا يمكن للمندوبية إعطاء أرقام في هذا الصدد حتى ينتهي الإحصاء الذي تقوم به، وبالتالي إيجاد نقط الارتباط بخصوص هذا الموضوع؛

-مغاربة الخارج: من الصعب القيام بعملية إحصاء لهذه الشريحة، علما بأن المندوبية بصدد إعداد دراسة حول تحويلات المهاجرين وإمكانية استثمارها جهويا، وقد سبق أن تم إصدار بحث حول العمليات التي تقوم بها هاته الفئة، فتبين أن أغلبها يتم في مجال العقار.

عرض

السيد المندوب السامي للتخطيط

المملكـــة المغربيـــة
المندوبيـــة الساميـــة للتخطيـط

عـرض
السيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط،
أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط
برسم السنة المالية 2018

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن سعادتي بلقائكم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، في إطار أشغال لجنتكم الموقرة بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2018، لما تتيحه لنا هذه الفرصة من أن نتقاسم معكم أشغالنا المنجزة والمبرمجة.

وإنه لشرف لي أن أتقدم أمام لجنتكم الموقرة، لأعرض عليكم عملنا خلال سنة 2017 وما نعتزم القيام به سنة 2018 والاستماع لملاحظاتكم واقتراحاتكم آملين دعمكم المتواصل كما عهدناه منكم لما تقوم به المندوبية من بحوث ودراسات، مما يساعدنا على الرفع من جودة أشغالنا وذلك لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، معربا لكم عن استعدادنا وضع رهن إشارتكم ما نتوفر عليه من معطيات ومؤشرات إحصائية ودراسات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، من شأنها أن تساهم في تيسير أعمالكم وأداء مهامكم على أكمل وجه.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

كما تعلمون، فإن المندوبية السامية للتخطيط، في إطار الاختصاصات المخولة لها تقوم بإنتاج المعلومات الإحصائية في بلادنا، الاقتصادية منها والديموغرافية والاجتماعية، وبإعداد الحسابات الوطنية. كما تقوم بتحليل الظرفية وإنجاز دراسات توقعية ومستقبلية وسوسيواقتصادية وديموغرافية. وتضطلع أيضا بمهمة تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات من خلال مؤسستي التكوين التابعتين لها وهما المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات.

وبالنظر لما تقتضيه طبيعة عملنا، فقد دأبنا على هيكلة عرضنا لمشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط وفق منظور يعتمد محاور متعددة تروم تغطية مختلف مناحي نشاط المندوبية. فمن المعلوم أنه من الصعب تقسيم الأشغال والأنشطة التي تقوم بها المندوبية حسب حيز زمني سنوي نظرا لطبيعة هذه المهام التي تمتد على عدة سنوات. لذلك فإن عروضنا كانت تتطرق للأشغال التي تم إنجازها أو مواصلتها من طرف مؤسستنا خلال السنة المالية التي تكاد تنتهي وامتداداتها في السنة المالية الموالية.

وحتى نكون منسجمين مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية وخاصة الفصلين 38 و39 منه، فإننا سنعرض أنشطة المندوبية السامية للتخطيط المنجزة سنة 2017 والمبرمجة خلال سنة 2018، في شكل برامج كما هو معمول به في مشروع نجاعة الأداء.

ولهذه الغاية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بهيكلة أنشطتها حسب البرامج الأربعة التالية:

- **البرنامج الأول** الذي يشمل الأعمال المتعلقة بإنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية.
- **البرنامج الثاني** ويتعلق بمختلف دراسات التوقعات والمستقبلية والدراسات السوسيواقتصادية والديمغرافية وتلك المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- **البرنامج الثالث** الخاص بتكوين الأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات.
- **البرنامج الرابع** ويهم الدعم وقيادة المهام والتعاون الدولي.

وقبل تناول حصيلة المندوبية لسنة 2017 وبرنامج عملها لسنة 2018، اسمحوا لي التوقف مع حضراتكم على إحدى أبرز الأنشطة الإحصائية التي ميزت سنة 2017 والمتمثلة في استضافة بلادنا، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للدورة 61 للمؤتمر الدولي للإحصاء من 16 إلى 21 يوليوز بمراكش.

وقد التأم خلال هذا المؤتمر، 1795 مشارك من 120 بلد، يمثلون المعاهد الإحصائية الوطنية والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية للإحصائيين ومؤسسات إقليمية ودولية، فضلا عن القطاع الخاص، مما أتاح لهم، لاسيما من الدول العربية والإفريقية، فرصة حقيقية لتبادل تجاربهم والممارسات الفضلى مع باقي المشاركين، وإبراز التقدم المحرز في مجال الإحصاء في هذه المناطق.

وتابع أشغال هذا المؤتمر أعضاء من الحكومة المغربية ومسؤولون من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وشخصيات أجنبية مرموقة شملت على الخصوص مسؤولين حكوميين لبعض الدول ورؤساء الأجهزة الإحصائية وكذا ممثلون عن هيئات ومؤسسات دولية وجهوية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وقسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة، وفريق الخبراء الدولي المعني بتغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي

للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومركز الإحصاء للإتحاد الأوروبي.

شمل البرنامج العلمي لهذا المؤتمر 152 جلسة للضيوف (498 مداخلة) و87 جلسة تناولت مواضيع خاصة (327 مداخلة) و65 جلسة للمداخلات الحرة (449 مداخلة) و30 جلسة نقاش على شكل موائد مستديرة. وهكذا، فقد شهدت هذه التظاهرة العلمية الكبرى، تقديم ما مجموعه 1274 مداخلة علمية من طرف باحثين من مختلف المشارب، من بينهم 92 باحث مغربي، ضمنهم 33 من أطر المندوبية السامية للتخطيط.

وقد تناولت مختلف العروض بالأساس التطورات الأخيرة التي عرفها مجال الإحصاء والتخصصات ذات الصلة، والإحصاءات الرسمية وتحديات تحديث المعطيات الإحصائية (الحكامة، الجودة، الخ.) والمناهج المبتكرة لتجميع واستغلال وتحليل ونشر المعطيات والابتكارات التكنولوجية واستخداماتها في الأعمال الإحصائية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والتحديات التي تطرحها للمجتمع الإحصائي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وعلى هامش أشغال هذا المؤتمر، نظمت المندوبية السامية للتخطيط، حدثين خاصين لهما بعد دولي، الأول بشراكة مع الرئاسة المغربية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخيةCOP22 حول موضوع "أي مقاربات إحصائية لقياس البيئة وآثار تغير المناخ؟ " والثاني، بشراكة مع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر حول موضوع "ثورة المعطيات في خدمة أهداف التنمية المستدامة."

وفي إطار دينامية الانفتاح الجديدة لبلادنا على محيطه الإفريقي وتقوية روابط التعاون في مختلف الميادين مع البلدان الإفريقية، نظمت المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (CEA) التابعة للأمم المتحدة، لقاء مع المديرين العامين للأجهزة الوطنية للإحصاء بالدول الإفريقية بحضور ممثلين عن مؤسسات دولية وجهوية معنية، منها على الخصوص مفوضية الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية والمرصد الاقتصادي والإحصائي جنوب الصحراء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للإتحاد الإفريقي. وقد صدر عن هذا اللقاء، إعلان أعرب من خلاله المشاركون عن رغبتهم في أن تقوم المندوبية السامية للتخطيط واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة باتخاذ مبادرة مشتركة من أجل تنظيم ندوة بالمغرب للمديرين العامين ومديري المعاهد الوطنية الاحصائية بتعاون مع جميع المؤسسات الشريكة في التنمية بإفريقيا وذلك حول موضوع **"دور الإحصاء في مسلسل الاندماج بإفريقيا"**.

كما تم على هامش أشغال هذا المؤتمر، عقد عدة لقاءات علمية، تهم على الخصوص ندوة حول موضوع "تدريس الاحصائيات في قاعدة المعطيات الغنية العالمية" من تنظيم الجمعية الدولية لتعليم الإحصائيات، وندوة حول الإدماج المالي نظمت بشراكة بين بنك المغرب ولجنة "إيرفينغ فيشر"، والندوة الأولى من نوعها حول "علوم المعطيات والإحصاءات وعرضها" من تنظيم الجمعية الدولية للمعلوميات الإحصائية، والندوة السنوية السابعة والعشرين حول المناخ والبيئة نظمها المجتمع الدولي لقياس البيئة ومجموعة البحث الإيطالية حول الإحصائيات التطبيقية المستخدمة في المشاكل البيئية وندوة حول تقدير المجالات الصغيرة نظمتها المدرسة الوطنية للإحصاء وتحليل المعلومات ومركز البحث في الاقتصاد والإحصاء ومعهد "لويس باشيلير".

كما تضمن البرنامج العلمي للمؤتمر تنظيم سلسلة من ورشات التكوين، على شكل دورات قصيرة المدة، لفائدة الإحصائيين الشباب من مختلف البلدان بهدف تعزيز قدراتهم في مجال الإحصاء وتطبيقاته. وهكذا، نظمت المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع جامعة أكسفورد (مبادرة أكسفورد حول الفقر والتنمية البشرية) المدرسة الصيفية حول موضوع تقنيات قياس الفقر متعدد الأبعاد، وذلك من 3 إلى 15 يوليوز 2017، لفائدة 120 مشاركا ينتمون لأكثر من 50 دولة. كما نظمت ورشتي عمل، الأولى من طرف برنامج التعاون الأورو-متوسطي الرابع في مجال الإحصاء (MEDSTAT IV)، حول البحث الخاص بالهجرة الدولية في حول الأدوات اللازمة لتأمين جودة الإحصائيات لفائدة الإحصائيين في العالم العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الإحصائيين، منهم الأفارقة على الخصوص، في ورشات التكوين وفي باقي أنشطة المؤتمر لم تكن ممكنة لولا الدعم المالي الذي قدمته عدة مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية، منها المكتب الشريف للفوسفاط والبنك الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الدولي والجمعية الأوربية للتبادل الحر والبنك الإسلامي للتنمية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

انخراطا في الرؤية الملكية المتبصرة حول الجهوية المتقدمة التي ما فتئت تشكل أحد المحاور المهيكلة لخطب صاحب الجلالة نصره الله ، قامت المندوبية السامية للتخطيط بعدة أنشطة من أجل مواكبة هذا الورش الوطني من خلال ملاءمة هياكلها اللاممركزة مع التقسيم الجهوي الجديد ومدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة وتنويع منتوجها الإحصائي على الصعيد الجهوي، عبر نشر نتائج البحوث الإحصائية والدراسات التي تقوم بها المندوبية. ويتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

1. إحداث المديريات الجهوية على صعيد الإثني عشر جهة وتحويل باقي المديريات الجهوية إلى مديريات إقليمية. كما تم تزويد هذه الوحدات بالموارد البشرية والمادية اللازمة علما أن الخصاص ما زال قائما بالنظر لأهمية العمليات الإحصائية التي تنجزها المندوبية وأخذا بعين الاعتبار تطور حاجيات بلادنا من المعلومات الإحصائية على الصعيد الجهوي وباقي الجماعات الترابية.

2. تعزيز النظام الإحصائي الجهوي من خلال إغناء قواعد المعطيات الإحصائية بالمؤشرات الصادرة عن الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وعن البحوث الإحصائية الرئيسية. وتغطي هذه المؤشرات الميادين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية كالتربية والتعليم والأمية والتشغيل والإعاقة وظروف السكن، إضافة إلى مؤشرات الفقر النقدي والمتعدد الأبعاد والهشاشة وكذا الفوارق الاجتماعية والمجالية. وقد تم إعداد أدوات خرائطية تفاعلية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين على بوابة المندوبية لتمكينهم من إعداد خرائط موضوعاتية حسب مجال اشتغالهم واهتماماتهم وذلك عن بعد، دون الحاجة للتنقل إلى مقرات المندوبية مركزيا وجهويا.

3. إعداد الحسابات الجهوية التي تمكن من إنتاج مؤشرات اقتصادية على مستوى الجهات من أهمها الناتج الداخلي الإجمالي والاستهلاك النهائي للأسر، مما يتيح تتبع وتقييم مساهمة مختلف الجهات في خلق الثروة الوطنية.

4. توسيع عينات البحوث الإحصائية الرئيسية (التشغيل، الأسعار، إلخ.) لتحقيق تمثيلية على صعيد الجهات من أجل توفير مؤشرات دقيقة على مستوى جهات المملكة، مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز الوسائل المادية والبشرية الضرورية.

5. تحديث وتطوير المواقع الالكترونية للمندوبية على الصعيد المركزي وعلى صعيد مختلف المديريات الجهوية وإغنائها بالمعطيات والمؤشرات المنبثقة عن العمليات الإحصائية والدراسات التي تقوم بها هذه المؤسسة، مما يمكن من تلبية جاجيات مختلف المستعملين على الصعيد الوطني والجهوي.

6. عقد شراكة مع، من أجل خلق قاعدة للمعطيات الإحصائية لخدمة التنمية على مستوى الجهة. خلال سنة 2017، تم

7. تنظيم ندوات على الصعيد الجهوي بهدف حصر حاجيات الفاعلين الجهويين من المعلومات الإحصائية ومن الدراسات الموضوعاتية، وبالتالي إعداد قاعدة بيانات تشكل أرضية لتتبع وتقييم برامجهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد انطلقت هذه المبادرة في مرحلتها الأولى بعقد ندوات بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، على أن تعمم لاحقا على باقي جهات المملكة من أجل توسيع قواعد البيانات المركزية التي تتوفر عليها المندوبية السامية للتخطيط وتعزيز البعد الجهوي فيها، مما سيمكن جميع المتدخلين على المستوى الجهوي من إنجاز تقييمات مقارناتية والعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات.

البرنامج الأول: انتاج المعلومة الاحصائية وإعداد الحسابات الوطنية

1. الإنجازات خلال سنة 2017

1.1 البحوث الإحصائية

لقد تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2017 بمواصلة استغلال ونشر معطيات البحوث البنيوية والبحوث التي أنجزت خلال السنة المنصرمة ومواصلة إصلاح البحوث الدائمة واستغلال ونشر نتائجها، بالإضافة إلى تجميع الإحصائيات الإدارية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين.

1.2 استغلال ونشر معطيات البحوث الإحصائية البنيوية

أ- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

- خلال سنة 2017، واصلت المندوبية السامية للتخطيط استغلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث شرعت في استغلال المعطيات الخاصة ب:
- المهن والأنشطة الاقتصادية والشواهد (الديبلومات) والهجرة؛
- اللائحة الشاملة للدواوير بالمغرب موزعة حسب الجهات والأقاليم والدوائر والجماعات القروية والمشيخات مع تحديد أعداد السكان والأسر القاطنة بهذه الدواوير وخصائصهم الأساسية؛
- دفاتر الجولة المستعملة خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والتي تهم على الخصوص خصائص البنايات والعناصر المكونة لها وجرد المحلات المهنية والأنشطة الإقتصادية المزاولة بها وكذا المرافق والتجهيزات الإقتصادية والإجتماعية.

ويجدر التذكير أنه بمناسبة تقديم نتائج إحصاء 2014، وبغية توفير نتائج هذه العملية الوطنية حسب مختلف مستويات التقسيم الاداري (جهات وأقاليم وعمالات وجماعات ترابية ومراكز حضرية) ووسط الإقامة (حضري/قروي)، تعرض البوابة الجديدة للمندوبية السامية للتخطيط، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أداة تقنية تمكن المستعملين من الولوج عبر الأنترنيت إلى مجموعة من المؤشرات، حسب مختلف التقسيمات الترابية، هي عبارة عن مجاميع ومعدلات ونسب مأوية تم حسابها انطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتتطرق هذه المؤشرات إلى مواضيع مختلفة تهم على الخصوص الجوانب الديموغرافية والتعليم والأمية والأنشطة الاقتصادية والإعاقة وظروف السكن. ويمكن للمستعملين تحميلها حسب مختلف مستويات التقسيم الإداري.

وقصد تنويع الوسائل المستعملة في نشر نتائج الإحصاءات العامة والبحوث الإحصائية والدراسات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، أعدت المندوبية السامية للتخطيط كذلك أداة خرائطية تفاعلية تمكن المستعملين من تهييئ خرائط موضوعاتية ، حيث تضع رهن إشارتهم سلسلة من المؤشرات الصادرة عن الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، تتعلق بالخصائص الديموغرافية للسكان والتعليم والأمية والنشاط الاقتصادي والبطالة والإعاقة وكذا حظيرة المساكن وظروف سكن الأسر، حيث تتيح هذه الأداة إمكانية إجراء الدرسات المجالية عن بعد للمعطيات

الصادرة عن الإحصاء حسب مختلف الوحدات الترابية ، ووسط الإقامة والسن والجنس. كما تتيح إمكانيات اختيار مواضيع الدراسة والخصائص والمتغيرات المراد تحليلها وتحديد المستويات الجغرافية، إضافة إلى اختيار لغة إعداد الخريطة (العربية أو الفرنسية)، وتحديد عدد الفئات بخصوص مؤشرات التحليل وكذا اختيار خصائص عرض الرسم المبياني.

ب- البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات

تميزت سنة 2017 بالشروع في معالجة معطيات البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات الذي أنجز في 2015 و2016، والذي شمل عينة من المقاولات (حوالي 15.000) تمثل قطاعات الصيد البحري والمعادن والصناعة التحويلية والطاقة والأنشطة المرتبطة بالبيئة والأشغال العمومية والتجارة والخدمات. وتتجلى أهمية هذا البحث في تحيين مؤشرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة والاستثمار (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ومصادر التمويل والموارد البشرية والأجور على صعيد الشعب والفروع والقطاعات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي الوطني، مما يمكن من قياس أمثل للتغيرات التكنولوجية والإدارية والبشرية التي عرفتها بنيات الاقتصاد الوطني منذ سنة 2007، تاريخ إنجاز آخر بحث مماثل في المملكة.

وقد تم خلال سنة 2017 إصدار النتائج الرئيسية الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية على أن تصدر النتائج المتعلقة بباقي القطاعات في سنة 2018.

ج- البحث الوطني حول استثمار قطاع الإدارات العمومية

بعد انهاء الأشغال الميدانية لهذا البحث الذي يهدف إلى تحديد حجم الاستثمار في قطاع الإدارة العمومية ومعرفة مصادر تمويله وكذا تتبع نموه، شرعت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2017، في عملية تحصيل المعطيات ومراقبة تجانسها، ومن المتوقع إصدار نتائجه الأولية مع نهاية السنة الحالية.

1.3 إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة

1.4 البحوث حول الظرفية

أ- الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

تنجز المندوبية السامية للتخطيط بحثا فصليا حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات، يهم استقاء آراء أرباب المقاولات حول تطور النشاط الاقتصادي والإنتاج والأسعار والتشغيل والاستثمار لدى مقاولاتهم خلال الفصل المعني بالبحث وكذا توقعاتهم حول نفس المواضيع خلال الفصل الموالي. ويشمل هذا البحث مقاولات قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية والطاقية والبيئية وقطاع البناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية.

ب- الظرفية لدى الأسر

يهدف هذا البحث الفصلي، الذي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في إنجازه منذ أكتوبر 2007، إلى رصد تصور الأسر المغربية للوضعية الاقتصادية العامة، ولوضعيتها المالية الخاصة، بالإضافة إلى نواياها بخصوص الادخار والاستثمار واقتناء التجهيزات. وتسمح هذه المعطيات بصقل آليات تتبع وتحليل الظرفية، وبالرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية، وبتحسين التوقعات على المدى القصير. كما تستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعد كمقياس (بارومتر) لمزاج الأسر.

وقد تميزت سنة 2017 باعتماد تقنية تجميع المعطيات بواسطة الحاسوب بدل الاستمارات الورقية، مما مكن من الرفع من جودة المعطيات وترشيد استعمال الوسائل المادية والبشرية وكذا تقليص آجال استغلال ونشر النتائج.

1.5 البحوث حول الأسعار

أ- الأثمان عند الإنتاج

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2017 إنجاز البحوث الميدانية حول الإنتاج والأثمان عند الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وحساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها باعتماد سنة الأساس 2010. كما واصلت إعداد وحساب الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية (سنة الأساس 2012).

ب- الأسعار عند الاستهلاك

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأسعار عند الاستهلاك، يشمل 17 مدينة تمثل مختلف جهات المملكة ويهم 478 مادة تم اختيارها بالاعتماد على المعطيات التي وفرتها البحوث حول استهلاك ونفقات الأسر (سنة 2001) وحول مستوى معيشة الأسر (سنة 2007). وانطلاقا من معطيات هذه البحوث، تقوم المندوبية السامية للتخطيط، شهريا، بحساب ونشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2006) وكذا معدل التضخم.

قد باشرت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2017، الأشغال الضرورية لتغيير سنة الأساس للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك من 2006 إلى 2016 من خلال تجميع المعطيات المتعلقة بأسعار المواد التي ستدخل في حساب الرقم الاستدلالي للأثمان بناء على نتائج البحث الوطني حول استهلاك

ونفقات الأسر والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. كما قامت بتوسيع مجاله الترابي ليشمل جهة درعة-تافيلات المحدثة بمناسبة التقسيم الجديد وذلك من خلال إضافة مدينة الرشيدية إلى لائحة المدن التي يشملها هذا المؤشر.

وفي إطار مواصلة جهودها لتعميم تقنية تجميع المعطيات بواسطة الحاسوب في بحوثها الإحصائية قامت المندوبية باعتماد هذه التقنية للبحث الوطني حول الأسعار عند الاستهلاك الشيء الذي سيمكن من تقليص آجال استغلال ونشر نتائجه.

1.6 البحث الوطني حول التشغيل

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بمواصلة إنجاز البحث الوطني حول التشغيل الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمعطيات حول سوق الشغل ببلادنا.ويتم نشر نتائج هذا البحث بشكل دوري فصليا وسنويا. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2017 تشكل سنة انطلاق هذا البحث في صيغته الجديدة التي تضم إصلاحات مهمة شملت جوانب منهجية وتقنية وتنظيمية، الهدف منها هو مواكبة التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، والاستجابة للإلتزامات بلادنا بخصوص الجهوية الموسعة ومتطلبات رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة.

وهكذا، ولضمان تغطية وتمثيلية جغرافية وتوفير معلومات أكثر تفصيلا حول سوق الشغل على صعيد مختلف الجهات الاثنتي عشر، تم رفع حجم العينة من 60.000 أسرة إلى 90.000.

كما شملت هذه الإصلاحات إدماج مواضيع جديدة قصد توسيع التغطية الموضوعاتية للبحث واعتماد التصنيفات الجديدة للمهن والأنشطة الاقتصادية والشواهد، علاوة على تحيين التطبيقات المعلوماتية المستعملة في تجميع واستغلال المعطيات.

تتعلق المواضيع الجديدة المدرجة في هذا البحث، على وجه الخصوص، بالملاءمة بين التكوين والشغل المزاول وعلاقة كفاءات اليد العاملة بالمهن الممارسة ووضعية المرأة اتجاه سوق الشغل وخصائص المقاولين وأنواع الشغل المستقل ومستوى تغطية الأنظمة الصحية وأنظمة التقاعد وحركية النشيطين المشتغلين بين محل السكنى ومقر العمل والفوارق في الأجور واستعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والإعلام ومميزات المهاجرين القاطنين بالمغرب. وتجدر الإشارة الى أنه سيتم نشر النتائج المتعلقة بهذه الأبعاد الجديدة ابتداء من سنة 2018 حسب وتيرة تأخذ بعين الاعتبار الطابع الظرفي أوالهيكلي للمواضيع المدروسة.

وتجدر الإشارة أنه سيتم، ابتداء من سنة 2018، نشر النتائج المتعلقة بهذه الأبعاد الجديدة حسب وثيرة تأخذ بعين الاعتبار الطابع الظرفي أو الهيكلي لهذه المواضيع.

1.7 البحوث السنوية لدى المقاولات حول قطاعات البناء والأشغال العمومية، والطاقة والمعادن والتجارة والخدمات التجارية غير المالية والصيد البحري

خلال سنة 2017، واصلت المندوبية السامية للتخطيط إنجاز البحوث السنوية لدى المقاولات حول قطاعات البناء والأشغال العمومية، والطاقة والمعادن والتجارة والخدمات التجارية غير المالية والصيد البحري. وتهدف هذه البحوث إلى توفير مؤشرات اقتصادية تتعلق بالإنجازات السنوية للمقاولات في مجالات الإنتاج والاستثمار والشغل والأجور، وقياس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا، مما يمكن من إعداد مختلف الحسابات الوطنية ومن تلبية حاجيات مستعملي هذه المعلومات.

2. الاحصائيات الإدارية

في ما يخص الاحصائيات الإدارية، واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2017 تجميع واستغلال وتدقيق الإحصائيات الشهرية والسنوية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة، وتجميع واستغلال إحصائيات رخص البناء لسنة 2016 والأشهر الأولى لسنة 2017 ونشر نتائجها، وتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية.

2.1 نشر المعلومات الإحصائية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط تلبية طلبات الحصول على المعطيات الإحصائية من مختلف الأشخاص الذاتيين والمعنويين على المستويين الوطني والدولي. كما عملت على تهيئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية الخاصة بسنة 2016 و2017: النشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام ومغرب الجهات.

كما عملت المندوبية على تحيين بوابتها الإلكترونية من خلال وضع عدد من تقارير البحوث الإحصائية التي يمكن للمستعملين على اختلاف تخصصاتهم تصفحها وتحميلها. علاوة على ذلك، وضعت المندوبية السامية للتخطيط على موقعها الإلكتروني أداة خرائطية تفاعلية تمكن مختلف المستعملين من القيام عن بعد، بالدراسات المجالية وإعداد الخرائط الموضوعاتية التي تستجيب لحاجياتهم الخاصة بالاعتماد على معطيات ومؤشرات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. كما تم تعزيز هذه الأداة

الخرائطية التفاعلية بإدماج معطيات خريطة الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد لتمكين المستعملين من الاطلاع وسحب خرائط الفقر المتعلقة بمختلف التقسيمات الإدارية. وعملت المندوبية على تنظيم العديد من الندوات لتقديم النتائج الرئيسية للبحوث أو الدراسات التي قامت بإنجازها.

في نفس الإطار، عملت المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط على إعداد نشرات إحصائية جهوية بناء على نتائج إحصاء 2014.

2.2 برنامج العمل لسنة 2018

ستعمل المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2018 على مواصلة استغلال ونشر معطيات البحوث الإحصائية البنيوية وإنجاز البحوث الإحصائية الدائمة و الشروع في البحوث الإحصائية الجديدة، إضافة إلى مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية.

2.3 البحوث الإحصائية البنيوية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط عمليات استغلال ونشر معطيات العمليات الإحصائية التالية:

- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المتعلقة بالمهن والأنشطة الاقتصادية والشواهد والهجرة وبأعداد السكان والأسر وخصائصهم الأساسية حسب الدواوير والمشيخات، بالإضافة للمعطيات المتعلقة بدفاتر الجولة التي تهم على الخصوص خصائص البنايات والعناصر المكونة لها وجرد المحلات المهنية والأنشطة الاقتصادية المزاولة بها، وكذا المرافق والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية.

- البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية المنجز خلال 2015-2016؛

- البحوث السنوية لدى المقاولات المنجزة خلال 2016-2017؛

- البحث الوطني حول استثمار قطاع الإدارات العمومية المنجز خلال 2015-2016.

2.4 البحوث الإحصائية الدائمة

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة التالية:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات،
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛
- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحوث حول الأسعار عند الاستهلاك
- البحوث حول الإنتاج والأسعار عند الانتاج؛
- البحوث السنوية لدى المقاولات.

بخصوص البحث الوطني حول التشغيل، وفي إطار متابعة مسلسل تحديث هذا البحث، سيتم، خلال سنة 2018، إدماج بعض حاجيات مستعملي هذا النوع من الإحصائيات وتحديث جميع التطبيقات المعلوماتية المستعملة في تجميع واستغلال المعطيات وجعلها أكثر ملاءمة مع متطلبات البحث.

أما بخصوص الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك فستواصل المندوبية السامية سنة 2018 إصلاح هذا المؤشر اعتمادا على نتائج البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014 وكذا الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير.

2.5 إنجاز بحوث جديدة

يتضمن برنامج البحوث للسنة المقبلة أربع عمليات كبرى جديدة تشمل البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء والبحث حول الهجرة الدولية والبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح والبحث الوطني حول وضع ودور الثقة لدى المقاولات.

2.6 البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء

خلال سنة 2018، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، لتحيين نتائج البحث الأول الذي أنجزته سنة 2009. ويشكل هذا البحث المصدر الرئيسي للمعلومات حول مدى انتشار هذه الظاهرة بكل أشكالها وبمختلف الأوساط التي تحدث فيها سواء تعلق الأمر بأماكن عمومية أو بأوساط اجتماعية أو عائلية أو في كنف الحياة الزوجية أو بالوسط المهني أو التربوي.

لقد أصبح من المطلوب إنجاز بحث وطني جديد يمكن من توفير معطيات دقيقة تلبي حاجيات السياسات الوطنية الحريصة على ضمان الانسجام مع مبادئ إعلان 1993 للأمم المتحدة الخاص "بالقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة" ومع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وخاصة منها تلك التي تطالب الدول بتحيين المعطيات المتعلقة بظاهرة العنف وتحسين طرق تحصيلها.

بالنظر إلى الطابع البنيوي للخصائص والمتغيرات التي يغطيها هذا البحث، فإن إنجازه يتم عادة مرة واحدة كل عشر سنوات تقريبا. وعلى هذا الأساس، كانت الحاجة لإنجاز بحث جديد يمكن من قياس مدى انتشار العنف ضد المرأة في المجتمع المغربي ومن معرفة خصائص النساء ضحايا العنف ومرتكبي هذا العنف وكذلك دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأسر، مما سيمكن من إنتاج سلسلة من المؤشرات لوضع تقييم دقيق لهذه الظاهرة.

2.7 البحث حول الهجرة الدولية

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2018، بإنجاز بحث وطني حول الهجرة الدولية، يهدف إلى توفير معطيات مفصلة حول خصائص المهاجرين والعوامل والآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر في أنماط الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية، من خلال دراسة أسباب ومحددات وتبعات الهجرة الدولية والعوامل المؤثرة فيها والارتباطات المختلفة بين الهجرة الدولية والتنمية، واستكشاف سيناريوهات لتوثيق التعاون الجهوي في مجال الهجرة والتنمية بين الدول المصدرة للهجرة وبين البلدان المستقبلة، خاصة في دول الاتحاد الأوربي.

ويروم هذا البحث توفير مجموعة من المعطيات اللازمة لاستيفاء أغراض البحث والتحليل والتخطيط والتنفيذ والتتبع والتقييم لمواكبة هذه الظاهرة. كما سيمكن من توفير المعلومات اللازمة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء المعتمدة من مختلف المؤسسات الوطنية التي تعنى بحكامة الهجرة.

ويندرج هذا البحث في إطار البرنامج الإقليمي للبحوث حول الهجرة الدولية في بلدان جنوب المتوسط (HIMS-MED) الذي تمت بلورة منهجيته في إطار سياسة الجوار من أجل حكامة جيدة للهجرة الدولية في المنطقة. وقد تم إعداد مناهج وأدوات ملائمة لإنجازه من طرف المكاتب الإحصائية وكذا هيئة أوروستات، بدعم من الاتحاد الأوروبي وهيئات دولية أخرى تعنى بإشكالية الهجرة. وتهدف هذه البحوث إلى تجاوز النقص في المعلومات حول الموضوع وتجميع بيانات متعددة الأبعاد والمستويات

بأثر رجعي وقابلة للمقارنة وتحديد خصائص وسلوك جميع أنواع المهاجرين فضلا عن رصد المحددات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة وعلاقاتها بالتنمية.

2.8 البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2018 بإنجاز بحث ثان حول المؤسسات غير الهادفة للربح لتحيين المعلومات والوقوف على التغيرات التي عرفها هذا القطاع. ويعود إنجاز أول بحث وطني حول هذا النوع من المؤسسات إلى سنة 2008 حيث مكن، لأول مرة، من التوفر على معلومات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة. وقد تم إعداد الملف المنهجي الخاص بهذا البحث، حيث تم تهيئ الاستمارات والمناهج اللازمة لهذه العملية (دليل الباحث، تصنيف الانشطة....) التي ستهم السنة المرجعية 2017.

أما فيما يخص قاعدة المعاينة فإن المندوبية السامية للتخطيط بصدد الاستشارة مع القطاعات الإدارية التي تتوفر على سجلات خاصة بهذه المؤسسات قصد دراستها والاعتماد عليها لتكوين قاعدة معاينة شاملة ومحينة تضم جميع مكونات هذا القطاع وذلك بهدف سحب عينة البحث.

2.9 البحث الوطني حول وضع ودور الثقة لدى المقاولات

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2018 بإنجاز بحث حول وضع ودورالثقة لدى أرباب المقاولات. وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها، إذ رغم تناولنا لهذا الموضوع في العديد من الدراسات، خصوصا تلك المتعلقة بالأسر، إلا أنه لم يتم تناول هذا البعد من وجهة نظر المقاولات. وتبرز أهمية إنجاز هذا بحث في توفير معطيات ومؤشرات هامة مرتبطة بمجال ريادة الأعمال، والمبادرة والاستثمار، والعلاقة بالمؤسسات البنكية ومؤسسات الائتمان، وكذلك أمن وسلامة الأعمال. كما سيتم تناول الشق الاجتماعي من خلال مواضيع هامة مثل تساوي الفرص وجودة وسلامة ظروف الاشتغال والحوار الاجتماعي والثقة في تطوير القدرات الذاتية.

3. المحاسبة الوطنية

تواصل المندوبية السامية للتخطيط كما جرت العادة كل سنة، أشغال إعداد ونشر الحسابات الوطنية، السنوية والفصلية، وكذا الحسابات الجهوية، التي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي

ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. كما تقوم بتهييئ ونشر الحساب التابع لقطاع السياحة.

3.1 الانجازات خلال سنة 2017

3.2 الحسابات الوطنية

خلال سنة 2017، وطبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008، تم نشر الحسابات الوطنية النهائية لسنة 2014 وشبه النهائية لسنة 2015 وكذا الحسابات المؤقتة لسنة 2016 حسب سنة الأساس 2007.

و شملت هذه الحسابات:

- حسابات السلع والخدمات (توازن الموارد والاستخدامات) بالقيمة وبالحجم بالنسبة لكل بند من تصنيف المنتجات الخاصة بالحسابات الوطنية؛
- حسابات فروع الأنشطة الاقتصادية: حسابات الإنتاج (بالقيمة وبالحجم) والاستغلال بالنسبة لكل بند من تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالحسابات الوطنية؛
- حسابات القطاعات المؤسساتية: سلسلة الحسابات حسب كل قطاع مؤسساتي؛
- الجداول التركيبية للموارد والاستخدامات والحسابات الاقتصادية المتكاملة والعمليات المالية؛

وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد ونشر الحسابات الفصلية التي شملت الفصل الرابع من سنة 2016 والفصول، الأول والثاني والثالث من سنة 2017. ويتعلق الأمر بالناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة والحجم حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ومكونات الطلب والحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني.

وفي إطار توسيع مجال الحسابات الوطنية لتشمل الحسابات التابعة، كما يوصي بذلك نظام المحاسبة الوطنية، تم إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2016 الذي مكن من تحديد مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

3.3 الحسابات الجهوية

في إطار الأعمال الخاصة بالحسابات الجهوية، قامت المندوبية خلال سنة 2017 بإعداد ونشر حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات وذلك برسم سنة 2015.

وتوفر هذه الحسابات إطارا تحليليا لخلق الثروة على مستوى الجهة ومقارنتها مع باقي الجهات. كما تمكن، بناء على المجاميع التي توفرها، من حساب عدد من المؤشرات الهامة القابلة للمقارنة سواء مع تلك التي تهم الجهات الأخرى أو مع المعدل الوطني.

3.4 تغيير سنة الأساس للحسابات الوطنية من 2007 إلى 2014

في إطار تفعيل القرارات والتوصيات المتخذة من طرف لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، المتعلقة بالتحيين المنتظم للمحاسبة الوطنية، تواصل المندوبية السامية أشغال إعداد سنة أساس جديدة للحسابات الوطنية، ولهذا الغرض، تم:

- إعداد مجموع مدونات العمل الخاصة بالمحاسبة الوطنية والتي تهم أساسا تحيين مدونة الأنشطة الاقتصادية والسلع والخدمات وفقا للمدونة الرسمية (2010) والمطابقة للمدونات الدولية الجديدة وكذلك تحيين مدونات القطاعات المؤسساتية والعمليات وفقا لمقتضيات نظام المحاسبة الوطنية 2008.
- الشروع في استغلال البيانات الواردة في الوثائق المحاسبية للإدارات العمومية والجماعات الترابية التي تم تجميعها في إطار البحث الوطني حول استثمار هذه الوحدات لسنة 2014.
- الشروع في استغلال نتائج البحوث البنيوية حول استهلاك ونفقات الأسر، وحول القطاع غير المنظم، وحول قطاعات الصناعات التحويلية والاستخراجية والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات والصيد البحري.

3.5 برنامج العمل لسنة 2018

خلال سنة 2018، سيتم تهييئ الحسابات المؤقتة لسنة 2017 ونشر الحسابات شبه النهائية لسنة 2016 والنهائية لسنة 2015 بالإضافة إلى إنتاج الحسابات الفصلية للفصل الرابع من سنة 2017 والفصل

الأول والثاني والثالث من سنة 2018. كما سيتم إعداد الحسابات الجهوية لسنة 2016 والحساب التابع للسياحة لسنة 2017.

وستواصل المندوبية إنجاز الأشغال المتعلقة بإعداد سنة الأساس الجديدة 2014 من خلال استكمال استغلال نتائج مجموع البحوث البنيوية حول استهلاك ونفقات الأسر والقطاع غير المنظم والبنيات الاقتصادية لأنشطة الصناعات التحويلية والإستخراجية والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات و الصيد البحري.

البرنامج الثاني: دراسات التوقعات والمستقبلية، والدراسات السوسيو اقتصادية والديموغرافية وتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة

بالنظر إلى تطور البنية السوسيو اقتصادية للمغرب والتحولات التي يواجهها مجتمعنا واقتصاده والشكوك الكبرى المتوقعة على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى الالتزامات الدولية، دأبت المندوبية السامية للتخطيط، في حدود الاختصاصات الموكولة إليها، على المساهمة في تنوير القرار بمجموعة من الدراسات التي تستغرق أحيانا، أكثر من سنة.

1. تحليل الظرفية وإعداد التوقعات الاقتصادية على المدى القصير

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2017، الأشغال المتعلقة بتحليل الظرفية وإعداد التوقعات الاقتصادية على المدى القصير. وقامت في هذا الصدد بإعداد ونشر أربع مذكرات فصلية حول الظرفية الاقتصادية والمالية. وموازاة مع ذلك، واصلت إنجاز الدراسات القطاعية الخاصة بسنة 2017 حول قطاعات الفلاحة والصناعات التحويلية والتجارة الخارجية وكذا حول الطلب الداخلي وتمويل الاقتصاد وحول آثار الأعياد الدينية، وخاصة آثار شهر رمضان على بعض القطاعات الاقتصادية والمواد المستوردة وأسعار الاستهلاك. وقد تم نشر هذه الدراسات والتحاليل بصفة دورية ومنتظمة نهاية كل فصل على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية.

أما بخصوص تحليل الظرفية، فإن المندوبية تقوم وبطريقة دورية ومنتظمة، بجمع المعلومات الاقتصادية والمالية، وفحصها ومعالجتها من الآثار الموسمية والأعياد المتحركة حتى تكون قابلة لإدماجها واستخدامها في قواعد البيانات المناسبة. كما تعتمد، لإنجاز تحاليل الظرفية، على متابعة وتشخيص ما يفوق 400 مؤشر تتوزع على قطاعات متعددة. ويهدف تحليل الظرفية إلى تشخيص التغيرات الاقتصادية الوطنية موازاة مع الأحداث الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية. وتمكن نتائج هذه الدراسات من دعم سيناريوهات توقع النمو الاقتصادي السنوي حسب القطاعات ونسبة التضخم، والطلب الداخلي، والطلب الخارجي الموجه للمغرب، والمالية العمومية وتمويل الاقتصاد. ويتم نشر كل هذه الدراسات والتحاليل على موقع المندوبية السامية للتخطيط بصفة دورية ومنتظمة.

بالموازاة، تواصل المندوبية جهودها الرامية إلى تحسين جودة نماذج توقعات الظرفية وإعداد المؤشرات الدورية والماكر اقتصادية، من أجل توقع بشكل صحيح تقلبات الاقتصاد المغربي في المستقبل القريب. وفي ضوء التغيرات الملحوظة على الصعيد الدولي، وانطلاقا من تحديث الافتراضات حول البيئة

الخارجية (الأسعار العالمية للمواد الخام، والطلب والتجارة العالمية، وأسعار الصرف، الخ.)، يتم تقييم درجة تأثيرها على الاقتصاد المغربي، أخذا بعين الاعتبار افتراضات أخرى، تهم الموسم الفلاحي والمالية العمومية وتقلبات أسعار المحروقات.

وستعمل المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2018 على:

- إصدار نشرات فصلية حول الظرفية الاقتصادية، وكذلك القيام بدراسات حول القطاعات الاقتصادية وأثار الأعياد الدينية عليها وعلى الأسعار الداخلية، والمشاركة في إعداد الدراسات الاقتصادية التي تقوم بها المندوبية السامية ؛
- مواصلة التكوين والتدريب من أجل تحسين طرق التحليل موازاة مع عملية الإنتاج ؛
- دعم البحوث في مجال تقنيات المعالجة الإحصائية وإعداد المؤشرات التركيبية وتعميمها؛
- تطوير البحث في مجال إعداد المؤشرات التركيبية القطاعية، على غرار قطاعات الصناعة، والبناء، والمعادن والطاقة؛
- توسيع نطاق التوقعات لمؤشرات قطاعية أخرى وإعداد نماذج ماكرو اقتصادية فصلية؛
- دراسة آثار الأحداث الاقتصادية على بعض القطاعات الرئيسية وعلى نمو الاقتصاد والأسعار والمؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى؛
- القيام بدراسات حول الظرفية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

2. الدراسات والتوقعات الاقتصادية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية معينة وصياغة الميزانية الاقتصادية في شقيها التوقعي والإستشرافي وسيناريوهات تطور الإطار الماكر واقتصادي على المدى المتوسط. وتعتمد في ذلك على أدوات تقنية ملائمة، خاصة نماذج الاقتصاد الكلي و التوازن العام الحسابي، التي يتم تحديثها وإعادة هيكلتها بانتظام.

3. الميزانية الاقتصادية

كما جرت العادة خلال كل سنة، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2017 في شهر يناير من نفس السنة، والتي اعتمدت بالأساس، على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى مجموعة من المعطيات التي تهم تطور الظرفية الوطنية والدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وهكذا قدمت هذه الوثيقة تقديرات أولية لنمو الاقتصاد الوطني ولمجموعة من المجاميع الماكرو اقتصادية لسنة 2016، وكذا توقعات حول تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017.

وفي نفس السياق، تم تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2018 في شهر يوليوز 2017، وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي. واعتمدت هذه الميزانية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات المرتبطة أساسا بسيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2017-2018 وبفرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المتبعة خلال سنة 2017، خاصة فيما يتعلق بالمقتضيات الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

وبناء على فرضية تحقيق إنتاج متوسط للحبوب خلال الموسم 2018/2017، ستنخفض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وبالتالي ستسجل أنشطة القطاع الأولي وتيرة نمو سالبة. كما ستواصل القيمة المضافة لأنشطة القطاعات الثانوية والثالثية تسجيل وتيرة معتدلة، نتيجة الانتعاش البطيء للطلب العالمي الموجه نحو المغرب سنة 2018 وتباطؤ وثيرة نموالطلب الداخلي. وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018، تراجعا في وتيرة نموه مقارنة بتلك المقدرة سنة 2017.

وهكذا، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 0,3% عوض زيادة ب 13,9% سنة 2017. وسيمكن تعزيز وتيرة نمو أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، من تغطية تراجع إنتاج الحبوب على أساس فرضية موسم فلاحي متوسط.

ومن جهتها، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية تحسنا طفيفا في وتيرة نموها، لتنتقل من 2,5% سنة 2017 إلى 2,9% سنة 2018، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون مستوى 4,2% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2012. وستسجل أنشطة القطاع الثانوي تحسنا طفيفا في قيمتها المضافة ب 2,6% عوض 2,4% سنة 2017. في حين ستعرف القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالثي زيادة ب 3,1% عوض 2,6% سنة 2017.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب 5,9%، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، نموا ب 2,9% سنة 2018 عوض 4% المسجلة سنة 2017.

وسيتم تحيين هذه التوقعات، مع نهاية هذه السنة، في إطار إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2018، وذلك باعتماد القانون المالي لنفس السنة بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان، وأخذا بعين الاعتبار تطور الظرفية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني. كما سيتم إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية في شهر يونيو2018 قبل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي لسنة 2019.

4. الدراسات الاقتصادية

في ميدان دراسات الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، أود أن أذكر بأن المندوبية السامية للتخطيط كانت سباقة لإثارة النقاش حول محدودية النموذج التنموي للمغرب، المرتكز أساسا على الطلب الداخلي، دون أن يواكبه تغيير هيكلي في بنية الأنشطة الاقتصادية، وعدم قدرته على خلق تمويل ذاتي يمكن من استدامته وتفادي تعميق عجز تمويل الاقتصاد الوطني وإشكالية المديونية.

واليوم وقد فسح صاحب الجلالة المجال للحوار حول النموذج التنموي لبلادنا، علما بأن جلالته قد كان من السباقين، سنة 2010 في الجلسة العامة للأمم المتحدة، بإثارة ضرورة اعتماد أهداف التنمية المستدامة كمرجعية لبناء نموذج تنموي جديد، فإن عملنا في المندوبية، من خلال إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية، يستحضر الخطاب الملكي ويطمح إلى المساهمة بطريقة عملية وبناءة في الحوار الوطني حول هذه الإشكاليات. وستعرض المندوبية قريبا، في هذا الإطار، مجموعة من الدراسات الاقتصادية.

4.1 دراسة حول إمكانيات تنويع الإنتاج بالنسبة للاقتصاد المغربي

ترتكز هذه الدراسة على مفاهيم اقتصادية جديدة تتعلق أساسا بالقدرات المعرفية الكامنة في أساليب الإنتاج و الإمكانات التي توفرها هذه القدرات من اجل خلق فرص تنويع جديدة قادرة على إحداث تحول هيكلي للاقتصاد المغربي. و قد مكنت هذه الدراسة من ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب إمكاناتها من حيث تنويع الإنتاج .

4.2 دراسة حول التحول الهيكلي وعوامل الإنتاج

سلطت هذه الدراسة الضوء على ما يعرف بفائض الإنتاجية أي حصة النمو التي لا تنشأ عن استخدام عاملي الإنتاج: العمل ورأس المال. وفي هذه الدراسة الخاصة بالاقتصاد المغربي، تم التمييز بين

القطاع الفلاحي والقطاع غير الفلاحي، حيث اتضح أن نمو القطاع الفلاحي يرجع إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، في حين أن نمو القطاع غير الفلاحي يعود إلى تراكم عوامل الإنتاج.

4.3 دراسة حول توزيع فائض الإنتاجية

اتضح من خلال هذه الدراسة أن توزيع فائض الإنتاجية يستفيد منه من بين عوامل الانتاج في القطاع الفلاحي عامل الرأس المال، خلافا لما هو في قطاع غير الفلاحي الذي يستفيد فيه المأجورين بالأخص، علما بأن حصة الدولة تكاد تكون منعدمة في القطاع الفلاحي في حين أن الجزء البسيط المتبقى من فائض الإنتاجية يستفيد منه القطاع الخارجي.

4.4 التنمية المستدامة 2030

في إطار مواكبة تفعيل أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، واصلت المندوبية خلال سنة 2017 أشغال تهيئ التقرير الأولي حول أهداف التنمية المستدامة الذي يستعرض الوضعية الحالية للقطاعات بارتباط بأهداف للتنمية المستدامة وأهم التحديات والإكراهات المطروحة وكذا الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف. هكذا، إضافة إلى الدراسات التشخيصية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، سيستند إعداد هذا التقرير على خلاصات أشغال تتبع وتعميق التفكير حول بعض الإشكاليات الموضوعاتية ذات صبغة أفقية بالنسبة للتنمية المستدامة، كإشكالية الفوارق الجهوية فيما يخص خدمات البنية التحتية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إشكالية تحديات إدماج المرأة في سوق الشغل والأمن الغذائي وسلامة التغذية. وسيركز هذا التقرير على أهمية الأرضية الإحصائية وتوسيعها لكي تشمل جميع ميادين التنمية المستدامة، حيث ستشكل مرجعية في مسلسل تتبع وتقييم السياسات العمومية المعتمدة، وبالتالي ستمكن من خلق الانسجام والتكامل بين مختلف برامج العمل القطاعية.

4.5 الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى

وفي سياق مساهمتنا في النقاش الحالي حول النموذج التنموي الجديد لبلادنا، ستعد المندوبية السامية للتخطيط ما سبق أن قامت به سنة 2010، إسقاطات ماكرو اقتصادية على المدى المتوسط لتقييم آثار تدابير وإجراءات السياسات العمومية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي إبراز الاختلالات التي يمكن أن تتعمق في حالة عدم إعادة النظر في نوعية السياسات المعتمدة وما يمكن أن يترتب عنها من ضعف في وثيرة النمو وقلة موارد التمويل الداخلية ومن تم تفاقم المديونية.

وفي نفس الوقت ستقوم المندوبية بتعميق تحليل السياسات القطاعية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة باستعمال نموذج للتوازن العام الحسابي يدمج العديد من أبعاد التنمية المستدامة وذلك من أجل تقييم قدرات بلادنا على تحقيق الأهداف المتوخاة وبالتالي توضيح الرؤيا لاتخاذ التدابير التصحيحية بتحديد الأولويات للرفع من النمو عبر تحسين نوعي لتراكم رأس المال الثابت ورأس المال البشري والمؤسساتي.

وكما يتضح ذلك، يعتمد تحليل التوقعات الاقتصادية ومحاكاة السياسة الاقتصادية على وسائل تقنية ملائمة للنمذجة، حيث يتم بصفة منتظمة تحيين النماذج الاقتصادية المعتمدة في المندوبية وخصوصا نماذج الاقتصاد القياسي ونماذج التوازن الحسابي العام. ويمكن هذا التنوع في وسائل النمذجة الاقتصادية المصالح التقنية للمندوبية السامية للتخطيط من التوفر على إطار تحليلي متين لتنوير وفهم أفضل لاتخاذ القرارت. كما ستمكن من فهم مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

5. الدراسات والأبحاث حول مستوى معيشة السكان

في مجال الدراسات والأبحاث حول مستوى معيشة السكان، تضمن برنامج عمل المندوبية لسنة 2017 إنجاز مجموعة من الدراسات لتعميق تشخيص ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية والتنمية البشرية ورصد وتتبع حركية المجتمع المغربي. وهمت هذه الدراسات والأبحاث المواضيع التالية:

- **إعداد دراسة حول الفقر وتقاسم الازدهار الاقتصادي:** مكنت هذه الدراسة من تحليل وضعية الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية بغية تحديد أهم العوامل المرتبطة بها ومدى مساهمتها في تفشي هذه الظواهر. كما مكن هذا التحليل من معرفة ديناميكية هذه الظواهر خلال المرحلة الممتدة بين 2001 و 2014 وذلك اعتمادا على المعطيات التي يوفرها البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنتي 2001 و 2014.
- **استكمال إنجاز دراسة حول قياس وجانبية فقر الأطفال متعدد الأبعاد:** مكنت هذه الدراسة من رصد تطور ظاهرة فقر الأطفال حسب الفئات العمرية وذلك بين 2001 و 2014، وحصر أهم العوامل السوسيو اقتصادية والثقافية التي تساهم في تفشي هذه الظاهرة.
- **إنجاز خريطة الفقر النقدي على الصعيد المحلي وتحيين نموذج الاستهداف الجغرافي لمحاربة الفقر:** مكنت هذه الدراسة من معرفة تطور الفقر النقدي، والهشاشة والفوارق

الاجتماعيـــة باستعمال معطيـــات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2013/14. واعتمادا على هذه النتائج تم تحيين نموذج إحصائي من أجل توزيع أنجع للموارد المرصودة لمحاربة الفقر على مستوى مختلف الوحدات الترابية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة همت مختلف التقسيمات الإدارية : الجهات والأقاليم والجماعات الترابيـــة.

- **إنجاز خريطة حول الفقر متعدد الأبعاد للأسر:** مكنت هذه الدراسة من وضع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد على مختلف الوحدات الجغرافية للمملكة (الجهات، الأقاليم، الجماعات الترابية والمناطق الإحصائية)، ورصد تطور هذه الظاهرة بين 2004 و2014.

- **الشروع في إعداد دراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة:** ستمكن هذه الدراسة، التي هي قيد الإنجاز، من وضع رصيد إحصائي للفوارق الاجتماعيـــة بين الرجل والمرأة في مختلف مجالات الحياة. كما ستمكن من تحليل وقع مجموعـــة من العوامـــل السوسيو اقتصادية والثقافية والمجالية في تحديد مستوى هذه الفوارق، وضعف مشـــاركة المرأة في ســـوق الشغل والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين داخل الوسط الأسري. وسيتم انجاز هذه الدراسة اعتمادا على المعطيات التي توفرها البحوث الوطنية حول تدبير الوقت لسنتي 1997 و 2011 والشغل لسنتي 2001 و 2016 واستهلاك ونفقات الأسر 2001 و 2014.

وخلال سنة 2018، وبالاعتماد على معطيات البحوث الوطنية حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014 والتشغيل لسنوات 2014-2017 واستعمال الوقت لسنة 2012 والإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2014، سيتم إعداد الدراسات والأبحاث التالية والتي يمكن أن تمتد فترة إنجازها إلى سنة 2019:

- **الحصيلة السنوية السوسيو اقتصادية الجهوية:** ابتداء من 2018، سوف يتـــم إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات التنمية البشرية، الفوارق المجالية والفقر النقدي والفقـــر متعدد الأبعاد على الصعيد الجهوي والإقليمي،وذلك باستعمال معطيات البحث السنوي حول التشغيل.

- **دراسة حول الرأسمال البشري والحركية المهنية:** ستمكن هذه الدراسة من قيـــاس وتقييم الرأسمال البشري وغير المادي من خلال تقييم المردودية الخارجيـــة لســـنوات التعليم ومخزون الرأسمال البشري وتوزيعه الاجتماعي والتجربـــة المهنيـــة والفـــوارق الاجتماعية.

- **دراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية:** ستمكن هذه الدراسة من وضع حصيلة لمختلف أبعاد الفوارق وتطورها ومعرفة البواعث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تدخل في تحديد جانبيتها، وذلك وفق مقاربة قياس متعددة الأبعاد.

- **مواصلة إعداد الدراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة** التي شرعت المندوبية فيها سنة 2017.

6. الدراسات السوسيو ديموغرافية

خلال سنة 2017، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز الإسقاطات السكانية للفترة 2014-2050 على المستوى الوطني وحسب وسط الإقامة والجنس وفئات العمر على أساس نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014. وأنجزت أيضا الإسقاطات الخاصة بالأسر للفترة 2014-2030 حسب الجهات والأقاليم ووسط الإقامة. كما أنجزت إسقاطات السكان على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم حسب الجنس ووسط الإقامة بالنسبة لمختلف الفئات العمرية وذلك لفائدة عدد من القطاعات الوزارية.

وانطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز عدة دراسات تمحورت حول الخصائص السوسيو-ديموغرافية للأجانب المقيمين بالمغرب، والسكان بدون مأوى، وظروف السكن، والنساء ربات الأسر، ، والأسر وأرباب الأسر، وكذا الأشخاص الذين يعيشون لوحدهم والأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وستواصل المندوبية السامية للتخطيط أعمالها خلال سنة 2018 بإنجاز عدد من الدراسات الديموغرافية والاجتماعية لدعم تحديد السياسات والاستراتجيات السكانية، خاصة حول إشكاليات الخصوبة بالمغرب والأسرة والشيخوخة والهجرة.

البرنامج الثالث: تكوين الأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

1. الإحصاء والاقتصاد التطبيقي

لقد تميزت إنجازات المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، خلال سنة 2017، بالعمليات التالية :

- التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة الجامعية 2016-2017، حيث بلغ عدد المسجلين 699 طالب مهندس وعدد الخريجين 188 طالب مهندس.
- الإشراف على رئاسة المباراة الوطنية المشتركة للأقسام التحضيرية، في ما يتعلق بالاختبارات الكتابية والشفوية.
- الشروع في تفعيل سلك الدكتوراه في الديموغرافيا والاعلامياء. ويعتبر هذا الامر حدثا مهما في تاريخ المعهد.
- التوقيع على معاهدة تبادل بين المعهد والأكاديمية الوطنية للإحصاء والمحاسبة والتدقيق بأوكرانيا. ويعتبر هذا التوقيع تكريسا لمبدأ انفتاح المعهد على محيطه الخارجي.
- الشروع في إعادة تأهيل الشبكة المعلوماتية للمعهد، وذلك من أجل الرفع من مستوى التواصل المعلومياتي للطلبة.
- وبخصوص الأنشطة المبرمجة برسم سنة 2018، فتضم :
- التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة الجامعية 2017-2018، حيث بلغ عدد المسجلين 716 طالب مهندس وسيبلغ عدد الخريجين ما يقارب 230.
- مواصلة دعم مركز الدراسات في الدكتوراه بكل التجهيزات الضرورية.
- مواصلة الانفتاح على المؤسسات الدولية وذلك بعقد معاهدات جديدة للتبادل.

2. علوم المعلومات

بلغ عدد الطلبة المسجلين الجدد بمدرسة علوم المعلومات (السنة الأولى لسلك المهندس) برسم السنة الجامعية 2016- 2017 ما مجموعه 102 طالبا وعدد الطلبة في طور التكوين 283 طالب. أما عدد الخريجين، برسم نفس السنة، فقد بلغ 91 خريجا من أصل 93 طالب أي بنسبة 98 %. وتم تسجيل 108 طالبا جديدا خلال السنة الجامعية الحالية 2017-2018.

بناء على نقص عدد الأساتذة المقيمين وكذا بلوغ عدد منهم سن الإحالة على التقاعد من سنة لأخرى دون تعويضهم، فإنه أصبح من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم سنة 2018 تهم ثلاثة (3) أساتذة وإطارين (2) مكلفين بالتدريس، بالإضافة إلى تقني معلوماتي واحد (1).

وفي إطار فتح تكوينين من مستوى الماستر خلال سنة 2018، فإنه أصبح من الضروري الرفع من مستوى التأطير البيداغوجي والتقني، وذلك بتمكين مدرسة علوم المعلومات من تعبئة أساتذة غير قارين من خارج المؤسسة (بالمغرب أو الخارج).

البرنامج الرابع: دعم وقيادة المهام والتعاون الدولي

1. تحديث التدبير وتثمين الكفاءات

في مجال التدبير الإداري و المالي، قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2017، بمجموعة من الأنشطة تتمثل على الخصوص فيما يلي:

1.1 تدبير الموارد البشرية

في إطار الأنشطة المتعلقة بوضع نظام معلوماتي مندمج لتدبير الموارد البشرية، تم الانتهاء من الشطر الثاني الذي هم التدبير الإداري للموظفين، والذي بدأ العمل به بشكل تدريجي، وكذا الشطر الثالث الذي يهم التدبير النوعي وتثمين الموارد البشرية، الذي سيشرع في استغلاله خلال سنة 2018، بالإضافة إلى الشروع في انجاز الشطر الرابع المتعلق بالتكوين والمساعدة التقنية.

أما بخصوص التكوين المستمر، وفي إطار تنفيذ مخطط 2017/2016، فقد تم تكوين ما مجموعه 336 موظفا. وشمل هذا التكوين 7 محاور في الميدان المهني، استفاد منها مجموعة من الموظفين العاملين بمختلف المصالح المركزية والجهوية، إضافة إلى التكوين في اللغة الإنجليزية الذي عرف تنظيم ثلاث دورات تكوينية خلال نفس السنة.

1.2 تحديث التدبير الإداري والمالي

واصلت المندوبية السامية للتخطيط تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، حيث تم إعداد مشروع نجاعة الأداء لفترة 2018-2020،وكذا مباشرة الأعمال المتعلقة بهيكلة الميزانية حول البرامج التي تم اعتمادها.

وبخصوص تتبع نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر المتعلق بتدبير النفقات، فقد تم وضع مجموعة من الآليات المتمثلة في دلائل وقوائم متعلقة بالمساطر الخاصة بتدبير المشتريات عن طريق مختلف طلبات العروض، كما تم تحيين الوثائق النموذجية المتعلقة بالشراء عن طريق طلبات السند.

1.3 تطوير النظام المعلوماتي

لقد تم، بخصوص تدبير الرباند ورقمنتها، إنجاز الأشغال المتعلقة بالشطر الأول الذي يهم تسيير الرباند ووضع نظام التدبير الإلكتروني للوثائق، بالإضافة إلى إنجاز الشطر الثاني الذي يهم تنظيم وتصنيف الرباند المتعلقة بمختلف الملفات. كما تم وضع نظام لضمان الأمن المعلوماتي ونظام النسخ الاحتياطي للبيانات إضافة لاقتناء برامج معلوماتية لتدبير المخزون.

1.4 تتبع الشؤون القانونية

قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد نصين من أجل تحيين الإطار القانوني المنظم لاختصاصات وهيكلة وحداتها الإدارية وملائمته مع التحولات والتوجهات الإستراتيجية الجديدة، حيث يوجدان في طور المصادقة من طرف الجهات المختصة. ويتعلق الأمر بمشروع مرسوم يهم تحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط ومشروع قرار يتعلق بإحداث وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية.

من جهة أخرى، وتبعا للرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة العلمية بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء بتاريخ 20 أكتوبر 2010، والتي حثت الحكومة على وضع إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، مع ما يقتضيه ذلك من تدابير تشريعية وتنظيمية من أجل تحيين الإطار القانوني والمؤسساتي للنظام الإحصائي الوطني، أعدت المندوبية نصين يهم الأول مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني والثاني مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الوطني للمعلومة الإحصائية . وقد تم عرضهما على المجلس الحكومي بتاريخ 27 ماي 2015 وتقرر إحداث لجنة وزارية لتدقيق مقتضيات هاذين المشروعين.

ويتضمن برنامج العمل لسنة 2018 في مجال تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة الأشغال التالية:

1.5 مواصلة تنفيذ المخطط الثلاثي للتكوين المستمر 2018/2016

ويشمل هذا البرنامج تنظيم عدة دورات تكوينية موزعة على 19 محور مخصصة للميدان المهني (النظام المالي، معالجة وتحليل المعطيات الإحصائية، إلخ.) و8 محاور مخصصة للبرامج المعلوماتية

و12 محور مخصصة لمجالات التدبير الإداري والتنمية الذاتية، إضافة إلى دورات التكوين في اللغة الإنجليزية.

1.6 مواصلة تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات

ستواصل المندوبية العمل على تحيين منظومة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات واعتمادهما كمرجع أساسي عند التوظيف وتسيير الحياة المهنية للموظفين وذلك أخذا بعين الاعتبار الدليل المرجعي الجديد للوظائف والكفاءات المشتركة بين الإدارات العمومية الذي تم إعداده من طرف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

1.7 مواصلة تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية

ستواصل المندوبية تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وذلك بإعداد مشروع نجاعة الأداء لفترة 2019-2021، وكذا مواصلة إنجاز الأعمال المتعلقة بهيكلة الميزانية حول البرامج المعتمدة.

1.8 مواصلة تتبع نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المتعلق بتدبير النفقات

ستتم هذه العملية عبر انجاز العمليات التالية:

- تحديث خرائط المخاطر ووضع دلائل وقوائم مرجعية للمساطر المتعلقة بتدبير النفقات؛
- تصميم لوحات قيادة ومؤشرات لتتبع أنشطة تدبير النفقات ورصد المخاطر المتعلقة بها ؛
- تعميم منهجية الرقابة الداخلية وتدبير المخاطر، وكذا آليات وأدوات الرقابة على مستوى المديريات الجهوية وعلى مستوى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط.

1.9 مواصلة تنفيذ المخطط المديري للنظام المعلوماتي

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط في هذا الشأن ب:

- مواصلة التدبير المعلومياتي للموارد البشرية، حيث سيتم استغلال الشطر الثالث المرتبط بالتدبير النوعي وإطلاق بوابة الموارد البشرية بالمندوبية السامية للتخطيط .
- تدبير الرباند ورقمنتها، حيث تم إطلاق طلب عروض مفتوح يخص إنجاز الشطر الثالث من الأشغال المرتبطة بتسيير الرباند ووضع نظام للتدبير الإلكتروني للوثائق وذلك بالعمل على الرقمنة والمعالجة الإلكترونية لهذه الوثائق قبل إدماجها في النظام الإلكتروني.

1.10 تتبع الشؤون القانونية

ستسهر المندوبية السامية للتخطيط على إعداد مشاريع نصوص قانونية والتنسيق مع الجهات المعنية قصد عرضها على مصالح المصادقة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمشروع مرسوم يتعلق بمنح تعويض يومي للموظفين المكلفين بتهييء وإنجاز البحوث الإحصائية، حيث سيتم إعداد الصياغة النهائية لمشروع مرسوم يتعلق بتحديد المقادير الاساسية للتعويض اليومي للموظفين المكلفين بتهيئ وإنجاز واستغلال وفرز البحوث الاحصائية وعرضه على مسطرة المصادقة. ويأتي هذا المشروع نظرا للدور الذي يلعبه الباحث الاحصائي في النظام الاحصائي الوطني بالمقارنة مع قيمة التعويضات الجاري بها العمل حاليا والتي أصبحت متجاوزة ولا تمكن من تغطية المصاريف الضرورية كالإقامة والتغذية.

2 رفع إمكانيات مباشرة الأدب الرمادي «Littérature grise» المنشور بالمغرب وتنبيهات "Alertes" الرصد / اليقظة

قامت المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق، خلال سنة 2017، بمواصلة مجهوداتها الرامية إلى إغناء الرصيد الوثائقي الوطني الذي أصبح يناهز 287.939 وثيقة تغطي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. كما عملت على إغناء رصيد المكتبة الافتراضية رفوف Rofoof ب 6000 وثيقة. ووصل عدد مستعملي بوابة "أبحث" إلى 768.741 مستعمل.

وبالموازاة، تم تحيين البوابات الموضوعاتية لقاعدة المعطيات "مراصيد" ب 12.400 وثيقة إلكترونية جديدة في سنة 2017 ليصل العدد الإجمالي إلى 117.400 وثيقة، وذلك من خلال رصد 6.170 مصدر معلومات وطني وأجنبي.

ويعتزم المركز الوطني للتوثيق خلال سنة 2018 إثراء قاعدة "مراصيد" من خلال توسيع مجال الرصد ليصل الى 14 موضوعا، وانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة باللغة العربية والانجليزية ليصل عددها الإجمالي إلى 8500 مصدر. كما سيعززها برصد الشبكة الخفية (WebInvisible)، حيث سيتم تحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية بوثائق إلكترونية جديدة، ليصل عددها إلى 127.000. كما سيعمل المركز على مواصلة نشر وتوزيع النشرات الإلكترونية.

إضافة الى ذلك يعتزم المركز خلال سنة 2018 :

- جمع وتحليل 6160 وثيقة الكترونية وورقية ؛
- مواصلة إغناء رصيد المكتبة الافتراضية رفوف Rofoof ب 12000 وثيقة
- إعادة صياغة و هيكلة بوابة البحث "ابحثو"
- إعادة صياغة تنظيم العمل الداخلي WORKFLOW
- تطوير تطبيق جديد لجمع وتتبع الوثائق.
- مواصلة وإنهاء عملية رقمنة 80.000 وثيقة من الرصيد الوثائقي للمركز.

3 الزيارات على الخط لبوابة المندوبية السامية للتخطيط

عمل المركز، خلال سنة 2017، على نشر وتوزيع 480 نشرة إلكترونية منها 440 نشرة أسبوعية عبر البريد الالكتروني للمستعملين المنخرطين و40 نشرة فصلية وذلك في مجالات مختلفة متعلقة ببوابات "مراصيد".

بعد تحضيرات علمية ولوجيستيكية، أعطى المركز الوطني للتوثيق الانطلاقة للمعرض الافتراضي DocExpo في مجال الرصد و التوثيق. حيث وصل عدد المؤسسات العارضة 80 مؤسسة عمومية وخاصة وبلغ عدد الزيارات 82435 زيارة.

كما عرفت أواخر سنة 2017 إنطلاق حملة تواصلية عبر مواقع إخبارية إلكترونية للتعريف بالمعرض وبالخدمات التي يقدمها لإستقطاب عدد أكبر من العارضين والزوار.

ويعتزم المركز، خلال سنة 2018، استقطاب المزيد من العارضين للمعرض الافتراضي ليصل العدد الإجمالي للعارضين إلى 150 عارضا.

وهكذا، فقد بلغ عدد زوار الموقع الالكتروني للمندوبية أزيد من مليون زائر سنة 2017، ولجوا إلى 5,5 مليون صفحة، في ما بلغ عدد الوثائق التي تم تحميلها 1642 وثيقة.

4 التعاون الدولي

تعمل المندوبية السامية للتخطيط على تعزيز مكانتها المتميزة على الصعيدين الدولي والإقليمي وذلك بتطوير وتقوية علاقات تشاركية مع عدة مؤسسات دولية وإقليمية والمشاركة في مؤتمرات ولقاءات في ميادين ذات الصلة بمهامها ومسؤولياتها وكذا بإسهام أطرها في مجال تقديم الخبرة لدول إفريقية وعربية.

4.1 العلاقات التشاركية

تعمل المندوبية على تحديث وتنمية النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وذلك وفق المعايير والتوصيات الدولية. حيث واصلت مساهمتها في التفكير والنقاش في ميدان الإحصاء على الصعيد الدولي، وذلك عبر مشاركتها في مختلف المحافل والملتقيات الدولية، كما عززت علاقاتها التشاركية مع العديد من الهيآت والمنظمات المختصة في ميدان الإحصاء.

وفي إطار مساعيها لتعزيز قدرات أطرها وتمكينهم من أحدث المعايير الدولية والتقنيات والأدوات المستعملة في إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية من جهة، والقيام بدراسات تحليلية للمعطيات الإحصائية التي توفرها العمليات الإحصائية من جهة أخرى، قامت المندوبية بتوقيع اتفاقيات مع كل من البنك الدولي ومركز الأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط وصندوق اللأمم المتحدة للسكان.

ففي إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، تم، خلال سنة 2017، إعداد تقريرين علميين، الأول حول الفقر والرخاء المشترك 2001-2014 والثاني حول سوق الشغل بالمغرب، التحديات والفرص.

كما نظمت المندوبية بتعاون مع مركز الأبحاث للمكتب الشريف للفوسفاط ندوة علمية حول النمو الاقتصادي بالمغرب: النظريات والبديهيات والدروس المستقاة من التجارب الراهنة.

أما فيما يخص مشروع التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي يرمي بالخصوص إلى دعم إعداد قواعد بيانات جهوية وتعزيز قدرات الجهات في مجال إنتاج واستعمال المعلومة الإحصائية وإعداد دراسات موضوعاتية من شأنها أن تستجيب لحاجيات متخذي القرارات، فقد تم تنظيم ثلاث ورشات بشراكة مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة وهي:

. ورشة تحسيسية حول أهداف التنمية المستدامة؛

. ورشة جهوية حول موضوع: "الشباب: ثروة ديمغرافية من أجل تنمية ترابية مستدامة"؛

. وورشة لرصد حاجيات الجهة من حيث المعطيات الإحصائية وتعزيز القدرات والدراسات الموضوعاتية.

لقد عرفت سنة 2017 تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (مكتب شمال إفريقيا) من أجل المساهمة في إعداد مشروعين يتعلق الأول بإعداد تقرير حول إنجازات المغرب العربي في مجال التنمية المستدامة والثاني حول مواءمة أجندة التنمية المستدامة 2030 و إطار التخطيط بإفريقيا.

4.2 المساهمة في اللقاءات الدولية والإقليمية

في إطار تفاعل المندوبية السامية للتخطيط مع محيطها الدولي والإقليمي، شغلت المندوبية خلال سنة 2017 عدة مناصب منها:

- الرئاسة المشتركة، إلى جانب اللجنة الأوروبية، لمنتدى الإحصائيين الأورومتوسطيين؛
- الرئاسة المشتركة، إلى جانب المكتب المركزي للإحصاء الهنغاري، لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المكلف بالشراكة والتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية لأجندة التنمية المستدامة 2030 ؛
- رئاسة اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء بجامعة الدول العربية خلال الدورة الجارية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى الدور الفعال للمندوبية في محيطها الإحصائي الدولي والإقليمي والمتمثل في مساهمة أطرها كأعضاء في عدة مجموعات خبراء دوليين يهتمون، تحت مظلة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، بتطوير المفاهيم والأساليب الإحصائية، منها مجموعة العمل العالمية المكلفة بدراسة استعمال البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، ومجموعة الخبراء المكلفة بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وفريق الخبراء المكلف بمراجعة تصنيف الأنشطة الخاصة بإحصائيات استخدام الوقت، و فريق خبراء المنظمات الدولية حول إحصائيات النوع الاجتماعي وكذلك فريق الخبراء المكلف بإعداد إطار منهجي لقياس هجرة اللاجئين.

وبالإضافة لذلك شاركت المندوبية السامية للتخطيط في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية للإسهام في النقاش الدولي حول الإطار الجديد لمؤشرات التنمية المستدامة وسبل تفعيله.

كما قام أطر المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2017 بعدة مهام بالخارج في إطار تقديم الخبرة أو المشاركة في مؤتمرات ولقاءات أو في إطار دورات للتكوين والتدريب، همت بالخصوص اللجنة الأممية الاقتصادية لإفريقيا، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكويت، وكذا برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، والإسكوا، بالإضافة إلى المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية، وبرنامج التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الإحصاء في نسخته الرابعة (ميدستات IV)، والوكالة الأوروبية للبيئة، والجمعية الأوروبية للتبادل الحر.

4.3 تنظيم لقاءات دولية واقليمية

في إطار تعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، قامت المندوبية السامية خلال 2017، وعلاوة على احتضانها للمؤتمر العالمي للإحصاء السالف الذكر واللقاءات التي عقدت على هامشه، باستضافة:

- الدورة التدريبية لفائدة ممثلي الأجهزة الإحصائية المتوسطية حول موضوع تقنيات التواصل من أجل الإحصاء وذلك بالدار البيضاء؛

. الدورة التدريبية حول المؤشر الإفريقي للتنمية الاجتماعية بالرباط بتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا،

. التعاون مع الهيئة الإفريقية "مدن وحكومات محلية متحدة - افريقيا" في تنظيم ورشة وطنية حول دعم البعد الإقتصادي وللامركزية.

. ملتقى حول "دور المعلومات في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة" وذلك خلال الفـترة من 12 إلى 13 دجنبر 2017 بالرباط وذلك بشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛

4.4 العلاقات في إطار تعزيز القدرات والتعاون جنوب – جنوب

استقبلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2017 مجموعة من الأطر من الدول الإفريقية من السنغال والسودان والرأس الأخضر وموريطانيا، وذلك في إطار تبادل الخبرات والإطلاع على التجارب المغربية في ميدان البحوث الإحصائية والمحاسبة الوطنية وكذا تحليل الظرفية والتنمية البشرية.

كما قام أطر المندوبية السامية للتخطيط بتقديم الخبرة لفائدة عدة دول عربية وافريقية منها الكويت والبحرين والرأس الأخضر وموريتانيا وذلك بالخصوص في مجال المحاسبة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2018

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي أن أعرض على نظر لجنتكم الموقرة تقدم إنجاز ميزانية 2017 وأهم بنود ميزانية 2018 .

تقدم إنجاز ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2017 -

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2017 ما مجموعة 432.78 مليون درهم موزعة كما يلي :

272,00 مليون درهم (62,85%) لنفقات الموظفين؛

130,89 مليون درهم (30,25%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة ؛

29,88 مليون درهم (6,90%) لميزانية الاستثمار.

هذا وقد بلغت نسبة الإلتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2017 إلى حدود تاريخ 30 أكتوبر 2017:

ميزانية التسيير (الموظفون): % 98

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة): % 97

ميزانية الاستثمار: % 77

- مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2018

وفيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2018 لتمويل البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة .فقد بلغت 470,17 مليون درهم مسجلة بذالك زيادة بنسبة

قدرها 8.64% مقارنة مع ميزانية 2017 .كما خصص هذا المشروع 20 منصبا ماليا للمندوبية السامية

للتخطيط برسم سنة 2018.

وقد تم توزيع ميزانية 2018 على النحو التالي :

282,70 مليون درهم (60,13%) لنفقات الموظفين

157,59 مليون درهم (33,52%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة ؛

29,88 مليون درهم (6,35%) لميزانية الاستثمار.

توزيع ميزانية 2018 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية (المصالح الاممركزة)

.ميزانية التسيير(المعدات والنفقات المختلفة)

.المديريات المركزية : 130,68 مليون درهم

.المصالح المسيرة بصفة مستقلة : 19,17 مليون درهم

.المديريات الجهوية : 7,73 مليون درهم

.ميزانية الاستثمار

.المديريات المركزية : 16,27 مليون درهم

.المصالح المسيرة بصفة مستقلة : 11,70 مليون درهم

.المديريات الجهوية : 1,91 مليون درهم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2017

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2017 - 2018
دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2018, وذلك من خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2018 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي ألقى عرضا مفصلا تفضل في بدايته باستعراض حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة2017 من خلال تفاعله المؤسساتي مع مجلس المستشارين ، مذكرا بالأهداف المتوخاة من اتفاقية التعاون مع مجلس المستشارين التي تم عقدها في بداية شهر نونبر 2017 ، إضافة إلى الإحالات الواردة من المجلس والمتعلقة بإعداد دراسة حول "الاستراتيجية المندمجة للشباب" 7 نونبر 2017 ،كذا طلب إبداء الرأي بخصوص مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري والعمل الجمعوي (8نونبر 2017).

وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية بمناسبة عيد العرش 2014، أفاد السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المجلس أعد بتعاون مع بنك المغرب دراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب مع تقييم حصة الرأسمال غير المادي في هذه

الثروة ، مشيرا إلى التوصيات التي تضمنتها الدراسة من اجل إدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية بهدف تسريع دينامية خلق الثروات وضمان توزيعها المنصف لفائدة جميع المواطنات والمواطنين ومختلف جهات المملكة .

وفي نفس السياق أشار إلى أن قيمة الثروة الإجمالية للمغرب ، بالأسعار الجارية قد تجاوزت الضعف خلال الفترة مابين سنتي 1999و 2013 ، حيث انتقلت من 5.904 إلى 12.833 مليار درهم ، ذلك بما يعادل زيادة 5 ٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ذاتها.

أما ما يتعلق بالدراسة حول تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية ،فقد أشار انه رغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين المتدخلين فوضعية العالم القروي جد مقلقة ,لاسيما في مجال الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية ،موضحا أن التقرير عمل على تحليل مختلف الجوانب المتعلق بالعالم القروي ،بهدف حث السلطات العمومية على إعداد رؤية جديدة خاصة لتنمية العالم القروي مع التركيز على البعد الإنساني .

أما على الصعيد البيئي أفاد السيد الرئيس أن الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية "الكوب 22" تمكنت من تحقيق نتائج مرضية من أبرزها تحديد سنة 2018 أجلا للتنفيذ الفعلي لاتفاق باريز ومن جهة أخرى تحقيق مكتسبات مهمة على مستوى تعبئة الموارد المالية.

واعتبارا للإمكانات الواعدة التي يتيحها المجال الرقمي، أشار السيد الرئيس أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أكد في هذا الإطار ببلورة مقاربة شمولية ومتجانسة من اجل بلوغ مستوى جديد لرقمنة المرافق العمومية بما يكفل تحقيق الإنصاف والشفافية والنجاعة .

وفي إطار الإحالة الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي لازلت في طور المناقشة والمصادقة أفاد السيد الرئيس أنها همت المواضيع التالية :

- السياسات الصناعية بالمغرب
- التكنولوجيا والقيم
- المدن المستدامة
- المناولة وعلاقات الشغل
- الحماية الاجتماعية

ووعيا منه بغرض دعم أشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أوضح أن المجلس ساهم في العديد من النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام من خلال تنظيم العديد من الندوات والملتقيات بشراكة مع مجالس مماثلة .

في حين تقدم السيد الرئيس بخارطة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018 والتي ركزت بالأساس على تقوية قدرات المجلس من خلال دعم انتاجاته ،كذا الإستراتيجية التواصلية مع تفعيل اليقظة الإستراتيجية والمعلوماتية .

هذا، وتقدم السيد الرئيس ببسط مشروع ميزانية المجلس التي عرفت تطورا بنسبة 1.63٪ على مستوى نفقات التسيير أما على مستوى نفقات الاستثمار لم يطرأ عليا أي تغيير .

وفي ختام كلمته ، أكد السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انه من اجل أن يضطلع المجلس بالمهام المنوطة به في إطار من الحكامة والفاعلية، عمل على ترشيد نفقاته وفق منظور حكماتي يستجيب ومتطلبات وحاجيات المجلس من خلال وضع مخطط عمل يتعلق بتنمية قدرات ومصالح المجلس على المستوى البنيوي والتنظيمي وعلى صعيد الموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2018 أثنى السادة المستشارون على العرض القيم الذي تقدم به السيد رئيس المجلس ، والغني بالمعلومات والمعطيات الكمية والنوعية من خلال استعراض محاور الأشغال المنجزة من قبل المجلس ، والبرامج التي بصدد بلورتها .

كما تم التنويه بالمجهودات التي يبدلها المجلس من اجل تنوير المؤسسة التشريعية وكذا الحكومة من خلال التقارير والدراسات في إطار الإحالة الذاتية وإبداء الرأي خاصة الجانب المتعلق بالمؤشرات مما يسهم في التشخيص الواقعي لمجموعة من المجالات سواء الاقتصادية الاجتماعية والبيئية . مسجلين أهمية الدراسات والتقارير الصادرة عنه والتي يجب أن تكتسي طابع الإلزامية والتتبع من حيث اثر التوصيات على المستوى العملي لا بالنسبة للمؤسسة التشريعة أو على مستوى البرامج والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية

وفي ذات السياق تمت الإشادة بالدراسة المنجزة من طرف المجلس المتعلقة بالثروة الإجمالية للمغرب والتي تمثل مساهمة نوعية في تناول مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية كدا مجال الرأسمال اللامادي مما أضفى عليها قيمة مضافة ،معتبرين أن الثروة اللامادية المتمثلة في الرأسمال البشري رافعة أساسية لاستدامة الثروة الإجمالية للمغرب.

ووعيا بأهمية الرأسمال اللامادي في التنمية المستدامة وفي المساهمة في الاختيارات النموذجية التنموية ،تمت المطالبة بإدماج الرأسمال اللامادي في

السياسات العمومية والبرامج الإستراتيجية تعزيزا للعدالة الاجتماعية وارساءا لميثاق اجتماعي جديد يهدف إلى تأصيل منظومة القيم و الثقة بين مختلف الفاعلين سواء مؤسسات دستورية و سياسة وكذا المجتمع المدني .

واستحضر السادة المستشارين أهمية ودور اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية، حيث تم الاستفسار بخصوص الإمكانيات المتاحة للجهات من اجل الاستغلال الأمثل لثرواتها ،كذا الاستثمار الأمثل للموارد المتوفرة لها ،وعن مدى التقاطع والالتقائية بين جهات المملكة المغربية ،مؤكدين على ضرورة التقليص من الفوارق المجالية،منوهين في هذا الإطار بالدراسة المنجزة من طرف المجلس الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بخصوص متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية والتي تضمنت مجموعة من التوصيات من أهمها إحداث اللجنة الوطنية للقيادة الاستراتيجية للجهوية والتتبع والتقييم المستمر .

كما دعا السادة المستشارين إلى ضرورة انجاز دراسات وتقارير حول عدد من المواضيع ذات الصلة بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية من بينها :

- النموذج التنموي في العالم القروي التحديات على مستوى ولوج الخدمات الأساسية ؛
- إشكالية الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية ؛
- إشكالية العقار خاصة ما يتعلق بالأراضي السلالية ؛
- تتبع الفوارق على مستوى الميزانيات المرصودة للمؤسسات ومقارنتها مع النتائج المحققة ؛
- انجاز دراسات تحليلية حول قوانين المالية لإبراز المنجزات ومكان الخلل؛
- وضع الإدارة العمومية من خلال قياس المردودية ؛
- دور القيم في التنمية "التكنولوجيا والقيم "؛
- ميثاق المرافق العمومية ودوره في الحكامة الجماعية ؛

- انجاز دراسة بخصوص علاقة المغاربة بالكتاب ؛
- القطاعات الغير المهيكلة وأثرها على الاقتصاد والمجتمع؛
- تقديم دراسة حول الطبقة المتوسطية ؛

فضلا عن ذلك، تمت المطالبة بتركيز جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع الدبلوماسية الموازية وأهميتها خاصة في إطار التنسيق مابين القطاعات والمؤسسات مما يخدم الوطن و الوحدة الترابية .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين ،أوضح السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انه رغم إمكانيات المجلس المتواضعة فانه يسير بخطى ثابتة لمواكبة الإصلاحات والتحولات العميقة التي تعرفها بلادنا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وان المجلس حريص على تقديم كل المساعدات سواء للمؤسسة التشريعية أو مؤسسة الحكومة وفق الضوابط القانونية التي تحكم علاقته بالمؤسستين وباقي مكونات المجتمع،احتراما للأحكام الدستورية .

وعلى مستوى أخر وردا على الملاحظات التي تقدم بها السادة المستشارين والمتعلقة بالانجازات التي قام بها المجلس سواء المتعلقة بالدراسات والتقارير الصادرة عنه أو الإحالات الواردة من المؤسسة التشريعية ، أبان سيادته أن دور المجلس لا ينحصر في انجاز الدراسات فقط بل أصبح يلعب دورا حيويا واستراتيجيا

يفرض التتبع والتوجيه والانفتاح على مستجدات المنظومات القانونية و الجهوية الأجنبية منها والعالمية .

وأشار إلى انه في إطار المهام المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب النصوص القانونية ووعيا منه بالدور الذي يجب أن يلعبه ، لاسيما على مستوى التوجيه والتتبع ،أخد المجلس على عاتقه مسؤولية إعداد دراسات وإحالات ذاتية لضمان وتامين استمرارية المرافق العمومية في تقديم الخدمات اللازمة انطلاقا من تشخيص مكامن الخلل وتحديد الحلول اللازمة.

وفي هدا السياق أوضح أن دراسته حول الثروة الإجمالية للمغرب انطلق تقييمها من مقاربة البنك الدولي ،حيث قام كل من بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باغنائها حتى تتمكن من استيعاب الخصوصيات المغربية على نحو أفضل وذلك بمراجعة المعايير والطرق المحاسبية ، وإدراج عوامل جديدة من تقييم الرأسمال الطبيعي ولاسيما المواد السمكية، مفيدا أن الدراسة تقترح توصيات من اجل إدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية بهدف تسريع دينامية خلق الثروات وضمان توزيعها المنصف لفائدة جميع المغاربة وجهات المملكة .

وبخصوص مال التوصيات الصادرة عن المجلس نوه السيد الرئيس بتفاعل مجلس المستشارين معها وكذا استثماره للدراسات والتقارير الصادرة عنه سوء على مستوى تقارير المجموعات الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية أو على مستوى التعديلات ومقترحات القوانين،مفيدا أن هناك العديد من القطاعات الحكومية التي تفاعلت بقوة مع التوصيات الصادرة من قبيل إعداد مشروع قانون المتعلق بالماء من طرف القطاع المعني كذا مشروع قانون جديد يتعلق بالسكنى من طرف وزارة السكنى والتعمير .

وبخصوص اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية أكد أن دورها الأساسي تقديم كل المساعدات اللازمة لنقل الاختصاصات وتفعيل سياسة اللاتركيز لإنجاح ورش

الجهوية، إضافة إلى تأطير المخططات والبرامج المعتمدة من طرف الجهات لتقليص الفوارق في مابينها من خلال وضع حد للتفاوت على مستوى التفعيل مشيرا إلى الدراسة التي أعدها المجلس في هذا الإطار والتي تضمنت العديد من التوصيات من إبرازها إنشاء اللجنة المشار إليها أعلاه .

وعلى مستوى أخر أكد سيادته أن المجلس اشتغل على العديد من الدراسات من قبيل المواضيع المتعلقة بالسياسات العمومية و التغيرات المناخية والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ،كذا دراسات لها علاقة بالجانب الثقافي منها وسيلة إدماج الشباب في التنمية بالإضافة إلى مواضيع ذات الصلة بالإدارة والمرفق العمومي

مؤكدا في هدا الإطار أن المجلس سيعمل على انجاز مواضيع ودراسات تهم المردودية الإدارية والطبقة المتوسطة بالمغرب وميثاق المرافق العمومية.

ووعيا منه بأهمية الديبلوماسية الموازية للمجلس أكد السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المجلس ينهج سياسة الانفتاح والتواصل مع باقي المجالس الموازية في إطار من التواصل الدائم والتعاون من خلال تنظيم منتديات ولقاءات للاستفادة من التجارب المتقدمة ،كذا تقوية جسوره مع الرأي العام الوطني والدولي حيث يتم نشر تقاريه على نطاق واسع عبر موقعه الالكتروني وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل ،

موضحا أن المجلس عزز انفتاحه على المحيط الخارجي من خلال تعاونه الدولي حيث شارك في عدة لقاءات دولية من اجل تحقيق إشعاع النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وتعزيز علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف عبر المشاركة في العديد من الندوات للنهوض بصورة المغرب على الصعيد الأوربي والقارة الإفريقية والقارة الأمريكية .

وأخيرا عبر عن إيمانه القوي بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري كرأسمال أساسي لتحقيق الأهداف التنموية ، معربا عن سعادته في التواصل الدائم والفعال مع المؤسسة التشريعة .

عرض

السيد رئيس المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي

عرض

السيد رئيس المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي

عناصر العرض

- ❑ حصيلة منجزات المجلس خلال سنة 2017
- ❑ برنامج عمل المجلس برسم سنة 2018
- ❑ مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2018

تفاعل مؤسساتي مع مجلس المستشارين

عقد اتفاقية تعاون مع مجلس المستشارين (1 نونبر 2017)

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد إطار للتعاون بين المجلسين فيما يتعلق بمواكبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأشغال ومبادرات مجلس المستشارين، وبمآل الآراء التي يدلي بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إما بطلب من مجلس المستشارين، أو بمبادرة منه في إطار الإحالة الذاتية

الملتقى البرلماني الثاني للجهات (16 نونبر 2017)

الشراكة مع مجلس المستشارين في تنظيم «**الملتقى البرلماني الثاني للجهات**»، الذي يهدف إلى القيام بقراءة موضوعية لتجربة الجهوية المتقدمة، والمساهمة في التفاعل مع مختلف القضايا والإشكالات المطروحة، عبر مشاركة المتدخلين من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2017

تفاعل مؤسساتي مع مجلس المستشارين

إحالات

- ❑ طلب إعداد دراسة حول "الاستراتيجية المندمجة للشباب" (7 نونبر 2017)
- ❑ طلب إبداء الرأي بخصوص مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (8 نونبر 2017)

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

حرص متزايد على:

*** تحسين الجودة**

*** إنضاج النقاش**

*** المساهمة في الاختيارات التنموية الكبرى**

يروم عمل المجلس الى أن تكون آراؤه وتقاريره والدراسات التي ينجزها ذات جودة شكلا ومضمونا، وتحمل قيمة مضافة، وتمثل مساهمة نوعية في تناول مختلف الإشكاليات التي ينكب على تحليلها ودراستها والتي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة

تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الممثلين داخله عبر حوار هادئ، رصين ومنظم، وباعتماد نهج تشاركي واسع يستوعب آراء وأفكار كافة الفئات المكونة للمجلس، وذلك من أجل المساهمة في بلورة الاختيارات التنموية الكبرى للبلاد التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد من ثمارها بشكل متكافئ كافة شرائح المجتمع

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

مخرجات الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

التكليف المولوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعاون مع بنك المغرب، بمناسبة الخطاب الملكي السامي لعيد العرش المجيد (2014)، بإنجاز دراسة حول الرأسمال غير المادي والقيمة الإجمالية للمغرب خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013.

"... توجّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013...».

جلالة الملك يدعو في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018 الاستناد إلى هذه الدراسة للإعداد سياسة جديدة لفائدة الشباب.

« ولضمان شروط النجاعة والنجاح لهذه السياسة الجديدة، ندعو لاستلهام مقتضيات الدستور، وإعطاء الكلمة للشباب، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية، والإفادة من التقارير والدراسات التي أمرنا بإعدادها، وخاصة حول "الثروة الإجمالية للمغرب" ...».

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

مخرجات الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

تقرير تركيبي

تقرير مرحلي:

قياس وتحليل القيمة الإجمالية (1999 - 2013)

8 تقارير موضوعاتية:

(الحكامة الديمقراطية، رافعة أساسية لاستدامة الثروة الاجمالية في خدمة المواطنين- تنمية الرأسمال البشري- الميثاق الاجتماعي الجديد- السياسيات العمومية المتعلقة بالتنمية المستدامة في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2013- الفوارق الجهوية في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2013 - الرأسمال غير المادي في الثقافة والإبداع الفني- ضمان تحقيق تحوّل هيكليّ للاقتصاد الوطني- تعزيز مكانة المغرب كقطب إقليمي للاستقرار والاقتسام)

4 دراسات أفقية وتكميلية:

(دور العوامل غير المادية في فعالية الرأسمال: قطاعات الماء، والعقار والطاقة - النموذج الاقتصادي المغربي: تحديد عوامل الصعود - دور القيم في التنمية - مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية)

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

مخرجات الدراسة حول الثروة الاجمالية للمغرب «الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف»

مخرجات الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

يتضمن هذا التقرير 3 أقسام:

- **القسم 1:** تحديد المفاهيم والمقاربات منْ أجلِ الإحاطة بالثروة الإجمالية للمغرب؛
- **القسم 2:** تقييم هذه الثروة الإجمالية ومكوّناتها خلال الفترة ما بين 1999و 2013، وكذا تحليل تطوّرها ومحدّداتها؛
- **القسم 3:** اقتراح طموح جديد من أجل خلق أفضل للثروة الإجمالية لفائدة المواطن:
  - ✓ إبراز التحديات الخارجيّة والداخلية التي ينبغي أنْ ترفعها بلادنا؛
  - ✓ تحديد رافعاتٍ مُهيْكِلة يزتكزُ عليْها طموح «الصعود المجتمعي» المقترح؛
  - ✓ أدوات من أجل مواكبة هذا الطموح.

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2017

مخرجات الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

أهمّ الدروس المُستخلَصَة والمفارَقات المسجّلَة

- قيمَة الثرْوة الإجماليّة للمغرب، بالأسْعار الجارية، قد تجاوزت الضِعْف، خلالَ الفترة ما بيْن سنتيْ 1999 و 2013: انتقلتْ منْ 5.904 إلى 12.833 مليار درهم.
- يتجلّى أهمّ محرّك لنمو الثروة الوطنية في الرأسمال غير المادي (72 في المائة في المتوسط بين سنتيْ 1999 و2013) الذي يشتمل على الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسساتي، فضلا عن مكوناتٍ أخرى للرأسمال الوطني يمثّلها الاستقرار والتاريخ والمكوّن الشعائري والثقافي. كما يمثل الرأسمال المُنتَج 24.1 في المائة، بينما تمثّل الموارد الطبيعية 7.3 في المائة. وفيما يتعلّق بالأصول الأجنبية، فإنّ الوضْع الخارجيّ الصافي للمغرب سالب.
- مساهمة الرأسمال غير المادي في خلق الثروة الوطنية خلال الفترة ما بين 1999 و 2013 (60 في المائة) تظلّ مع ذلك دونَ حجمها المتوسّط في الثروة الإجمالية للبلاد التي تبلغ 72 في المائة.
- يُترجم هذا التطوّر، من جهة، التفاوت المسجّل بين الإصلاحات التي تتحقق لصالح التنمية البشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين البناء المؤسساتي، إضافة إلى آثارها الفعليّة على الرأسمال غير الماديّ؛ كما يترجم، من ناحية أخرى، كوْن الرأسمال الوطني غير الماديّ هو مصدر موارد هامّة تظلّ غير مُستغَلّة بما يكفي، والتي من شأنها تسريعِ وتيرة نموّ الثروة الإجماليّة للبلاد.
- يشير معدل الإدخار الصافي إلى مسار نموٍّ مُستدام، غير أنّ هناك استغلالاً مفرطًا للموارد المائية وتراجعًا للتنوع البيولوجي .

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2017

مخرجات الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

مكونات الثروة الاجمالية

لا تشتمل الثروة الإجمالية على العناصر المادية أو المحاسبية فقط، بلْ تشتمل كذلك على ما هو غير مادي وغير ملموس، ويتمّ تحديدها باعتبارها تراكما للرأسمال المنْتج، والرأسمال الطبيعيّ، والرأسمال غير الماديّ، ومخزون الأصول المالية الخارجية الصافية.

تقوم مقاربة الثروة الإجمالية على قياس مخزون الثروة أو رصيد الأمة. وتعتبر هذه المقاربة أنّ الثروة المُتاحة ليست سوى القيمة الحالية للاستهلاك النهائيّ للأسر والإدارات في المستقبل، إضافة إلى الاستثمارات المستقبلية على فترة تمتدّ إلى 25 سنة.

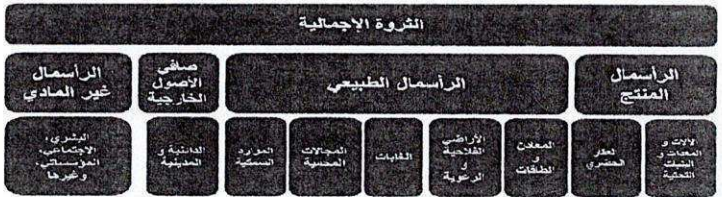

أهمّ الدروس المُستخلَصَة والمفارَقات المسجّلَة

بنية الثروة الاجمالية للمغرب

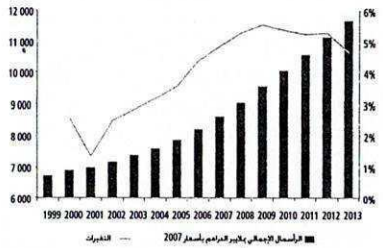

تطور الثروة الاجمالية للمغرب ما بين 1999-2013

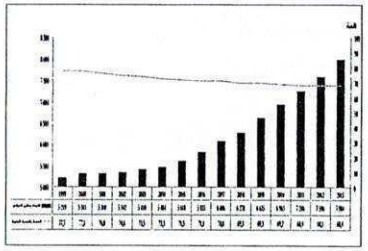

تطور الرأسمال غير المادي - بالدرهم في 2007

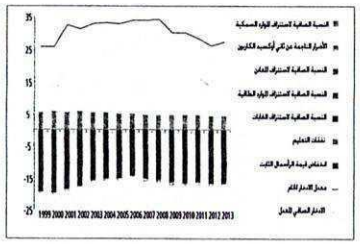

تطور الادخار الصافي بالنسبة المائوية من الناتج الوطني الخام

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

حول تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

في إطار الإحالة الذاتية

تقرير المجلس: « تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق »

أهم التوصيات:

- ✓ اعتماد قانون -إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي؛
- ✓ الإعداد التشاركيّ لرؤية وطنية للتنمية العالم القروي، تتضمن المكوّن البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي؛
- ✓ القيام بإصلاح عميق ومتضافر للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار ؛
- ✓ إعداد سياسة حقيقية للسكن القروي؛
- ✓ تعزيز الشبكة الطرقيّة في التجمّعات القرويّة، وخاصة في المناطق النائية، وتجويد موارد وجهود المتدخلين؛
- ✓ تقوية دينامية الاقتصاد القروي عبر:
  - وضع تدابير تحفيزية كفيلة بتشجيع إنشاء وحدات لتثمين المنتجات الفلاحيّة في الوسط القروي؛
  - تشجيع وإدماج العمليات المتعلقة بتنمية السياحة القروية المحلية والصناعة التقليدية؛
  - دعم الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي
- ✓ تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبليّة المُعتمَدة في يوليوز 2015؛
- ✓ ضمان مواكبة القرب للفاعلين المحليين والساكنة القروية وتعزيز قدراتهم؛
- ✓ تعزيز تمويل العمليات المتعلقة بالتنمية القروية وتوجيهها نحو تحسين ظروف عيش المواطن في العالم القروي.

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

في إطار الإحالة الذاتية

تقرير المجلس: « تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق »

واقع الحال:

جهود لا يُستهان بها بذلتها الدولة:
إنجاز مشاريع واستراتيجيات تنموية بهدف تحسين مستوى عيش ساكنة العالم القروي (الولوج إلى الماء الشروب، الكهربة، الصحة، الشبكة الطرقية...)،

- ✓ استمرار الفقر والهشاشة في العالم القروي؛
- ✓ استمرار الفوارق الاجتماعية بين الوسط الحضري والوسط القروي والنوع الاجتماعي؛
- ✓ عرض صحّيّ ضعيف؛
- ✓ خصاص فيما يخص الربط المنزلي بالماء الشروب (يتعدى39.7 في المائة)؛
- ✓ الربط بشبكة التطهير السائل يظل ضعيفا، ويطرح مشاكل حقيقيّة صحّيّة وبيئية خطيرة، ولا سيّما في المراكز القرويّة الصاعدة ، التي أقيمت في غياب مخطط للتهيئة في أغلب الحالات؛
- ✓ طرق غير مصنّفة (مسالك قروية) الأكثر استعمالا في الوسط القروي لا تتوفر على آليات تضمن تهيئتها وصيانتها...

رافعات تخلق الثروة وفرص الشغل في الوسط القروي: الفلاحة، الصيد، السياحة القروية، الصناعة التقليدية القروية، لكن ينبغي تشجيعها ومواكبتها للنهوض بالاقتصاد القروي.

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

بطلب من مجلس النواب

دراسة حول «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية»

أهم التوصيات:

- ✓ وضع قانون إطار خاص بالمناطق الجبلية ارتكازا على البرنامج المندمج لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ؛
- ✓ وضع سياسة عمومية مندمجة موجّهة لتنمية المناطق الجبلية، وفقا لمقاربة تشاركية (و/أو حوار وطني). ويتعين أن يتم تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي والمحلي مع مراعاة خصوصيات (المؤهلات، الإكراهات، الوضعية التنموية) كل سلسلة جبلية؛
- ✓ تفعيل المصادقة على ميثاق اللاتمركز وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية الموسعة التي اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- ✓ تعزيز الوسائل البشرية والمالية لمؤسسات البحث بما يُمكِّنُها من الاشتغال على المناطق الجبلية، وتشجيعها على الاهتمام أكثر بالسوسيولوجيا القروية وبالمبادرات المحلية؛
- ✓ تحسين البنيات التحتية الطرقية بغية خلق دينامية بالمناطق الجبلية وتقوية جاذبيتها؛
- ✓ وضع خرائط تبين خصائص ومؤهلات كل سلسلة جبلية، من أجل تحديد وتصنيف القطاعات التنموية ذات المؤهلات العالية؛
- ✓ خلق دينامية جديدة في اقتصاد المناطق الجبلية عبر استهداف القطاعات المنتجة للثروة وفرص الشغل؛
- ✓ النهوض بحكامة مسؤولة للمناطق الجبلية تُحَفِّزُ المقاربة الجهوية، مع تعزيز تمويل التنمية بهذه المناطق.

التقرير السنوي
حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا سنة 2016

المادة 10
القانون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2016

على الصعيد الاقتصادي:

- ✓ تأثير التقلبات المناخية على النمو في سنة 2016، وإنْ بكيفيّة أقلّ مقارنة مع الماضي، يتطلب عمليات تثبيت واستراتيجيات مناسبة لتنويع مصادر النمو، من أجل الحدّ من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات التساقطات المطرية؛
- ✓ تفاقم العَجْز التّجاري ، ضعف نجاعة الاستثمار، و نسبة اندماج صناعي غير كافية رغم تحسّنها؛
- ✓ استمرار ضعف محتوى النمو من التشغيل؛
- ✓ استمرار بعض المعيقات لمناخ الاعمال كالرّشوة وصعوبة الولوج إلى التمويل، وعدم ملاءمة التكوين للتشغيل، والبيروقراطية الإدارية، والمنظومة الضريبيّة، وضعف القدرة على الابتكار

1. إحداث آليات لتقليص تقلّب دخل الساكنة القروية، من خلال تمويل مشاريع غير فلاحية في الوسط القروي كفيلة بخلق فرص الشغل وتحفيز الطلب المحلي، إبان المواسم الفلاحية الضعيفة؛
2. النهوض باقتصاد أزرق مندمج يرتكز على استغلال أمثل للموارد البحرية في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبحر (صناعة السفن، صناعة الادوية، تثمين الطحالب...)، بالموازاة مع النهوض بجهود البحث والتطوير وتوفير التكوين الملائم لمختلف مهن البحر

المادة 10
القانون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2016

على الصعيد البيئي:

- ✓ النجاح في تنظيم الكوب 22و تحقيق نتائج جد مرضية، من أبرزها تحديد سنة 2018 أجلا للتنفيذ الفعلي لاتفاق باريس، أي قبل سنتين من الأجل المحدد مسبقاً؛
- ✓ التخفيض من كلفة تدهور البيئة خلال الفترة ما بين 2000 و 2014 بنسبة 20 في المائة . غير أنّ هذه الكلفة تحتاج مع ذلك إلى مزيدٍ من التخفيض، بما أنّها لا زالت تمثّل حواليْ 3.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

1. انخراط المساهمة المحددة وطنيا لبلادنا من أجل تحقيق الأهداف المتاحة المسطرة في إطار "الكوب 22" في السياسات العمومية والإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة تكثيف الجهود المبذولة في مجال تعبئة الموارد اللازمة لتأطير التهييء الإجهاد المائي؛
2. مراعاة المخاطر المناخية في التخطيط الحضري على نحو أفضل، وخاصة على مستوى وثائق التعمير ومخططات التهيئة العمرانية ومخططات التنقل الحضري؛
3. اكتساب خبرة وطنية معتبرة في مجال الطاقات المتجددة وفي الصناعات ذات الصلة، من أجل تحقيق انتشار التنمية في مجال الطاقات الأحفورية المستوردة بالتنمية للتكنولوجيات المتزايدة في هذا المجال، كما يتعين تحسين الأداء في مجال النجاعة الطاقية

المادة 10 القانون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2016

الموضوع الخاص

التحوّل الرّقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة:

- ✓ الرّافعة الرقمية ليست فقط عاملَ تسريع قويّ لتحسين الخدمات لفائدة المُواطنين، بل هي كذلك وسيلة فعالة لمحاربة الرشوة ولتقليص نطاق السلطة التقديرية للإدارة؛
- ✓ انخراط الفاعلين الوطنيين في رقمنة الإدارة والمرافق العمومية من شأنه أنْ يشكّل فرصة حقيقيّة لتطوير جانب كبير من الاقتصاد الوطني.

1. بلورة مقاربة شموليّة ومتجانسة من أجل بلوغ مستوى جديد لرقمنة المرافق العمومية، بما يكفل تحقيق الإنصاف والشفافية والنجاعة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، سيما من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينص عليه الدستور وإحداث هيئة قيادة مؤسساتية خاصة؛
2. تفعيل حق المواطن في الحصول على المعلومات، سيما من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي حول الحق في الحصول على المعلومة كما كرسته أحكام الدستور، وإحداث مرصد لجودة الخدمات في المرافق العمومية؛
3. تدبير الثقة الرقمية، من خلال وضع إطار تنظيمي خاص بتتبع التثبت من صحة الوثائق الإدارية المرقمنة، ووضع تعريف وحيد لكل مواطن، وتعميم الولوج إلى التوقيع الإلكتروني، واعتماد نظام للمعايير الإلكترونية المؤمّنة؛
4. استغلال الفرص التي يتيحها التحوّل الرقمي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام في خدمة المواطن، سيما من خلال تشجيع الأنشطة المتعلقة بالمعطيات الضخمة (Big Data)، وبالذكاء الاصطناعي، وتشجيع نمو العمليات التجارية المباشرة عبر منصات رقمية "على شاكلة خدمة أوبر" داخل الاقتصاد، وبالطباعة ثلاثية الأبعاد؛ كل ذلك في إطار رؤية استراتيجية طموحة تمكّن من إرساء نظم مبتكرة تدعمها منظومة تكوين ملائمة وآليات تمويل مناسبة

إحالات ذاتية في طور المناقشة والمصادقة (نونبر- دجنبر 2017)

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

إحالات ذاتية ← في طور المناقشة والمصادقة

1. السياسات الصناعية بالمغرب
2. التكنولوجيا والقيم

29 نونبر 2017

1. المدن المستدامة (دجنبر 2017)
2. المناولة وعلاقات الشغل (دجنبر2017)
3. الحماية الاجتماعية (دجنبر 2017)

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

أنشطة أخرى للمجلس

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

أنشطة أخرى

التوقيع على الميثاق الوطني للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة (31 أكتوبر 2017)

تنظيم لقاءات إشعاعية على مستوى الجهات من أجل شرح أراء و تقديم تقارير المجلس

✓ **تنظيم ندوة في جهة الشرق حول "الجهوية المتقدمة وإنعاش التشغيل: رؤية، رهانات، وآفاق"**

نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ندوة حول الجهوية المتقدمة وإنعاش التشغيل : رؤية، رهانات وافاق» بمدينة وجدة بتاريخ 20 ماي 2017، والتي تندرج ضمن سلسلة من اللقاءات التي يعتزم المجلس تنظيمها على صعيد كافة الجهات 12للمملكة.

✓ **تنظيم لقاء حول موضوع "العدالة المناخية: أي دور المجتمع المدني المنظم"**

نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار فعاليات قمة فرصة المناخ بأكادير لقاء حول موضوع «العدالة المناخية: أي دور المجتمع المدني المنظم»، يوم 12 شتنبر 2017 .

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

أنشطة أخرى

التعاون الدولي

- ❑ تمديد رئاسة المجلس لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالدول الفرنكوفونية؛
- ❑ انتخاب المجلس نائبا لرئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية؛
- ❑ انتخاب المجلس نائبا لرئيس الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية و المؤسسات المماثلة لها؛
- ❑ توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية الغابون (18 يوليوز 2017)؛
- ❑ توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية الكوت ديفوار(18 أكتوبر 2017)؛
- ❑ إحداث لجنة مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية لتتبع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

أنشطة أخرى

محاضرات وندوات، وطنية ودولية

بغرض دعم أشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي والمساهمة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، قام المجلس بتنظيم **عدة لقاءات مع بشراكة مع مجالس مماثلة مؤسسات دولية:**

❑تنظيم ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني حول "دور الشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني في تنفيذ الأجندة الشاملة للمناخ : حالة قطاعي الطاقة والماء»؛

❑تنظيم ندوة دولية بشراكة مع البنك الدولي حول موضوع «"من أجل تنمية ترابية مستدامة: تعزيز أوجه التآزر بين المدن والجهات المغربية" ؛

❑تنظيم ندوة دولية بشراكة مع اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية حول موضوع «الحوار الاجتماعي: تجارب مقارنة ودروس للمستقبل»؛

❑تنظيم ندوة دولية بشراكة مع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية حول موضوع «المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة وتعميم أرضية الحماية الاجتماعيّة الشاملة: واقع الحال في بلدان اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة لها والتحديات المستقبلية»؛

❑تنظيم ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني حول موضوع «النوع والأجيال الجديدة

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017

أنشطة أخرى

التعاون الدولي

تتمة

تطوير العلاقات الثنائية و العلاقات المتعددة الأطراف

- المشاركة في الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها التي تم عقدها من 6 إلى 8 شتنبر 2017 ، سانتو دومينغو - جمهورية الدومينيكان؛
- المشاركة في مجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والندوة حول «الممارسات الجيدة من أجل تسيير المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها»، 2و3مارس 2017 ، بلوكسمبورغ؛
- المشاركة في الجمعية العامة لاتحاد مجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها الافريقية، من 8 إلى 11 أكتوبر 2017، بباماكو مالي؛
- حاليا: المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ Cop 23، من 06 إلى 17 نونبر 2017، بمدينة بون الألمانية؛
- المشاركة في المحاضرة الدولية المنظمة من طرف منظمة الشغل العالمية والجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوناني حول "الحوار الاجتماعي ومستقبل الشغل"، يومي 23 و24 نونبر 2017 بمدينة أثينا باليونان؛
- المشاركة في أشغال المنتدى السادس للأمم المتحدة حول المقاولات وحقوق الإنسان من 27 إلى 29 نونبر 2017، بجنيف.

أنشطة أخرى ← التعاون الدولي

تتمة

إشعاع صورة المغرب

✓ **في الدول العربية**

- المشاركة في اللجنة التوجيهية للمشروع النموذجي للنهوض بالحوار الاجتماعي في الضفة الجنوبية للمتوسط ، الاتحاد العربي للنقابات بدعم من الاتحاد الاوروبي، 8 ابريل 2017 ، بتونس؛
- المشاركة في الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي من 7 إلى 16 ابريل 2017، القاهرة، مصر.
- المشاركة في اجتماع لجنة الخبراء من الجهات العربية المعنية بالاستثمار لإعداد مذكرة تفسيرية ل'الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية»، جامعة الدول العربية، القاهرة ، من 6 إلى 8 نونبر 2017؛

✓ **في أوروبا**

- المشاركة في الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، ستراسبورغ، فرنسا، من 27 إلى 29 مارس 2017؛

✓ **في أمريكا**

- المشاركة في المؤتمر العالمي للشباب – هاواي من 15 إلى 25 يونيو 2017؛
- الدورة 61 للجنة الأمم المتحدة حول وضعية المرأة، التي تم عقدها من 12 إلى 19 مارس 2017، بنيويورك.

أنشطة أخرى ← تحسين حكامة المجلس

تزويد مقر المجلس بنظام ألواح شمسية ذات مصدر نظيف وغير ملوث

- تم تزويد مقر المجلس مند نهاية سنة 2016، بنظام ألواح شمسية بمولد 5 KWh ذات مصدر نظيف وغير ملوث، مما مكنه من توفير ما يقارب 127,19 kwh 8 من الكهرباء، نتج عنه تقليص اصدارات المجلس لكمية من الغازات ذات الاحتباس الحراري بستة فاصلة خمسة طن (6,5t) في السنة الجارية، وذلك رغبة من المجلس الانخراط في توجه بلادنا الرامي إلى استعمال الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة ، وكذلك سعيا لتقليص نفقات الإضاءة وترشيدها.

إحداث جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أنشطة أخرى ← تواصل مع الصحافة والمواطنين

- ✓ التواصل المنتظم مع الصحافة ووسائل الإعلام حول مختلف التقارير التي أصدرها خلال هذه السنة علاوة على البلاغات/ مقابلات صحفية مع الأعضاء التي أجريت مع مختلف وسائل الاتصال قبل وأثناء و عقب التظاهرات المنظمة؛
- ✓ النشر على نطاق واسع لتقارير وآراء المجلس عبر موقعه الإلكتروني، وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين؛

برنامج العمل 2018 ←

برنامج العمل 2018 ⇦ آراء وتقارير في إطار الإحالة الذاتية

1. المبادلات الاقتصادية بين المغرب والدول الافريقية الأخرى
2. النظام العقاري والرصيد العقاري
3. الهجرة وسوق العمل
4. الاقتصاد الأزرق ، فرصة لخلق قيمة مشتركة
5. التقرير حول الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
6. سياسة الإسكان في العالم القروي
7. تثمين القدرات الجهوية، محرك النمو

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2018

برنامج العمل 2018 ⇦ تقوية قدرات المجلس

دعم إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- اعتماد أهداف ومؤشرات لتتبع إنتاجات المجلس و نجاعتها، في إطار استراتيجية ميزانياتية متعددة السنوات.

دعم الاستراتيجية التواصلية للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، من خلال:

- مواصلة تنظيم لقاءات إشعاعية على مستوى الجهات من أجل تقديم أراء وتقارير المجلس؛
- مواصلة عقد اتفاقيات التعاون مع الشركاء المؤسساتيين لتقوية التفاعل مع الأراء الاستشارية للمجلس؛
- تعزيز التواصل مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تحسين الرصيد الوثائقي.

تفعيل اليقظة الاستراتيجية والمعلوماتية

- تطوير المنظومة الإلكترونية الخاصة بحماية إنتاجات المجلس ورصيده الوثائقي؛
- تطوير محتوى الموقع الإلكتروني والوسائط الاجتماعية للمجلس.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2018

مشروع ميزانية المجلس ⇦

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2018

ملخص ميزانية المجلس المتوقعة برسم سنة 2018 مقارنة مع ميزانية سنة 2017

الميزانية	مبلغ نفقات المجلس المتوقعة برسم سنة 2017	مبلغ نفقات المجلس المتوقعة برسم سنة 2018	النسبة المائوية لتطور نفقات المجلس بين سنتي 2017 و 2018
نفقات التسيير	108,30 مليون درهم	110,07 مليون درهم	+1,63%
تعويضات أعضاء المجلس	30,00 مليون درهم	30,83 مليون درهم	+ 2,77%
أجور الموظفين	37,30مليون درهم	38,24 مليون درهم	+ 2,52 %
نفقات التسيير العادية	41,00 مليون درهم	41,00 مليون درهم	-
نفقات الاستثمار	12 مليون درهم	12 مليون درهم	0%
أشغال تهيئة مقر المجلس	5,8 مليون درهم	5,8 مليون درهم	-
الدراسات المتعلقة بتهيئة مقر المجلس	2,5 مليون درهم	2,5 مليون درهم	
دراسات، أبحاث و خبرات	-	-	-
نفقات مختلفة	3,70مليون درهم	3,70مليون درهم	-
المجموع	120,30مليون درهم	122,07مليون درهم	+1,47 %

أشكركم على حسن إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أوراق إثبات

حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2017- 2018
دورة : أكتوبر 2017
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 10:00 إلى 13:00

عدد الحاضرين في اللجنة : 10
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 2
عدد المعتذرين : 4
المدة الزمنية : ثلاث ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	إعتذار
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	اعتذار
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	اعتذار

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الله الحباري	PAM	
حميد الفميزة	PAM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2018

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2017- 2018
دورة : أكتوبر 2017
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 18h00 إلى 15h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 15
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : .....
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 3
المدة الزمنية : 3 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	اعتذار
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار

خديجة الزومي الفريق الاستقلالي
الحسن عبد الرحيم الأصالة والمعاصرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	اعتذار
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

CGEM

الاتحاد العام لمقاولات المغرب

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
أحمد حداد	الاستقلال	
حسن سليغوة	الفريق الاستقلالي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2018

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017- 2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .....

الساعة : من 10h00 إلى 12h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 15

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 7

عدد المعتذرين : 3

المدة الزمنية : ساعتان و 30 د

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	إعتذار
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار

حضر بجزء من الاجتماع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	إعتذار
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن سليغوة	الفريق الاستقلالي	
أحمد حداد	التجمع الاستقلالي	
المبارك الصادق	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
[illegible]	[illegible]	
[illegible]	PAM	
فاطمة الجبوسن	الفريق الاستقلالي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛ *دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة. برسم السنة المالية 2018

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2017- 2018
دورة : أكتوبر 2017
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 18h إلى 15h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 5
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 5
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 0
عدد المعتذرين : 2
المدة الزمنية : ساعتان

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛ *دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة. برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 7 دجنبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2018

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2017- 2018
دورة : أكتوبر 2017
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 15h00 إلى 17h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 28
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 18
عدد المعتذرين : 2
المدة الزمنية : 2h00

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	اعتذار
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 7 دجنبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

الفريق الاستقلالي

فاطمة عميري

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 7 دجنبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2018

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نائلة التازي		
ثريا لحرش	المجموعة الاستقلالية	
وفيق المباركي	الاتحاد المغربي للشغل	
حفيظ مبارك	الفريق الحركي	
المسعود محمد	الفريق الاستقلالي	
نبيل شيخي	العدالة والتنمية	
عمر الباكوري	التجمع الوطني للأحرار	
مبارك الساعي	الفريق الحركي	
نبيل الأندلوسي	فريق العدالة والتنمية	
المبارك اسعادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
سلاوي عبد الحليم الكحل	الأصالة والمعاصرة	
نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
عائشة لبصير	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
البصيري فاطمة الزهراء	فريق الاتحاد المغربي للشغل	